جامعة د. مولاي الطاهر بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية

إعـــداد الطالبتـــــان :

- دلبـــــاز نسيمـــة منـــال.
- سعيدانـــي نـــور الهـــدى.

إشـــــــــراف :

*الأستاذ بن زايـــــد أمحمـد

أعضـــــاء اللجنـــة المناقشة

- الأستاذ بـن زايـــد محمـــد	مشرفا مقررا.
- الأستاذ شـــاربي محمـــد	رئيســـــا.
- الأستاذ بلحـــاج هـــواري	عضوا مناقشا.

السنـــــة الجامعية 2014 - 2015

جامعة مولاي الطاهر بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية

إعـــداد الطالبتـــــان :

- دلبـــــاز نسيمـــة منـــال.
- سعيدانـــي نـــور الهـــدى.

إشـــــــــراف :

*الأستاذ بن زايـــــد أمحمـد

أعضـــــاء اللجنـــة المناقشة

- الأستاذ ..... مشرفا مقررا.
- الأستاذ ..... رئيســـــا.
- الأستاذ ..... عضوا مناقشا.

السنـــة الجامعية 2014 - 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلي الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات والأرض حتى الحيتان في الماء وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه اخذ بحض وافر"

روا أبو داوود والترمذي

شكر وتقدير

كثير من كلمات التقدير والعرفان بالجميل التي تتدافع في الصدر ولكن قليلة التي تولد بين السطور ، وإيمان بفضل الاعتراف والجميل ، وتقديم الشكر والتقدير لأصحاب المعروف ن وانطلاقا من قوله تعالي : وَمَنْ يَّشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ۝ **(لقمان ،الآية** 12) .

وامتثالا لقول رسوله صلى الله عليه وسلم : " **لا يشكر الله من لا يشكر الناس** "**(سنن الترميذي).**

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعد في إنجاح هذا العمل ونخص بالذكر : الأستاذ المؤطر بن زايد أحمد حفظه الله ، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة حتى خرجت بهذا الحال ن فلم يبخل جهدا في نصحنا وتوجيهنا وإرشادنا ،وجزاه الله كل الخير وأسأل الله أن يثنيه على عمله وأن يحفظه من كل سوء .

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من الأساتذة الفاضلين ، الأستاذ شاربي محمد والأستاذ بلحاج هواري و الأستاذ العطري علي ، والأستاذ دريس علي والأستاذ موكيل عبد السلام، وإلي كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة سعيدة.

وختاما نتقدم بالشكر ودعائنا إلي كل من ساهم في إتمام هذا البحث سواء بإسداء نصيحة أو إعارتنا كتابا أو تشجيعا أو خص بدعوة في ظهر الغيب ، فجزاهم الله جميعا عنا خير الجزاء و نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يخدم هذا الجهد العلم والدارسين .

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من هم أغلى ما في الوجود، إلى التي ملأ ودها قلبي، إلى من يناديها فؤادي قبل لساني ينبوع الحب والتضحية والصبر والحنان .

أمي ثم أمي ثم أمي

أسأل اللّه العظيم أن يمد في صحتها وعافيتها ولا يبكيني إياها أبدا .

إلى مثلي العلى في الحياة ، إلى الذي لم يبخل علي بعطائه ولم يدخر جهدا لنجاحي والوصول إلى هدفي إلى الذي بذل فأعطى وضحى فأوفى.

والدي العزيز أطال اللّه في عمره .

إلى من شاركوني حلاوة الحياة ومرارتها إخوتي " وليد وأيوب " وأخواتي " فضيلة وإيناس " سندي في الحياة.

وإلى كل أفراد العائلة فردا فردا.

إلى رفيقة دربي التي تقاسمت معها سنوات الدراسة وعناء العمل صديقتي العزيزة "دلباز نسيمة منال".

إلى صديقاتي اللواتي تدمع العين لحظة تذكرهم وتبتسم شفتاي عند رؤيتهم "كافي نوال"، "ليتيم فاطمة الزهراء"، "قادة فتيحة"، "عباس خديجة" ، "فليت إيمان"، "ليتيم أحلام".

إلى زملائي "هجيرة"، "فدوة" ، "عائشة"، "بوبكر"، "محمد".

إلى الأستاذ الفاضل "بعوني أحمد" وكل أفراد عائلته.

إلى كل من يعرف "نور الهدى" من قريب أو من بعيد.

سعيداني نور الهدى

إهداء

إلى طلاب العلم في كل زمان ومكان

إلى الشباب الضامئ للمجد التليد •

إلى اغلى شيء في الوجود التي لها في القلب احلال أمي أطال الله عمرها ورزقني برها•

إلى من أرشدني وربا ني وأدبني أبي الحبيب أطال الله عمره ورزقني بره •

إلى أمي الثانية التي لم تلدني خالتي "نجوى" أدام لها الله الصحة والعافية •

إلى خالتي العزيزة والحنونة "نصيرة"•

إلى سندي في الحياة التي ليس لي غيرها أختي "أمينة"•

إلى أخي "محمد أمين" الذي جعله الله أكبر هدية في الحياة•

إلى شمعة العائلة "بوسماحة"•

إلى أولاد خالتي الذين ليس لي غيرهما "أشرف" و "خديجة" •

إلى جدي وجدتي حفظهما الله ورعاهما •

إلى روح جدي رحمه الله•

إلى أخوالي و إلى أعمامي وعماتي حفظهم الله رعاهم•

إلى من تقاسمت معها سنوات الدراسة وعناء العمل وكانت لي الأخت الثانية الصديقة الحنونة "سعيداني نور الهدى"•

إلى صديقاتي اللواتي تدمع العين لحظة تذكرهم وتبتسم شفتاي عند رؤيتهم "كافي نوال" ، "ليتيم فاطمة الزهراء"، "قادة فتيحة"، موساوي سمرة، "ايت خديجة"، "ليتيم احلام"•

إلى زملائي "فدوة" ، "هجيرة"، "عائشة" ، "نسيمة" ، "بوبكر"•

إلى الأستاذ الذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد "بعوني أحمد"•

إلى كل من نسيتهم مذكرتي وقلمي ولم ينساهم قلبي•

ولباز نسيمة منال

مقدمة

مقدمـــــة :

ارتبطت تركيا بالصراع العربي الإسرائيلي باعتبارها دولة منتمية لمنطقة الشرق الوسط ودولة مجاورة لهذه المنطقة المتوترة في العالم ن فهي معنية بقضاياه والتي تهمها مباشرة وتهم أمنها القومي ومصالحها القومية والإستراتيجية خاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

إن هذه الدولة المحورية والفاعلة في المجتمع الدولي نظرا لما تملكه من إرث تاريخي وحضاري وإمكانات طبيعية وبشرية وموقع جغرافي متميز ، وهي الدولة الوحيدة التي لها علاقات طيبة إلى حد ما مع طرفي الصراع العرب وإسرائيل ، فارتباطاها التاريخي والحضاري بمنطقة الشرق الأوسط والدول العربية خصوصا يضع على عاتقها مسؤولية لعب دور حاسم لإيجاد حل لهذا الصراع ، فتركيا تعتبر الرابط الذي يربط آسيا بأوربا والعالم الإسلامي بالعالم الغربي المسيحي ، فهي امتداد للعالم الإسلامي الذي تمثل له ذلك الماضي الذي اقترن بالخلافة الإسلامية وعهد العثمانيين ، وهي من المنظور الغربي الأوربي شريك إستراتيجي عسكريا واقتصاديا لا يمكن الاستغناء عنه ، حيث أن تركيا قوة عسكرية منطوية تحت لواء حلف الشمال الأطلسي ، وهي في الوقت ذاته سوق اقتصادية ضخم يحوي الكثير من المقدرات الاقتصادية واليد العاملة ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي تلك الدولة العلمانية التي تحفظ مصالحها في المنطقة و تقف معها في حربها ضد الإرهاب ، وحتى في الوساطة مع إيران في ملفها النووي ، فهي بهذا تملك علاقات جيدة ومتميزة مع جميع هذه الأطراف وهو ما يؤهلها للقيام بدور حاسم في مسار التسوية العربية الإسرائيلية ، وحل القضية بكل تداعياتها وانعكاساتها ، خاصة مع صعود حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامي إلى الحكم المساند والداعم للقضايا العربية ضد إسرائيل على أساس خلفيتهم الإسلامية ، في الوقت نفسه مراعين المصالح العليا لتركيا ، فكل خطواتها تصب في هذا الاتجاه ، فالدور التركي المتنامي والمتصاعد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ومحاولاتها الوساطة في حل هذا الصراع هو في حقيقته مصلحة تركية تهدف إلى احتلال مساحات نفوذ على حساب أطراف أخرى، فهذا الدور

تعبير عن الرغبة الأمريكية في تقديم صورة للدولة الديمقراطية الإسلامية التي يمكن أن يتولى الإسلاميون فيها الحكم في ضل دستور علماني .

1- أهمية الموضوع .

تكن أهمية هذا الموضوع في كونه موضوعا يدعو للاهتمام من حيث معرفة أهم التطورات والتغييرات التي طرأت على الموقف الرسمي التركي والسياسة الخارجية التركية عموما ، منذ الدولة العثمانية إلى قيام الجمهورية التركية مرورا بانتهاء الحرب الباردة وأهم تأثيراتها خصوص بعد وصول حزب إسلامي للحكم ، حزب العدالة والتنمية وذلك لمعرفة الخلفيات التي تحكم انتهاج تركيا لهذه المواقف خاصة نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية للحكم ، ومعرفة إذا كان العامل الديني والتاريخي خاصة فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي ، أم أنها تدخل عامل المصلحة كعامل محدد في تعاملها مع الآخرين حتى ولو تنافى ذلك مع انتمائها الحضاري والتاريخي .

2- مبررات اختيار الموضوع .

هناك سببان لاختيار الموضوع أحدهما موضوعي والآخر ذاتي .

أ- الأسباب الموضوعية :

يمكن القول أنه الحرص على تكوين مرجعية فكرية بشأن السياسة الخارجية التركية ودورها في تعاملها مع الصراع العربي الإسرائيلي ومدى الاهتمام الذي توليه القيادة الرسمية التركية لهذه القضية تحديدا .

تسعى هذه الدراسة إلى فهم السياسة الخارجية التركية الجديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتأثيراتها ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ذو التوجه الإسلامي وذلك بغية تقديم رؤية علمية حول مكانة تركيا في الساحة الدولية والدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه في حل هذا الصراع باعتبارها قوة صاعدة ترتبط تاريخيا وحضاريا بالعالم الإسلامي وجغرافيا بأوربا .

تسعى هذه الدراسة إلى إظهار التغيير الذي عرفته السياسة الخارجية التركية خصوصا في مواقفها الداعمة للمنطقة العربية خاصة منذ صعود حزب العدالة والتنمية للحكم ، فبعد ما كانت

مجرد ردود أفعال وتبعية أصبحت سياسة فعالة ومبادرة تطلعية تفرض نفسها وتبحث لها عن مكان بين القوى الكبرى .

ب – أسباب ذاتية :

قلة الدراسات السياسية الأكاديمية التي تناولت السياسة الخارجية التركية والدور التركي في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي كما لا يمكن إهمال أنها الدولة الوحيدة التي لا علاقات جيدة مع الأطراف المتصارعة وتعاملها مع كل الأطراف .

محورية القضية الفلسطينية عند الباحثين العرب .

3- أهداف الدراسة .

تهدف الدراسة إلى :

- تتبع تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .
- استعراض محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .
- معرفة أثر العلاقات التركية مع كل من إسرائيل وأمريكا والدول الأوربية على دور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .
- إثراء المكتبة التي تفتقر للدراسات الخاصة بدور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

4- إشكالية الدراسة .

تعتبر دراسة موضوع دور السياسة الخارجية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي محاولة علمية لتحليل الدور التركي في هذه القضية ومدى مساهمتها في إيجاد حلول بين الأطراف المتصارعة ، ومعرفة المكانة التي يحظى بها الصراع العربي الإسرائيلي في سياسة تركيا الخارجية .

وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

في ما يتمثل واقع السياسة الخارجية التركية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ؟

ويتفرع ممن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي محددات السياسة الخارجية التركية ؟

- هل الصراع العربي الإسرائيلي بتعقيداته الشائكة هو المدخل الأفضل لتركيا لأخذ مكانتها في العالم العربي و الإقليمي و الدولي ؟

- هل تأثر التعاون التركي الإسرائيلي خاصة في المجال العسكري والاقتصادي بمواقف تركيا الداعمة للمنطقة العربية ؟

- هل المتغيرات الدولية والقوى الكبرى تؤثر في موقف تركيا نحو الصراع العربي الإسرائيلي ؟

5- فرضيات الدراسة .

- كلما زادت الإمكانات الاقتصادية والعسكرية إضافة لتأثير العامل الجغرافي والبشري للدولة التركية كلما زاد حجم تأثيرها في النسق الدولي .

- ساهمت المواقف التركية الإيجابية حول الصراع العربي الإسرائيلي الدور التركي في المنطقة العربية .

- كلما كانت السياسة الخارجية التركية متوافقة مع سياسات القوى الكبرى الدولية المؤثرة في النظام الدولي كانت أكثر قدرة على تحقيق نفوذ في مجالها الإقليمي وتجسيد أهدافها الخارجية .

6- منهجية الدراسة .

تم الاستعانة بمجموعة من المناهج في الدراسة أهمها :

1- المنهج التاريخي :

يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة ، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم

حاضر الشيء دون الرجوع إلى الماضي[1]، وقد استخدمناه من خلال التطرق لتطور السياسة الخارجية التركية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

2- المنهج الوصفي :

يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ، أو هو طريقة من طرق تحليل وتفسير شكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية ما[2]، والهدف منه هو جمع معلومات دقيقة مفصلة للظاهرة ، تحديد المشاكل الموجودة ، إجراء مقارنات وتقييم لبعض الظواهر والاستفادة من الآراء والخبرات ، واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة وقد استخدمناه لوصف وتحليل السياسة الخارجية التركية في موقفها المختلفة من الصراع العربي الإسرائيلي .

3- منهج دراسة الحالة :

يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأنه وحده سواء كان صانع القرار أو مؤسسة أو نظام سياسي ، يقوم على أساس التعمق في دراسة وحدة معينة أو جميع المراحل التي مرت بها قصد الوصول إلى التعميمات المتعلقة بالوحدة المدروسة و غيرها من الوحدات المشابهة لها، ويظهر استخدام هذا المنهج في التركيز على السياسة الخارجية للنظام السياسي التركي .

4 – المنهج المقارن .

هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات إمبريقية عامة يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر ، فالمقارنة تسعى لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة [3].

---

[1]- عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، **"مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط01 ، 1995 ، ص 90.

[2]- غريب محمد سيد أحمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي ، **"البحث الاجتماعي"** ، الإسكندرية ، الجامعات المصرية ، 1975 ، ص 141.

[3]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم المناهج والاقترابات و الأدوات** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997، ص67.

7- أدبيات الدراسة .

1- كتاب "صالح محسن" ، **تركيا والقضية الفلسطينية**، استعرضت هذه الدراسة المسار التاريخي للعلاقة التركية مع القضية الفلسطينية ، حيث سلطت الضوء على تاريخ العلاقات التركية بالقضية الفلسطينية منذ الخلافة العثمانية ودورها في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، كذلك تطور العلاقات التركية الإسرائيلية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري ، ثم ركزت على دور تركيا الجديد في القضية الفلسطينية بعد صعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا والموقف الرسمي والشعبي التركي من حصار غزة والاعتداء على أسطول الحري 2008.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تحول واضح في العلاقات التركية بالقضية الفلسطينية بدت ملامحه واضحة بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة .

2- كتاب "هدى درويش" **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعة يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين**، حيث استعرضت هذه الدراسة الوثائق التاريخية منها والمعاصرة أمام الدول العربية عامة ومصر وسوريا والعراق بصفة خاصة لكي تصبح معرفة أسلوب مواجهة إسرائيل فيما يخص الجانب التركي العربي من خلال استعراض تاريخ العلاقات التركية اليهودية وكيف أثرت هذه العلاقة على الدول العربية .

3 – كتاب **"الدولة العثمانية في التاريخ الحديث"** لمؤلفه "إسماعيل أحمد ياغي" ، تناول الكتاب تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها إلى سقوطها وأصل الأتراك ونشأتهم وقيام الدولة العثمانية وتوسعها ، وعن تاريخ الدولة العثمانية في فترات القوة والضعف والانحطاط مع تبيان إيجابيات الدولة العثمانية وسلبياتها .

4- كتاب **"تركيا والشرق الأوسط"** لمؤلفه" فليب روبنس " يتطرق هذا الكتاب إلى السياسة الخارجية التركية بعد حرب الخليج الثانية ويحدد سياستها في الشرق الوسط عموما بأنها سياسة انعزالية ولا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الوسط أو حتى في حل النزاعات المجاورة لها خوفا من انتقال المشاكل إليها من جهة وعدم امتلاك الثقة اللازمة لتستخدم علاقتها

الشخصية مع دول المنطقة لتحقيق مصالحها ، أما فيما يخص لصراع العربي الإسرائيلي فكان الموقف التركي آنذاك يتسم بالحذر الشديد في علاقاتها مع الدول العربية من جانب ودول الغربية وإسرائيل من جهة ثانية ، وقد خلص الكاتب إلى أن تراوح تركيا بين الإسلام والعلمانية لا يسمح لها أن تسير بعيدا في أي اتجاه وأن أمامها إطارين ، أحدهما الأمة التركية والآخر منظمة المؤتمر الإسلامي .

8- مجالات الدراسة .

أ- المجال المكاني :

تركز هذه الدراسة على الصراع العربي الإسرائيلي كأهم قضية من قضايا الشرق الأوسط.

ب- المجال الزماني :

تم اختيار الفترة من 1299 إلى 2014 لمعرفة أهم التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

9- الإطار النظري .

النظرية الواقعية :

ينظر إلى الواقعية « realism » عادة على أنها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية والمؤكد أنها الأقدم منذ كتب " توسيديس" « Thucididus » عن عناصر دولة المدينة اليونانية على القوة والمن واعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول[1] ، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن عناصر قوة ومن أجل القوة بين الدول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد .

[1] - peter trubouritz , structure and choice in foreign policy analysis , Mexico centro le investigation docencia economics , NR 79 , P01.

وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطر حيث التزاع و التهديد بالعنف حاضر باستمرار وغالبا ما يتحول إلى حروب مدمرة تصنع كل ما يهم الإنسان في خطر [1].

نظرية الدور :

يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقفها في هذا النسق والوظيفة (أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر ، ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة أو ما يعبر عنه بالدور « Rôle » الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي .

وعليه فبقدر ما تنشط دولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية ، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي ، كذلك قد تتغير صورة الدولة مع مرور الزمن ومع حدوث تحول سياسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص لذلك تهتم نظرية شخصية صانع القرار خصوصا بما يعرف بالشخص المتنفذ الذي يهتم بالحصول على التأثير في السلوك الخارجي للآخرين وأداء دور قيادي في الشؤون الإقليمية أو الدولية .

بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصير أحد علامات سياستها الخارجية ، ويشتمل الدور على ثلاثة أبعاد رئيسية .

1 – تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي :

ويقصد بذلك تصور للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ ودرجة النفوذ التي تتمتع بها الوحدة .

[1] - Volker Riltberger , approches to the study of foreign policy derived fro international relations theories , tubinger orbeits papier zur international politik a,d freids for schung voting paper , NR 46, P 03.

2-تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية:

وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (ومن دور الوساطة الدولية أو دور الحليف المخلص) أو دوافع صراعية ومن ذلك دور المعادي للاستعمار .

3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق :

فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي أو أدوار أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق [1].

نظرية اتخاذ القرار :

منذ الحرب العالمية الثانية ودراسة القرارات تشهد تزايدا باعتبار القرار عنصرا مركزيا في العملية السياسية ،كما أنه مركز اهتمام عدد من العلماء الاجتماعيين والقرار كما يقول " دايفيد ايستون " : وهو مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع "[2]، وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تلقى اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل المؤثرة التي تحبط بواضعي السياسات الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة ورائد هذا المنهج في التحليل هو " ريتشارد سنايدر " .

فسنايدر يرى أن اتخاذ القرار عملية متتابعة المراحل وتشمل على عدد من الأطراف الفاعلين وعدد من العوامل مثل : " الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصال المسيطر وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ، وكل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كله ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى [3].

---

[1]- محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، بيروت : دار الجبل ، الطبعة الثانية ، 2001، ص ص 48 -49.

[2]- جيمس دورتي ، روبرت بلستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1985 ، ص 305.

[3]- إسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** ، الكويت: منشورات ذات السلاسل ، 1987 ، ص 34.

10- الإطار المفاهيمي .

السياسة الخارجية :

لا يوجد اتفاق واضح حول تعريف السياسة الخارجية ، بل تعددت تعريفاتها ومن جملتها تعريف " حامد ربيع " إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها : " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية "، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه اسم السياسة الخارجية[1] .

وهناك اتجاه في أدبيات السياسة الخارجية يعرفها بأنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي ، ومن بينهم " سيبوري" الذي يعرفها بأنها : " مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا التعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة باستعمال النفوذ بل القوة والعنف في بعض الأحيان "، أما "باتريك مورجان" فيعرف السياسة الخارجية بأنها :" التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويين في الحكومة الوطنية أو ممثليهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين "[2].

تهدف السياسة الخارجية إلى ترتيب الأوضاع المستقبلية خارج حدود الدولة خدمة لمصالحها ، وكلما امتلكت الدولة عنصر القوة يكون أقدر قوة على تحقيق أهدافها الخارجية وخدمة مصالحها القومية ، والتي تشمل حمية الدولة وضمان أمنها وتطورها على المدى البعيد ، وقد اختلفت وجهات النظر في هذا المجال حول أي العوامل أهم لتحقيق قوة الدولة ، فالجغرافيون يولولن العامل الجيوبوليتيكي أهمية قصوى في تحديد قوة الدولة بينما الإستراتيجيون يعتبرون قوة

[1] - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 46.

[2] - محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص ص 35 -36.

الدولة العسكرية هي الفاعل في قوة الدولة ، لكن المحصلة فإن قوة الدولة تساوي حصيلة مجموع مقومات الدولة وفاعليتها ، ومدى نجاحها واستثمارها على الصعيد الخارجي [1].

مفهوم الصراع :

مصطلح الصراع عادة ما يشير إلى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من المعارضة الواعية مع جماعات أخرى أو أكثر من جماعة على أساس أم الجماعات المناوئة تبدو أنها تسعى لأهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى ،فالصراع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوى بشأن موارد وسلطة ، أي أن الصراع Conflit ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر وبعضهم البعض ، فهو أكثر من التنافس الذي هو أبسط صور الصراع ومن صور الصراع المعقدة لأزمة والتوتر والتراع [2].

11- صعوبات الدراسة .

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هي قلة المراجع المتخصصة والموضوعية التي تتناول الموضوع بشيء من التحليل في إبراز أهم مواقف السياسة الخارجية التركية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

[1]- سارة حسن محمد إبراهيم ، **الترتيبات الإقليمية في المنطقة العربية ، دراسة مقارنة بين مشروع الشرق الأوسط الجديد ومشروع المشاركة الأوربية المتوسطية** ، رسالة ماجستير ، قسم البحوث والدراسات السياسية ،القاهرة ،2002، ص 53.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح ، عبد الكافي ، **إدارة الصراعات و الأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، كتب عربية ، ص 15.

الفصل التمهيدي

طبيعة النظام السياسي التركي

لا يمكن التطرق إلى السياسة الخارجية التركية بدون الحديث عن طبيعة النظام السياسي التركي، باعتبار أن السياسة الداخلية امتداد للسياسة الخارجية ، كما تتأثر هذه الأخيرة بعوامل النظام السياسي .

منذ إعلان قيام الجمهورية العلمانية التركية في 29 أكتوبر 1923 برئاسة * مصطفى كمال أتاتورك عمل هذا الأخير على توجيه البلاد نحو الغرب و إتباع النهج العلماني قام مصطفى كمال بفرض نظام الحزب الواحد ، و تأسيس حزب الشعب الجمهوري الذي شملت مبادئه على القومية ، الجمهورية ، الشعبية ، العلمانية ، الثورية ، سلطة الدولة و أغلب هذه المبادئ ينص عليها الدستور التركي الحالي [1].

لقد عرفت تركيا عدة دساتير كان أولها دستور 1876 تحت اسم القانون الأساسي في عهد عبد الحميد الثاني ، والذي ألغى العمل به في 1878 ثم دستور 1921 الذي كان يسمى بـــ: قانون التشكيلات الأساسية ، و عند تأسيس الجمهورية التركية ثم صياغة أول دستور 1961 بعد انقلاب 1960 العسكري ، ثم دستور 1982 و هو المعمول به حاليا [2].

تعد تجربة تركيا تجسيد الانتقال الجذري من نظام الخلافة إلى النظام الجمهوري و من نموذج الإمبراطورية إلى الدولة – الأمة، واختارت النظام البرلماني كنمط لنظامها السياسي ، ويعود ذلك إلى الدور الذي لعبه البرلمان التركي أو المجلس الوطني التركي الكبير في رعاية النظام الدستوري ، وتسهيل عملية الانتقال بسلام عبر المراحل الانتقالية المتعددة التي مرت بها الجمهورية التركية[3] .

ويشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان الجهاز التشريعي ويتكون المجلس من (550) نائبا يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب ، وأعلى سلطة سياسية في البلاد هي

[1] - سليمان بن صالح الخراشي ، **كيف سقطت الدولة العثمانية** ، الرياض : دار القاسم للنشر .1420.ص 90..

[2] - علي حسن باكير ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ، لبنان: مركز الجزيرة للدراسات 2009.ص 29..

[3] - حداد شفيعة ، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2004، ص 90.

سلطة رئيس الدولة الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان ، ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور يوكل رئيس الدولة إلى رئيس الحزب المنتصر بالانتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة ، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة[1].

بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة على أعضاء الحكومة أو رفضهم و يتمتع النظام التركي بقدر من التوازن ، التزام رئيس الوزراء بعرض برنامج حكومته على الجمعية التشريعية للتصويت عليها بالثقة، بحيث انه ما لم يكن التصويت بالإيجاب فإنه لا يمكن تشكيل الحكومة ، و في أعقاب تشكيل الوزارة[2] ويستمر التعاون بين السلطتين من حيث مناقشته التشريعات أو الإجابة عن الاستفسارات الموجهة إليهم ، أما عن مظاهر أهمية دور السلطة التنفيذية فإنها تبدو و في حق رئيس الدولة بحل البرلمان و حقه في تعيين كبار القضاة في الدولة و إعفائهم [3] .

و يعتبر العديد من المحللين النظام التركي نموذجا فريدا في المنطقة ، في مجال تداول السلطة على وجه التحديد[4]، أم أنها مجرد ديمقراطيات الناقصة أو شبه الديمقراطيات (psludo democraties) أم أنها مجرد ديمقراطية انتخابية على أساس أن الجيش التركي قد تدخل في الحياة السياسية لعدة مرات في (1960.1971.1980.)

وإن كان البعض يرى أن في ذلك مبالغة تقف وراءها الاتحاد الأوربي ، و يهدف من خلالها تعقيد المسعى التركي للانضمام إليه ، فالتجربة الديمقراطية في تركيا قد قطعت أشواكا هامة ، كما أن الوعي السياسي و الشعور بضرورة التغيير و المشاركة السياسية ، قد تغلغلت إلى حد بعيد في المجتمع التركي ، الذي يتجه نحو الانتظام و المشاركة في الحياة السياسية عبر قنوات المجتمع المدني و مع ذلك مازالت التجربة الديمقراطية في تركيا تحتاج إلى إصلاحات وإرساء فعلي لمؤسسات تكفل استمرار تعميق النظام الديمقراطي.

---

[1]- صدام احمد سليمان الحجاجة ، **دور حزب العدالة و التنمية في التحولات الإستراتيجية العلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010**.مذكرة ماجستير ، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط .2011 ص 27.

[2] - Andrew mango ; **« The third turkish republic »** , the world to day , vol 39, 1983 , p 36.

[3] - Ibid, p 36.

[4] - ceniz candar , **redifining turkey's polltical center** ,journal of democracy ,vol 10 N4,1999 p 29

لقد أصبح النظام السياسي التركي منذ 2002 نموذجيا يدعو للاهتمام ليس فقط بشكله النظري وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه ، أو التي يمكن أن نستنتج عنه لو تم تطبيق تجربته إقليميا حيث أصبح النموذج التركي the turkish model متعارفا عليه، والذي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية و العلمانية والإسلام[1].

1- دستور السلطات التركية :

أ- المؤسسات الدستورية :

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني أما المؤسسات الدستورية فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعية الوطنية "البرلمان" والسلطة التنفيذية التي تتمثل برئيس الجمهورية و مجلس الوزراء.

والسلطة القضائية التي تنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي و القضاء الإداري والقضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري و تمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا، وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية فلن تجد ما يميزه على اعتبار انه نظام ديمقراطي محدود الأطر . وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش[2].

ونتيجة لهذا الإطار المحدود لم تشهد الحياة السياسة التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس إلى الداخل أو توجهات الدولة في الخارج ، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد خروقا على هذا الصعيد . كان الجيش يتدخل لإجهاضها و إعادة الأمور إلى نصابها من جديد . إلى أن نجح حزب العدالة منذ عام 2002 في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا لطبيعة التفاعلات التي نتجت عنه [3].

---

[1]- حداد شفيعة، المرجع السابق، ص39.

[2]- علي حسن باكير ، **تركيا الدولة و المجتمع نقلا عن الرابط** :(.http.//www.aljazeera.net.consulté le (30/01/2015

[3]- حداد شفيعة، المرجع السابق، ص40.

ب- البنى الدستورية :

يقوم النظام السياسي التركي على أساس وجود مجموعة من المؤسسات والسلطات الدستورية التي تعمل على ترسيخ قواعد النظام و حماية الدولة و بناء مجتمع دولة المؤسسات و هذه السلطات هي :

1- السلطة التشريعية :

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد و الجمعية الوطنية * البرلمان * او ما يسمى المجلس الوطني التركي الكبير(TGNA).

و تشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يلي :

1- سن القوانين و تعديلها و إلغاؤه .

2- تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

3-انتخاب رئيس الجمهورية .

4- الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء

5- تفويض مجلس الوزراء سلطة قرارات حكومية قوة القانون في بعض المسائل .

6- مناقشة القرارات المتعلقة بسك العملة و إعلان الحزب .

7- التصديق على الاتفاقيات الدولية .

8- التصديق على أحكام الإعدام الصادر من المحاكم [1].

وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور ، وهي صلاحية لا تفوض وتتألف من 550 عضوا ينتخبون كل أربعة أعوام (بعد تعديل الدستوري عام 2007) ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات لمدة عام بسبب الحرب و تحديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة ، و يجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك .

كما يجوز إجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس .

[1]- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.ص ص 15-16.

وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية و كقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة [1].

ينعقد المجلس أي البرلمان بحضور * ما يقل عن ثلث الأعضاء ، و تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين بشرط أن لا يقل عن ربع إجمالي الأعضاء +01 (مضاف إليه صوت واحد) و تكون مناقشات المجلس علنية و تنشر في الجريدة الرسمية [2].

تبدأ الدورة الأولى للفصل الشرعي للمجلس كل عام في الفاتح من سبتمبر ولا تتجاوز إجازته التشريعية 03 أشهر ويجوز دعوته للانعقاد خلال تلك الفترة، بطلب من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو رئيس البرلمان أو بطلب مكتوب من خمس أعضائه.

تتكون رئاسة المجلس من رئيس المجلس ووكلائه وأعضاء الأمانة والأعضاء الإداريين المنتخبين من بين أعضائه بحيث تكون هذه الرئاسة يعبر عن التمثيل النسبي للأحزاب السياسية ذات التمثيل البرلماني ويمارس المجلس اختصاصاته الإشرافية والرقابية على السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) عن طريق توجيه الأسئلة ، النقاش العام ، التحقيق ، الاستجواب والرقابة المالية [3].

إن التشريع لعضوية البرلمان غير مقتصر على أعضاء الأحزاب إذ أنه بموجب نص المادة 76 من الدستور حق لكل مواطن عمره 30 سنة ويتمتع بأهلية مباشرة الحقوق السياسية .

إن الحزب المتمتع بحق تكوين مجموعة برلمانية لا يقل عدد نوابه عن 20 نائبا ، في المجلس المكون من 450 نائبا .

إن المجلس بموجب المادة 84 من الدستور سلطة التصويت على إنهاء أو إسقاط عضوية النواب المنسحبين أو المنشقين عن أحزابهم في حالة انضمامهم إلى أخرى .

---

[1]- جان ماركو ، **تركيا و أوربا حانت ساعة الحقيقة** ، السياسة الدولية ، المجلد 40. العدد 1590 ، يناير 2005 ، ص 168.

[2]- عبد العزيز محمد عوض الله ، **ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا** ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 21-22، مصر، مركز بحوث الشرق الأوسط أفريل 2007 ، ص 29.

[3]- عفاف حراش ، **تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوربي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011** ، مذكر ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2011 ، ص 10 -11 .

إن رئيس المجلس يقوم بمهام رئيس الجمهورية في حالة مرض الأخير أو سفره [1].

2- السلطة التنفيذية :

تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، وتتبع هذه السلطة المؤسسات التعليمية العليا ، والهيئات المعنية ذات الطابع الحكومي ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومجمع أتاتورك العالي للثقافة واللغة والتاريخ ، ويعد مجلس الأمن القومي ضمن هذه السلطة ، إلا أن التعديلات الأخيرة في الدستور التي قام بها حزب العدالة والتنمية فصلت من اختصاصات المجلس وقللت من أهميته ليصبح مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة[2].

رئيس الجمهورية :

هو على رأس الدولة يمثل الجمهورية ووحدة الشعب التركي وقد كان رئيس الجمهورية ينتخب من قبل مجلس الأمة التركي الكبير ولكن بعد التعديل الدستوري في أكتوبر 2007 أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة الأصوات الصحيحة من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر وأكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخابات نوابا ،فترة ولايته خمس سنوات يمكن انتخابه لفترتين على الأكثر علما أنه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة وبالنسبة لمهامه وصلاحيته فهي [3]: تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله ، وإبقاء الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وقبول نظرائهم ومجلس الوزراء عند الحاجة والتوقيع على المراسيم والقرارات إضافة إلى إصدار العفو عن بعض المحكومين عند توافر الشروط المطلوبة، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، ورؤساء الجامعات ومراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور وأداء أجهزة الدولة مهامها بشكل منسق ويحق له في الحالات التي يراها ضرورية، كدعوة المجلس الوطني التركي للانعقاد وإقامة الدعاوى لدى المحكمة الدستورية

[1]- حبيطة لخضر ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002 -2009** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، قسم العلم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2012 ، ص 84.

[2]- الموقف الحالي من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي :
http//www.moqatel.com/opesishere/behoth/siasia/turkeyE U/index.html, (01/01/2015).

[3]- علي حسين باكير، مرجع سابق ، 29.

إذا تضمنت القوانين والمراسيم التي تحظى بقوة القوانين والنظام الداخلي للمجلس أحكاما تتعارض مع الدستور.

مجلس الوزراء :

يتم تعيين رئيسه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية ويقوم رئيس مجلس الوزراء من بين النواب أو من بين الأشخاص مؤهلين للانتخابات كنواب ويعرضهم على رئيس الجمهورية ثم يتم تعيينهم ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناءا على اقتراع رئيس الوزراء ليتحمل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية أمام البرلمان .

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات ، وتطبيق القوانين واقتراح مشروعات القوانين إضافة إل اختصاصات أخرى من بينها :

* إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات ،كما يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية لسلطة إصدار هذه القرارات [1].

* السلطة التنظيمية لمجلس الوزراء في المجالات الاقتصادية والمالية لاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الدولية .

* اختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب ، كما يقترح رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة ، ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها [2].

[1]- لخضر حبيطة ، مرجع سابق ، ص 86.

[2]- جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق ، ص 21.

السلطة القضائية :

وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي، القضاء الإداري والقضاء الخاص ، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري ومع إلغاء المادة 143 من الدستور عام 2004 حلت محاكم أمن الدولة .

أ- المحكمة الدستورية :

وتعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد تتكون من 11 عضوا أصليا وأربع أعضاء احتياطيين من مهامهم الأساسية:

حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها والتحقيق شكلا ومضمونا من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء ، ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة اختصاصاتهم وصلاحيتهم ،كما ثبت المحكمة الدستورية في دعاوي حل الأحزاب السياسية وفي طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه إنذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها إلى المحكمة وتراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية وتدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية في البرلمان وانتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله[1].

ب- مجلس الأمن القومي :

هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية، والبحرية، والجوية وقائد قوات الدرك تحت رئاسة الجمهورية، وبتعديل أحري في 03أكتوبر 2001 ، زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل وقد وجد من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن

[1] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 30.

القومي بتاريخ 07اوت 2004 ويتولى مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية [1] الوطنية وتنفيذها ،ويقوم مجلس الوزراء بتقييم القرارات .

الأحزاب في تركيا:

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلام الجمهورية عام 1923 ، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في العام 1950 في ظل التعددية الحزبية وظلت الحكومات من ذلك التاريخ وحتى في العام 2002 ائتلافية في غالبها نظرا لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير في المجتمع التركي إلى أن جاءت الانتخابات في ذلك العام لتشمل عاملا أساسيا في تاريخ تركيا الحديث فقد أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية.

ثم جاءت انتخابات العام 2007 لتؤكد النهج المتبع من قبل حزب العدالة والتنمية والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها [2].

[1]- علي حسين باكير، مرجع سابق ، 30.

[2]- صدام أحمد سليمان ، مرجع سابق ، ص ص 30-32.

يشير الجدول التالي إلى الأحزاب السياسية التركية الحاصلة على أعلى الأصوات وعدد الأعضاء في البرلمان التركي في انتخابات 2011.

جدول رقم 01:

الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية العامة لسنة 2011.

الحزب السياسي	عدد المصوتين	النسبة المئوية	عدد أعضاء البرلمان
حزب العدالة والتنمية	21.399،947	%49،91	326
حزب الشعب الجمهوري	11.109،336	%25،91	135
حزب الحركة القومية	5.573،691	%13	53
المستقلون(حزب السلام)	2.849،566	%6،65	36

المصدر : توتجي عبد الإله مصطفى (2001)، حزب العدالة والتنمية التركي الفوز ، على الموقع : http//hamoudi.org/arabic .

الجدول رقم :02

يوضح سير الانتخابات العامة (البرلمانية) في الفترات السابقة ومقارنتها مع النتائج الأولية لهذه الانتخابات.

الحزب السياسي	نتائج الانتخابات العامة في عام 2002(%)	نتائج الانتخابات العامة في عام 2007(%)	نتائج الانتخابات العامة في عام 2011(%)
حزب العدالة والتنمية	34،43	46،58	49،91
حزب الشعب الجمهوري	19،41	20،88	25،91
حزب الحركة القومية	8،35	14،27	13
المستقلون(حزب السلام)	6،14	4،42 عن طريق المستقبل	6،65عن طريق المستقلين

المصدر : توتجي عبد الإله مصطفى (2001)، حزب العدالة والتنمية التركي الفوز ، على الموقع : http//hamoudi.org/arabic .

وقد أسفرت نتائج انتخابات عام 2011 عن فوز حزب العدالة والتنمية 3026 مقعدا في 2011 مقابل 331 مقعدا في عام 2007 ونسبة 49،9% في المقابل 46،5% في عام 2007 حزب الشعب الجمهوري 135 مقعدا في مقابل 100 ومقعدين في 2007 ونسبة 25،9% في 2011 مقابل 20،9% في 2007 وحزب الحركة القومية 53 مقعدا في 11 مقابل 72 مقعدا في 2007 ، ونسبة 12،9% في 2011 مقابل 14،3% في 2007 ، والأكراد حصلوا في 2007 على 20 مقعدا مستقلا وفي 2011 على 36 مقعدا [1].

أبرز الأحزاب السياسية التركية الناشطة :

وهنا رصد لأبرز الأحزاب التركية الناشطة في العمل السياسي :

1- حزب الشعب الجمهوري :

حزب الشعب الجمهوري أسسه مصطفى كمال أتاتورك ،هو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية ،تبنى شعار الأسهم الستة كمبادئ أساسية وهي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية وأهم أسسها العقائدية ، بعد استقالة الزعيم السابق لحزب الشعب الجمهوري التركي دنيزبايكال عقد جناح القوميين المعارضين آمالهم على كمال أوغلو الذي شارك في الانتخابات الأشهر عام 2011.

2- حزب الطريق القويم (أو الصحيح) : أسسه الزعيم السياسي سليمان دميرال وهو حزب يميني محافظ ، ويقود الحزب محمد أغار ، والمعروف عنه تشدده في المسائل القومية ، تسلم قيادة الحزب من تاسنو تشيلر ، التي تلقت هزيمة في انتخابات 2002 انسحبت على إثرها من العمل السياسي ، ودمج الحزبين قبيل الانتخابات 2002 تحت علم الحزب الديمقراطي ،محاولا قطع الطريق على حزب العدالة في احتلال مركز الوسط في القاعدة اليمينية التركية المحافظة[2] .

[1]- صدام أحمد سليمان ،مرجع سابق ، ص 36.

[2] سمير صالحة، **"الخريطة الحزبية التركية"**، على الموقع : www.turky today.com .

3- حزب الحركة القويمة :

حزب يميني قومي متشدد أسسه الضابط التركي ألب أرصلان توركش الذي قاد عام 1960 الحركة الانقلابية وقد دخل الحزب أكثر من ائتلاف حكومي خصوصا مع الأحزاب اليمينية ، أقام عام 1991 ائتلافا انتخابيا مع حزب الرفاه الإسلامي واستطاع دخول مجلس النيابي غير أنه فشل عام 1995.

4- حزب السعادة :

أسسه نجم الدين أربكان الزعيم الإسلامي الذي حل لاحقا بقرار من المحكمة الدستوري العليا التي اتهمته بمحاربة النظام العلماني ومحاولة إقامة دولة دينية ، شكل أربكان حزب آخر باسم حزب السلامة الوطني عام 1972 الذي حل هو الاخر تاركا مكانه لحزب الرفاه ، حيث برز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان الذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة[1].

5- حزب الوطن الأم :

أسسه الرئيس السابق تورغوت أوزال ، بعد الانقلاب العسكري عام 1980 وهو حزب يميني معتدل يجمع الميول الدينية والفكرية في تركيا ، حل أوزال إلى الرئاسة وترك الحزب بين يدي مسعود يلمظ الذي فشل في حماية إرث الحزب فضعف الحزب وتراجع شعبيا .

6- حزب اليسار الديمقراطي :

هو امتداد لحزب الشعب الجمهوري أسسه مجموعة من السياسيين تحت فكرة اليسار الوسط وقادته زوجة السياسي بولند اجاويد ، لمدة طويلة خلال تواجده في السجن هو الحزب الأتاتوركي العلماني المتشدد[2].

[1] صدام أحمد سليمان، مرجع سابق، ص 35.

[2] سمير صالحة، مرجع سابق، Page Web .

7- حزب العدالة والتنمية :

هو حزب سياسي يتصف بأنه نبع مسار محافظ ليبراليا معتدلا معاد للغرب كما أنه ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أم يكون حزبا إسلاميا وهو الحزب الحاكم في البلاد يرأسه الآن رجب طيب أردوغان وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002.

ومن هنا نقول أن النظام السياسي التركي من الأنظمة الديمقراطية في المنطقة وقد استطاعت تركيا بناء دولة مؤسسات سياسية واقتصادية واستغلال الإمكانيات الكبيرة المتوافرة لديها وتوظيفها في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية [1].

لقد أصبح النظام السياسي التركي منذ 2002 نموذجا يدعو للاهتمام ، ليس فقط بشكله النظري وغنما للتفاعلات التي نتجت عنه أو التي يمكن أن تنتج عنه لو تم تطبيق تجربته إقليميا، حيث أصبح النموذج التركي « The Turkish model » متعارفا عليه والذي يتمحور حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام .

تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على النظام السياسي التركي :

منذ أحداث 11سبتمبر 2001 أخذ الأمريكيون يبحثون عن نموذج يجمع بين الديمقراطية والإسلام المعتدل يكون صالحا كنموذج ، لأن يعمم على دول منطقة الشرق الوسط وفي هذا لإطار أشاد بوش الابن إلى أن تركيا خير من يقوم بهذا الدور[2].

ينظر الأوربيون إلى النظام السياسي التركي عبر تجربة حزب العدالة والتنمية نموذجا في الإصلاح والانفتاح والاعتدال في ظل نظام علماني ، ومن شأن هذا النموذج أن يعزز موقع أوربا في الشرق الأوسط ولهذا هم يحرصون على أن يتسم جميع الإصلاحات المطلوبة منه قبل النظر في مسألة انضمامه [3].

---

[1]- سمير صالحة ، مرجع سابق، Page Web.

[2]- صدام أحمد سليمان الحجاجة ، مرجع سابق، ص 28.

[3]- علي حسين باكير ، **"لماذا يخاف الاتحاد الأوربي من انضمام تركيا"** ، مجلة العصر ، أكتوبر 2004 ، ص 22.

تأثر الإسلاميين في الشرق الأوسط بتجربة حزب العدالة والتنمية في النظام السياسي التركي ، وقدرته على استغلال مطالب الانضمام إلى الاتحاد الأوربي من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى العسكري من شأنها أن تعزز دوره ودور تركيا إقليميا وعالميا ، وبقدرته على العمل باعتدال واضح وبراجماتية عالية جنبت مواجهة الجيش الذي يعتبر الحامي الأول للعلمانية والذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة .

ويمكن القول أن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوة الناعمة « Soft Power » على الصعيد الإقليمي هو أنه :

* يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيفية تعاملهم مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية والبرغاماتية والاعتدال .

* يمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكييف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية وحكم القانون وإصلاح وشفافية [1].

[1]- حبيطة لخضر ، مرجع سابق ، ص 84.

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية التركية

كان ينظر للسياسة الخارجية قبل نهاية الحرب العالمية بأنها برنامج للعمل تتبعه الدول إزاء العالم الخارجي ولكن في منتصف الخمسينيات ظهرت عدة محاولات تنتقد هذا الرأي وترى بان السياسة الخارجية بالأساس ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ.

لذا سيبحث هذا الفصل محددات السياسة الخارجية التركية والتي ستتناولها في أربعة مباحث، بحيث سيعرض المبحث الأول : الموقع الجغرافي والسكان، ثم المبحث الثاني المحددات الاقتصادية، ويتناول المبحث الثالث المحددات العسكرية التركية، وأخيرا سيتطرق المبحث الرابع تأثير التحالفات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول : المحددات الجغرافية والديمغرافية لتركيا.

كغيرها من الدول التي تسعى إلى أن تكون قوة إقليمية ودولية تطمع إلى لعب دور كبير في الساحة الدولية واكتساب مكانة مرموقة، تسعى تركيا إلى لعب دور مؤثر إلى الصعيد الدولي والإقليمي وهي تملك فرصة أداء هذا الدور من خلال موقعها الجغرافي المتميز وقدراتها البشرية الثابتة.

المطلب الأول : الموقع الجيو سياسي.

قبل التطرق للموقع الجغرافي لتركيا، لابد من إبراز أهمية وقيمة الموقع الجغرافي لأية دولة من دول العالم، وتأثيره على توجيه سياستها الخارجية، وعلاقاتها مع الدول الجوار، فكثير من الدول الصغيرة المساحة والقليلة الموارد لعبت أدوارا إستراتيجية وحساسة نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز،،حيث تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وهي أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتا[1].

فالموقع الجغرافي يحدد الوزن الفعلي والمكانة للوحدة السياسة بين الوحدات السياسية، ويرسم دورها الذي تنهض به في التحركات السياسية والاقتصادية والحضارية في العالم[2]. فالجغرافيا قد تقضي إلى علاقة صراع مع دولة مجاورة نتيجة عدم وجود طبيعة مانعة، أونتيجة لتمتع الدولة بموقع استراتيجي مهم يجعلها موضعا للتنافس الدولي، إلا أن الجغرافيا ذاتها قد تسهل التبادل التجاري مع دولة أودول مجاورة، والعكس بالنسبة للدول النائية، وينسجم الأمر نفسه على عمليات الاندماج السياسي الدولي، وبناء التحالفات العسكرية[3].

فقد وصف بسمارك الجغرافيا على أنها " العنصر الدائم في السياسة " [4].

---

[1] - أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية** ، عمان : زهران للنشر، 2009 ، ص 200.

[2] - صلاح الدين الشامي، **"دراسات في الجغرافيا السياسة"** ، الاسكندرية : منشاة المعارف جلال عرفي وشركاه، ط02 ، 1999، ص 126.

[3] - عبد المالك محرم، **"البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005 ، ص 50.

[4] - حسين حافظ وهيب، **"العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية" : دراسة في العاملين الجغرافي والبشري**، دراسات دولية، العدد 44.

وهناك عبارة فردريك راتزل يقول فيها : " إن من المواقع الجغرافية ما يحقق قيمة سياسية بذاتها "[1]. فقد يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة، التي تؤثر بدورها في القوة على تنفيذ السياسة الخارجية إذ أنها تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، كما يعتبر الموقع الجغرافي عاملا مهما يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى امن الدولة، كما يؤثر على السياسة الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة [2].

طالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحوالعالمية، ولا تشذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به لتحول نحوالعالمية [3]. تقدر مساحة تركيا 783.562.98 كيلومتر مربع طول حدودها المجمع 2949 كيلو[4].

تقع تركيا غرب قارة آسيا، وفي منطقة آسيا الصغرى، وتقسم إلى قسمين جغرافيين هما، تركيا الأسيوية (الأناضول) *، وتركيا الأوربية وهي جزء في أوربا يشكل الجزء الأسيوي حوالي 97 % من مجموع أراضيها التي تقدر مساحتها الإجمالية 779.452 كيلومتر مربع، بينما يكون الجزء الأوروبي الذي يدعى تراقيا*، ما نسبته 3% ومساحته 23.623 كيلومتر مربع من مجمل

---

[1] - محمد السيد سليم، **"تحليل السياسة الخارجية"** ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 160.

[2] - محمد موسى، **"أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي"** ، دار البيارق للنشر والتوزيع والطباعة،1993، ص 22.

[3] - محمد عبد العاطي، **"تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"** ، قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 20.

[4] - وكالة التنمية جوكافارا ، **"نظرة واحدة إلى تركيا"**، أضنا ومارسين، على الموقع www.cka.org.tr/dosyalar/turky-adana-mersin-at-glace%20in-arabic%29.pdf.consulté le (10/01/2015)، ص 6.

* - الأناضول : منطقة جغرافية وتاريخية قريبة من شرق أوروبا تشكل شبه جزيرة جبلية غرب آسيا على البحر المتوسط شمال الأراضي التركية عدا القسم الشرقي والمعروف باسم أرمينيا وتعرف أيضا بآسيا الصغرى.

* - تراقيا : منطقة جغرافية وتاريخية في جنوب شرق البلقان تضم شمال شرق اليونان وجنوب بلغاريا وتركيا الأوروبية وتطل تراقيا على ثلاثة بحار هي : البحر الأسود، بحر ايجة وبحر مرمرة.

مساحة البلاد حيث تبني تركيا بموقعها وصلة جغرافية بين الشرق والغرب [1]، يحدها بلغاريا واليونان وبحر إيجة غربا، وجورجيا وأرمينيا والبحر الأسود شمالا، وإيران شرقا، والعراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط جنوبا [2].

وفي أهمية الموقع الجغرافي فان موقع الدولة بالنسبة للمصطلحات المائية (بحار ومحيطات) يعكس مصالحها الاقتصادية السياسية والإستراتيجية، ويحدد الموقع بنسبة للمسطحات المائية نوع المناخ السائد في الدولة، وقد اثر هذا المناخ أن تكون تركيا ذات أراضي زراعية وفيرة.

فهي تطل على أكثر من جبهة بحرية تطل على البحر الأبيض المتوسط، وبحر ايجة وبحر مرمره، والبحر الأسود، وفيها تسود الحدود البحرية على الحدود البرية، وتقدر الحدود البحرية (بما فيها الجزر) بما يقارب 8333 كيلومتر، فيما تقدر الحدود البرية بما يقارب 2949 كيلومتر، تتقاسمها مع ثماني دول منها ستة أسيوية هي : جورجيا (276 كلم)، أرمينيا (328 كلم)، (18 كلم)، إيران (560 كلم)، العراق (384 كلم)، سوريا (911 كلم)، أما الدولتين الأوربيتين اللتان تحدا تركيا هما اليونان بتخوم (203 كلم)، وبلغاريا بحدود (269 كلم) [3].

2- المناخ :

تتمتع تركيا بأربع فصول، ولكن المناخ يتنوع بصورة كبيرة في أنحاء البلاد المختلفة بحيث تسقط الأمطار طوال العام على إقليم البحر الأسود في الشمال، ويتمتع الإقليم بصيف وشتاء معتدلين.

ويعتبر الإقليم الساحلي الجنوبي على البحر المتوسط إذ المناخ شبه استوائي يتسم بصيف حار وجاف وشتاء معتدل مطر.

[1]- عبد المالك مخزم، مرجع سابق. ص 19.

[2]- محمد عبد العاطي التلولي، **"السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا" 2002.2008**. رسالة ماجستير كلية الأدب والعلوم إنسانية جامعة الأزهر، غزة،2011 ، ص 15.

[3]- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 69.

وإقليم بحر ايجة (غرب الأناضول) يضم جبالا تمتد بصورة عامة من الشرق إلى الغرب تتخللها سهوب ذات أعشاب. وكذلك يتسم هذا الإقليم بمناخ من نوعية مناخ البحر الأبيض المتوسط ووسط الأناضول يتسم بمناخ قاري شبه جاف، حار جاف صيفا بارد شتاء [1].

3- التضاريس :

أما التضاريس فان سطح تركيا عبارة عن هضبة تعرف بهضبة الاناضول، تتمركز في وسط البلاد حيث تحجز شريطا ساحليا يمتد بامتداد السواحل البحرية التركية وفي الجنوب منها جبال طوروس يتراوح ارتفاعها ما بين (1800-3000 نتر)وفي الشرق هضبة أرمينيا الجبلية وعرة المسالك، تشغل ربع مساحة تركيا وتتصل بهضبة الأناضول ويتراوح ارتفاعها ما بين (1800-5000متر) وأعلى قممها ارارات 5156 مترا، ويقع بالقرب من الحدود الروسية التركية وأهم أنهار التي تنبع منها الدجلة والفرات ويلتقيان في شط العرب ويصبا في الخليج العربي وانهر جيزيل، وسقاريا، وتشواروخ، وتصب في البحر الأسود وأندرنس ويصبا في البحر المتوسط، والرس والكورا ويصبا في بحر قزوين، ونهر ماريتزا في القسم الأوروبي [2].

جدول رقم 03 : يبين الشكل التالي بعض المؤشرات الجغرافية حول تركيا :

المساحة	783.562.38 كلم^2
اليابسة	769632 كلم^2
الماء	13930 كلم^2
الحدود البرية	2648 كلم
الشريط الساحلي	7200 كلم
أعلى نقطة	5166 م (جبل ارارات)
ادنى نقطة	0 م (البحر المتوسط)

المصدر : محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الزيتونة للدراسات، 2009، ص 65.

[1] أماكن على الموقع : .P01 , www.Fad.Org/nr/water/aquaqtat/conuntrier-regions/tur/twr-cp-anu-pdf-

[2]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق، ص 70.

ومن ثم تتضح الأهمية الجغرافية لدولة تركيا حيث تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسمية * أوراسيا* المتحكمة في منطقة قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية في مجال الجيوسياسي (pivotal state) لاعتمادها على أهمية موقعها الجغرافي، وامتدادها الإقليمي، بالإضافة إلى توسطها الدوائر الثلاث لعب دورا هاما في رسم سياستها الداخلية والخارجية.

المطلب الثاني : تركيا دراسة ديمغرافية.

يعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، فلا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولة كبيرة، فهو يؤثر في قوة الدولة، فيساهم في دفع عجلة التقدم والتطور الاقتصادي، ويعد عاملا أساسيا في عملية الإنتاج وتوفير اليد العاملة.

أولا : التركيبة السكانية لتركيا :

تعرف تركيا نمو ديمغرافي سريعا حيث انه كان في سن 1988 يقدر ب 54 مليون نسمة وفي سنة 1990 وصل إلى 57 مليون نسمة ليصل سنة 2002 إلى حوالي 70 مليون نسمة [1]. وحوالي 77 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2014 والتركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكونة من عشرات الأعراق، التي ترجح أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية حيث كانت مناطق نفوذها تشمل أراضي واسعة في آسيا، أوروبا وإفريقيا وتحكم العديد من الشعوب.

ولا يوجد إحصاءات رسمية لعدد السكان حسب الأعراق، لان الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولها العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل الأقليات وخاصة الأكراد، حسب تقديرات في هذا الصدد يشكل الأتراك تشكيلة عرقية للسكان (حوالي 66 %) يليهم الاكراد (30%) ثم الزاز (2 %)* فالعرب (1%) الشركس (0.5 %) والجورجيون (0.5%).

[1]- فتيحة مقداد، **"النزاع التركي اليوناني حول بحر ايجة وانعكاساته على امن البلدان"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007 ، ص 48.

*- الزازا : هم فرع من الأكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم من اللغة الكردية.

وهناك أقليات أخرى : أرمن، اليونان آشوريون السريان الكلدان والألبان وبوسنيون والسريان وشيشانيون وبلغاريا ولازيون وغيرهم [1].

لقد الأقليات القومية، الأذرية، الغاغزية، الوزبكية، الفر غيزية، التركمانية، الكازاخية، أقليات تركية [2].

كما أن (98 %) من السكان مسلمون ويتواجد فيها (138000) يهودي وحوالي (210000) مسيحي ومن الملاحظ أن ثقلها الديموغرافي في هذا يعطيها طاقة بشرية بإمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي ويتركز معظم سكانها في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب [3].

هناك جاليات تركية كبيرة في المهجر تتركز معظمها في دول الاتحاد الاوروبي، حيث يشكل الأتراك على سبيل المثال اكبر جالية أجنبية في ألمانيا، يبلغ تعدادها ما يقارب أربعة ملايين نسمة وهناك جاليات تركية كبيرة أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا [4].

تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث تعداد السكان، ويؤهلها هذا الكم البشري في لعب دور هام على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، العسكرية والدينية [5].

وهذا يعني إن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي، تتمتع بدينامية شابة مقارنة بشعوب أوروبا على سبيل المثال ويشكل تعداد هذا الشعب عنصر توازن على المحيط الإقليمي القريب الفارسي والعربي والأوروبي [6].

---

[1]- محمد صادق إسماعيل، **"التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان"** ، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 10.

[2]- محمد صادق إسماعيل، مرجع نفسه ، ص 11.

[3]- صايل فلاح مقداد السر، **"أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية"** 2002-2011 المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013 ص 226.

[4]- هاشم الشيب، **"تركيا صراع الهوية"**، الدوحة : الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006 ، ص ص37- 38.

[5] - محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص 21.

[6]- كمال عبد الله حسن، **"إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001"**، أطروحة دكتوراه،كلية القانون والسياسة والإدارة، جامعة السليمانية، 2001 ، ص78.

وتعتبر البينة السكانية الشابة والدينامية لتركيا عنصرا هاما من مقاييس القوة [1]. بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا لعبه في محيطها الإقليمي، كما انه يؤهلها لان تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم لاسيما في مجال الصناعات الحقيقية والمتوسطة واليد العاملة الرخيصة [2].

ثانيا : أزمة الهوية في تركيا.

لقد ساهمت التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها، وتتمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد والمجتمعات والدول في الدين، المذهب، القومية واللغة الإيديولوجية، التاريخ والجغرافيا [3].

إن المجتمعات التي تملك هوية قومية وحسا مرجعيا ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها،أن تحقق إنفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار [4].

لقد عاشت تركيا منذ نهاية العهد العثماني أزمة هوية بعد انهيار الهوية الإسلامية ومحاولتها تبني الثقافة الغربية [5]وإنشاء دولة قومية علمانية، والتي أوجدت من خلالها تحولا في أسس الشرعية السياسية ورموز المجتمع السياسي، كما تحولت صورة تركيا بتحولها من مجتمع تقليدي إلى مجتمع واحد موحد علماني حديث.

ولقد كانت السمة الأساسية للثورة التركية تكمن في مجمل أعمالها بمشروع التحديث، بحيث يعتبر المجددون التركيون أن التحديث يعني :" أخذ مكانا في الحضارة الأوربية الغربية "، والحداثة في مفهومهم عبارة عن مشروع يتم فيه احتضان واستعاد كل البعاد الثقافية التي جعلت أوربا حديثة، وذلك من خلال تحقيق العلمانية والاستقلال الذاتي للفرد، وكذا الزيادة في المذهب

[1] - أحمد داود أوغلو، **"العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، ترجمة محمد جابر ثلجي،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010،ص 42.

[2] - محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 22.

[3] - محمد عبد العاطي، المرجع نفسه، ص87.

[4] - أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص43.

[5] - فتيحة مقداد، مرجع سابق، ص 52

العقلاني، ولقد طبعت تلك السمات السياسية والاقتصادية عامة وأرادت بعد ذلك استكمال التحول الثقافي والاجتماعي التي وجدت فيه أمرا ضروريا للوصول إلى الحداثة.

إن هذا الفهم الأولي للحداثة والتحديث كان السبب في محاولة إقصاء الموروث والثقافة الإسلامية التي سادت فترات متعددة منذ البدايات الأولى للإمبراطورية العثمانية، وسرعان ما كان هذا الإهمال والتهميش السبب الرئيسي في بروز أزمة الهوية التي عانت منها تركيا في بحثها عن منظومة فكرية وثقافية في التعامل كوحدة موحدة في سياستها الداخلية الخارجية [1]، حيث تعتبر التطورات السياسية والثقافية التي مرت بها تركيا في عهد الدولة العثمانية والجمهورية من أهم العوامل التي أثرت في تكوين هوية الدولة التركية المعاصرة.

فوجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا وأوربا من الناحية الجيوثقافية والناحية الجيوسياسية منها فرصة لعب أكثر من دور ثقافي وسياسي، قد حملها في الطرف المقابل أعباء ومسؤوليات تتأرجح من الهويات الأوربية الأسيوية والشرق أوسطية [2].

وبما أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وعضو مؤسس في المجلس الأوربي، وعضو في منظمة الأمن والتعاون الأوربي، ولديها اتفاقيات للإعفاء الجمركي مع الاتحاد الأوربي منذ عام 1996، ولكن تركيا عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ومن كبار المساهمين في البنك الإسلامي للتنمية، وعضو مراقب في الجامعة العربية، ولديها اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل أن تركيا عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، وعضو في منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم أفغانستان وباكستان وإيران وأذربيجان وغيرها من مؤسسي منظمة تعاون دول البحر الأسود [3]، وقد أدى جمع تركيا لعضوية أكثر من منظمة متمثلة بين

[1] - عبد المالك محرز، مرجع سابق، ص 77.

[2] - محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص102.

[3] - إبراهيم بامبون، **"الأمن القومي التركي تحديات وحلول 2002، 2012"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، الجزائر،جامعة الجزائر،2013، ص 40.

الشرق والغرب في مقت واحد، إلى القول بأنها جسر واقعي بين حضارتين وثقافتين، بين أوربا وآسيا، ولكن هذا القول لا أساس له من الصحة من النواحي السياسية والحضارية والمادية والفلسفية، فعلاقتها مع الدول الإسلامية مرتبكة وغير مستقرة، كما أن علاقاتها مع الغرب مشوبة بالاضطرابات، إن طرح مسألة الهوية حاليا في تركيا له علاقة بالصراع العلني – الخفي بين التيارات الإسلامية والنخب العلمانية [1]، ولذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يتعرض لها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في سعي هذا المجتمع لأن يتمثل تراثه الثقافي، وهي الطريق الوحيد التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية لديه، فأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم انسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية وبين الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجتمع [2].

[1] - عبد المالك محرز، مرجع سابق، ص 77.

[2] - محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص ص 103 – 104.

المبحث الثاني : المحددات الاقتصادية.

تعتبر القوة الاقتصادية عنصرا مهما من عناصر قوة الدولة فالعامل الاقتصادي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية مما يجعل الدولة ت لعب دورا مؤثرا في العلاقات الخارجية، أما إذا كانت الدولة تعاني من خلل في بنيتها الاقتصادية فإن ذلك ينعكس سلبا على سياستها الخارجية من خلال محاولاتها الحصول على موارد اقتصادية كالمنح والمساعدات والقروض للخروج من أزمتها الاقتصادية وتبقى الدولة رهينة لأهداف ومصالح الدول المقرضة، وهوما يؤدي إلى فقدان استقلالية قرارها السياسي.

المطلب الأول : القطاع الزراعي والصناعي.

1 – الزراعة:

تعتبر تركيا أحد البلدان الرائدة في مجال الفلاحة والصناعات المرتبطة بها على مستوى العالم نظرا لما تتمتع به من مناخ وظروف جغرافية مواتية [1]، حيث تمتاز تركيا بتقاليد زراعة غنية، ما تزال الزراعة تساهم بحوالي 65% من الوظائف في الدولة، كما تساهم بما يتراوح بين 8 و9 % من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن نسبة 40% من مساحة الأراضي التركية صالحة للزراعة وتقدم مجموعة كبيرة من المنتجات، حيث يمثل إنتاج المحاصيل نسبة 67% من إجمالي إنتاج القطاع، الماشية والأسماك 26% وأخيرا زراعة الغابات 7% عام 2010، وتعتبر تركيا رائدة عالمية في إنتاج التين المجفف والزبيب والمشمش المجفف، كما أنها تتمتع بأكبر معدل من الحليب ومنتجات الألبان في منطقتها، بالإضافة إلى ذلك فإن تركيا تتمتع بسلالات نباتية تقدر عددها

[1] وكالة دعم وتشجيع الاستثمارات التركية" القطاعات نقلا عن الموقع " : htt://www.invest.gov.tr/ar-SA/sector/pages/sectors.espace.

بحوالي 11000 نوع، في حين أن العدد الإجمالي لسلالات النباتية في أوربا 11500 نوع[1]، عام 2013.

ويرتكز الاقتصاد التركي على الزراعة، إذ هناك عدد كبير من اليد العاملة تشت غل بهذا القطاع، فتركيا تمتلك طاقة هائلة لتنمية منتوجاتها الزراعية، وهي تعمل الخروج من الأوضاع المتدهورة [2].

ويعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة ، حيث تبلغ نسبة حوالي 40% من مجمل قوة العمل في البلاد ولكنه ينتج ما نسبته حوالي 12% فقط من الناتج القومي لتركيا [3].

جدول رقم 04 :

المساحات الزراعية	23,8 مليون هكتار
المراعي والمروج	14,6 مليون هكتار
الغابات	12,5 مليون هكتار
عدد الحيازات الزراعية	3 مليون
معدل الحجم لكل حيازة	6 هكتار

المصدر : الإحصاء التركي 2013.

زادت الصادرات من المنتجات الزراعية من 4 مليار دولار عام 2002 إلى 17,7 مليار دولار في عام 2013.

يظهر تصدير المنتجات الزراعية زيادة بنسبة 12% سنويا، صدرت تركيا 1681 نوع من المنتجات الزراعية إلى 192 بلد في العم 2013، اتخذت تركيا مكانتها بين الخمسة أوائل في العالم بـــ 31 من منتجاتها الزراعية وبـــ 21 من منتجاتها في الصادرات.

[1] ومضة مركز معلومات البلدان **"تركيا فهم الاقتصاد القطاع المالي لمحة عامة عن العملة والبورصة والقطاع المصرفي في تركيا"**، نقلا عن موقع .Static.Wamda.com/…TRK-2b-financial sector-ARP.consulté le (13/02/2015).

[2] Michael tebbrich, turque, hhtp://turquie//economie//.eit/tuzla.html, P4.

[3] إبراهيم بابهون، مرجع سابق ، ص 41.

وتجدر الإشارة إلى :

الرؤية الزراعية لتركيا لعام 2023 :

- تركيا في طريقها إلى 2023 ستصبح البلد الذي يوفر لسكانه غذاءا كافيا وآمنا وذوجودة عالية.

- يطور مكانة كمصدر صافي في المنتجات الزراعية، يزيد من قدرته التنافسية في السوق العالمية.

لقد تم تثبيت الأهداف الرئيسية للزراعة التركية لعام 2023 كما يلي :

- ليصل إجمالي الناتج المحلي الزراعي إلى 150 مليار دولار.
- الصادرات الزراعية أكثر من 40 مليار دولار.
- النموالزراعي المستدام[1].
- تحقيق توحيد الأراضي على 14 مليون هكتار، نظم الري الحديثة في جميع الأراضي المروية.

وهذه الإمكانيات أتاحت لتركيا الفرصة لتكون بين أفضل الخيارات لكونها مقرا إقليميا ومركزا لنشاط أهم الأطراف العالمية، كما تتمتع تركيا بمكانة مرموقة في محيطها الإقليمي من حيث إنتاج وتصدير العديد من المنتوجات الزراعية، فإن تركيا تعتبر واحدة من أكبر المصدرين للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوربا الوسط وشمال إفريقيا (EMEA) [2].

[1] - أحمد أنطاليا، **"التغيرات والاصلاحات في الزراعة التركية"**، الدوحة : مركز الارشادات والاستثمارات الزراعية، 2014، ص 20.

[2]- أحمد أنطاليا ، المرجع نفسه ، ص ص، 26 – 27.

جدول رقم 05 :

العام	الناتج المحلي الاجمالي الزراعي (مليون دولار)	النمو الزراعي (%)
2002	23,7	8,8
2003	30,2	2,0
2004	37,0	2,8
2005	45,0	7,2
2006	43,5	1,4
2007	49,5	6,7
2008	56,4	4,3
2009	51,0	3,6
2010	61,7	2,4
2011	61,8	6,1
2012	62,0	3,1
2013	61,0	3,1

المصدر : الإحصاء التركي 2013.

خلال الفترة ما بين عامين 2003 و2013 نمى القطاع الزراعي التركي بمعدل 2,3% وهذا الرقم هو0,24% في الاتحاد الأوربي ، في حين كان النموالاقتصادي لزراعة في المرتبة 11 بالنسبة للعالة في عام 2002، ارتفع إلى المرتبة 7 في العالم والمرتبة 1 في أوربا،ذلك وفقا لتقارير منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي منذ عام 2008، ويلبي قطاع الزراعة حاجة 77 مليون مواطن تركي و35 مليون سائح للغذاء.

في حين كانت مساهمة الزراعة في الدخل القومي (إجمالي الناتج المحلي (23و7 مليار دولار في عام 2002 بلغت 61 مليار دولار في عام 2013 [1].

[1]- أحمد أنطاليا ، المرجع السابق ، ص ص 20 -21.

منحنى رقم 01 : الصادرات الزراعية مليار دولار.

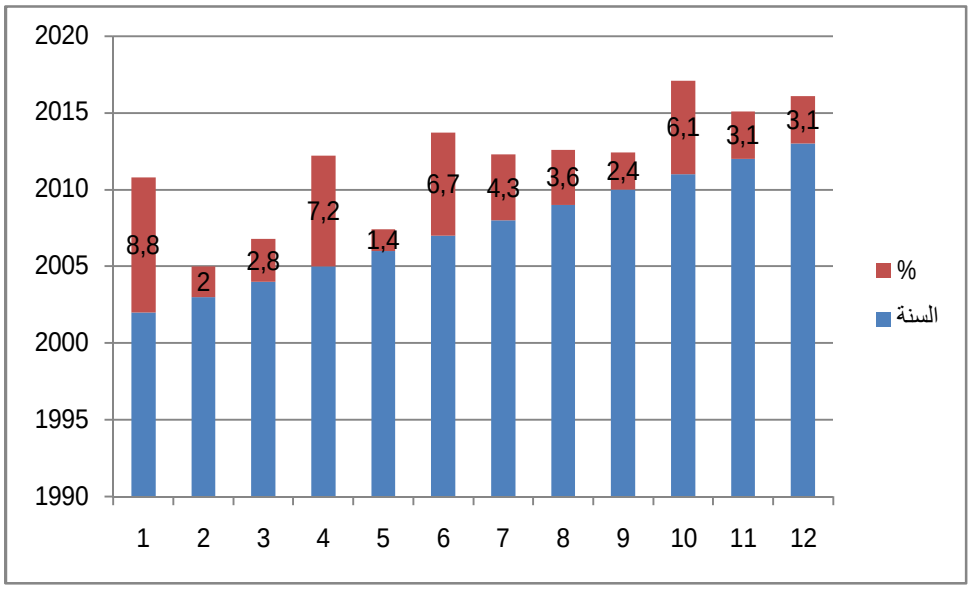

2 – القطاع الصناعي.

يساهم القطاع الصناعي لتركيا بنسبة 23,6% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 مقارنة بنسبة 28,1% عام 2000 [1]، وقد شغل حوالي 20% من السكان النشيطين لعام 2010 [2].

ومن أهم الصناعات التركية الناجحة صناعة النسيج والملابس التي تحتل المركز الأول بالنسبة للاقتصاد التركي لأنها تحقق حوالي 21,4% من مجموع صادراته، إلى جانب صناعة السيارات وأجزاءها بحيث استطاعت تركيا أن تحتل المركز السادس عشر بين الدول المصنعة للسيارات في عام 2013، حيث تعتبر صناعة السيارات واحدة من الصناعات الرئيسية في تركيا، فهي أكبر منتج للسيارات التجارية في أوربا، وبذلك توفر فرص عمل لأكثر من 400000 شخص، إضافة إلى أن قطاع السيارات يلعب دورا حيويا في نقل القدرات الإنتاجية والمعرفية والتكنولوجية الفائقة إلى تركيا، وقد نشرت الحكومة التركية وثيقة رسمية لإستراتيجية قطاع السيارات في شهر فبراير لعام 2011 في خطوة لتشكيل مستقبل الصناعة [3].

[1] - Turkish stalistical institute « statitsical indicators 1923 -2011 » Op.Cit. P 700.

[2] - كريمة فرحي،" **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الصين تركيا مصر الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2013، ص 200.

[3] - وكالة دعم وتشجيع الاستثمارات التركية، " القطاعات "، مرجع سابق.

بالإضافة إلى صناعة الآلات حيث تنمو بمعدل يقارب الـــ20 في المائة سنويا منذ عام 1990 وبمعدل 30% منذ عام 2009، ويأتي هذا النموفي قطاع الآلات التركي بدعم الشركات لصغيرة والمتوسطة ذات التنفسية المرتفعة والقدرة العالمية على التكيف وشكل هذه النوعية من الشركات غالبية الإنتاج الصناعي في تركيا وتساهم بـــ 50% من إنتاج الآلات في البلاد ويستحوذ على جزء كبير من صادرات تركيا حيث بلغت نسبتها 14% من إجمالي صادرات البلاد في عام 2013 بقيمة 22,5 مليار دولار أمريكي، وتشمل وجهات التصدير الرئيسية لمنتجات الآلات التركية كل من ألمانيا والمملكة المتحدة والعراق فرنسا، ومن المتوقع أن تحقق صناعة الآلات التركية أهدافا تصديرية طموحة بحلول 2023 الذي يوافق المؤوية التأسيسية للجمهورية التركية [1].

المطلب الثاني : الموارد الطبيعية والسياحة في تركيا.

إن موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة جعلا منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية وباستثناء افتقار ها إلى كميات معتبرة من النفط والغاز، فإن تركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسبب بصراعات دولية للاستحواذ عليها في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه [2]، وبدأت تركيا الآن في بناء سدود مما حرم الدول العربية من تلك النهار التي تمر عبر أراضيها [3].

[1] - Olivier de Boysson , Turquie : un pole de développement dans une région troublée conjoncturc , Paris , direction des études économique et Financières , 1992 P –P , 72 -73.

[2]- هاشم بن محمد الزهراني، **"الآثار أمنية للعولمة"**، مذكرة ماجستير،كلية الدراسات العليا،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 56.

[3]- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 24.

وتتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وهي :

1- المعادن :

تحتل تركيا المرتبة 10 في العالم من حيث التنوع في إنتاج المعادن إذ يتم إنتاج حوالي 60 معدن مختلف في البلاد، كما تحتل مادة **البور** * المرتبة الأولى من بين المعادن التي تعتبر تركيا غنية بها، حيث يبلغ ما تملكه من هذا المعدن 72% من احتياطي العالم، وهوأيضا من أهم المعادن التي تصدرها تركيا بالإضافة إلى الرخام والأحجار الطبيعية، ويقدر إنتاجها السنوي من مختلف المعادن حوالي 150 مليون طن، ومن الذهب 16,4 طن لوحده فقط سنة 2010 مع العلم أن احتياطي تركيا من الذهب الصالح لصياغة 368 طن [1].

2 – الطاقة :

تؤمن شركة البترول التركية حوالي 13% من استهلاك البلاد للبترول والباقي عن طريق الاستيراد، وقدر احتياطي تركيا من النفط بـــ 44,3 مليون طن في نهاية 2009، و65,2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، كما يعتمد سوق الطاقة في تركيا على الفحم وتوليد الكهرباء والتي نصف مصدرها من الأنهار والبحيرات والسدود، وتستهدف تركيا زيادة الطاقة الكهربائية المركب إلى 125000 ميجاوات بحبوب عام 2023 مقارنة بـــ 57,059 ميجاوات في عام 2012 [2]، إن السياسة المائية التركية تعتمد على الخطط والبرامج الواسعة كمشروع (غاب GAP) الذي سوف يمكنها من السيطرة على مياه نهري الدجلة والفرات داخل أراضيها وسوف تحقق هذه البرامج لتركيا أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية [3].

---

* - البور أوالبورون Boron: مادة كيميائية يتم الحصول عليها في شكل بلوري (كريستال أسود) أوغير بلوري (مسحوق ب ي)، لها عدة استخدامات منه ا في صناعة الألعاب النارية ومحطات الطاقة النووية، كما يمكن استخدام مشتقاتها (مركباتها) في مجالات مختلفة خاصة ضمن اليوريك الذي له استعمالات متعددة، حيث يدخل في صناعة النسيج، في مجالات طبية، كضمادات الفطريات والجراثيم، مطهر للعين ولعلاج الحروق وغيرها.

[1] -Turkish Ministry of energy and naturel Resources ? sur le site : http://www.enerji.gov.tr / consulté le : 10/03/2015

[2] - وكالة دعم وتشجيع الاستثمارات التركية، " القطاعات "، مرجع سابق.

[3] - كمال عبد الله، مرجع سابق، ص 73.

مما جعل هذا البلد يحتل المرتبة 7 عالميا و3 على مستوى أوربا من حيث إمكانيات الطاقة الحرارية الأرضية إلى ج انب المركز الأول من حيث أعلى معدل النموفي محطات طاقة الرياح، مع أنها تستغل سوى 15% فقط من إمكانيتها [1].

3 – السياحة :

تواصل تركيا من منطلق كونها مقصدا سياحيا شهيرا تقديم الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الفرعية لهذه الصناعة العريق منها والمستحدث.

وتحتل تركيا حاليا المركز السادس بين أكثر المقاصد السياحية شهرة في العالم وتجانب أكثر من 30 مليون سائح سنويا ن ويستمر هذا العدد في الازدياد سنويا، وقد نجح النمو القوي والمستمر لصناعة السياحة التركية في أن يبقى بمنأ عن المعوقات التي تفرضها الآثار السلبية للازمة الاقتصادية العالمية مع الاحتفاظ بقدرات هائلة لم تستغل بعد، ويثري هذا القطاع المزدهر ذلك التنوع الكبير في المقاصد السياحية التي تشمل الشواطئ على امتداد بحر إيجة والبحر المتوسط إلى جانب الشواطئ الرملية والخلجان البكر، علاوة على الثراء الطبيعي لتركيا، فقد شهدت أرضها ميلاد الكثير من الحضارات القديمة التي تركت بصمتها في التاريخ، وتشمل شبه جزيرة الأناضول عدد هائل من المواقع الأثرية التي خلقتها إمبراطوريات مختلفة وثقافات متنوعة يرجع بعضها إلى آلاف السنين، من الطبيعي أن تقابل في البلاد من **أفس، غربا** إلى **جبل نمرود** شرقا مواقع دينية ومعابد وأماكن تنتمي إلى مختلف الثقافات والعقائد.

أما في المساهمة في النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلاد تعمل وزارة السياحة ومعها أطراف أخرى غير حكومية فاعلة في قطاع السياحة على زيادة أعداد السائحين الوافدين عن طريق تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المحتملة المتنوعة التي يزخر بها هذا القطاع المهم ومن هذا المنطلق..

[1]- دواح بلقاسم، **"دور الاستثمار الأجنبي في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية : دراسة مقارنة بين الجزار مصر تركيا"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة ، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012 ، ص 201.

- تركيا سادس أكثر المقاصد السياحية شهرة في العالم وتشهد أعداد متزايدة من الزائرين، زاد عدد السائحين الدوليين الوافدين في المدة 2007 إلى 2012 بنسبة 37 في المائة وتجاوز 31و5 مليون زائر.

- حقق قطاع السياحة التركي نموا تجاوز المتوسط العالمي للنموخلال السنوات القليلة الماضية وبلغت المساهمة المباشرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 30 مليار دولار في عام 2012.

- يستهدف قطاع السياحة الوصول بأعداد السائحين الوافدين إلى 60 مليون والوصول بعائدات السياحة إلى 80 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.

- بلغ عدد زائري مطار أتاتورك الدولي في اسطنبول 45 مليون زائر في عام 2012 من بينهم 29 مليون مسافر عل ى رحلات طيران دولية.

- ومن جهة إمكانات سياحة منابع الحرارة الأرضية تأتي تركيا ضمن أفضل سبع دول في العالم وتحتل المرتبة الثانية أوربيا بعدد 1300 نبع حار، ويبلغ عدد الأسرة المتوافرة في منتجعات الإجازات الحرارية 35 ألف سرير.

- تملك تركيا سواحل بطول 7200 كيلومتر تزخر بالكثير من الشواطئ الرائعة، ويوجد فيها 355 شاطئ معتمد يرفع الراية الزرقاء، تحتل المرتبة الرابعة بين 38 دولة.

- تركيا منن المقاصد الناشئة في سياحة الغولف، ويوجد فيها 15 منشأة مرخصة لسياحة الغولف، تستخدم غالبية ملاعب الغولف في تركيا [1].

[1]- وكالة دعم وتشجيع الاستثمارات التركية، " القطاعات "، مرجع سابق.

المطلب الثالث : الاستثمارات والتجارة الخارجية.

1- الاستثمار :

ترجع زيادة معدلات النموفي تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير منها إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشاكله [1].

حيث تراجعت المراقبة الحكومية والقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الموال والإنتاج والبيع ومن نتائج ذلك :

- ارتفاع حجم الاستثمارات بحوالي أربعة أضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين إلى جانب ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع في فترة 2001 -2008 ما نسبته 300%، اما استثمارات القطاع الحكومي فقد بلغت 100% ضف إلى ذلك ارتفاع نسبة الاستهلاك في الفترة نفسها نسبته وصلت إلى 39% في القطاع الخاص و22% في القطاع الحكومي[2].

جدول رقم 06 : التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد(%).

التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد(%).	2001-1990	2008 -2002
التضخم	74	13,4
النمو	3	6
معدل نموالاستثمار	3,1	14,5
معدل نموالإنتاج الصناعي	3,8	6,1
نسبة القدرة على الاستخدام (النشاط)	75,8	79
زيادة الاستخدام خارج الزراعة	2,6	3,5
زيادة الصادرات (الدولار)	8,8	23
زيادة الصادرات (الحقيقي)	9,4	14

المصدر : كريمة فرحي، اهمية الاستثمار الأجنبي : دراسة مقارنة بين الصين مصر وتركيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013، ص 202.

[1]- محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص 50.

[2]- محمد صادق إسماعيل ، المرجع السابق، ص 23.

ويوضح الجدول رقم 05 مقارنة بالمواضع المتعلقة بزيادة استخدام رأس المال وعلاقتها بمعدلات نموالاستثمار والصناعة بين الفترة الواقعة بين 1990- 2001 والفترة الواقعة بين 2002-2008.

ويلاحظ بناءا على تلك المؤشرات وغيرها أن القطاع العام ترك السوق للقطاع الخاص وقد بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص سنة 2002 حوالي 31 مليار ليرة تركية (20.6 مليار دولار) في حين ارتفعت عام 2006 لتصل إلى حوالي 100 مليار ليرة تركية (67 مليار دولار).

أما عن الاستثمار فقد بلغت مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الاجمالي في تركيا ما نسبته حوالي 25% محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوربا[1] كما يتضح من الشكل (2)

الشكل (02) مقارنة الاستثمارات على المستوى الاوروبي (2001=100)

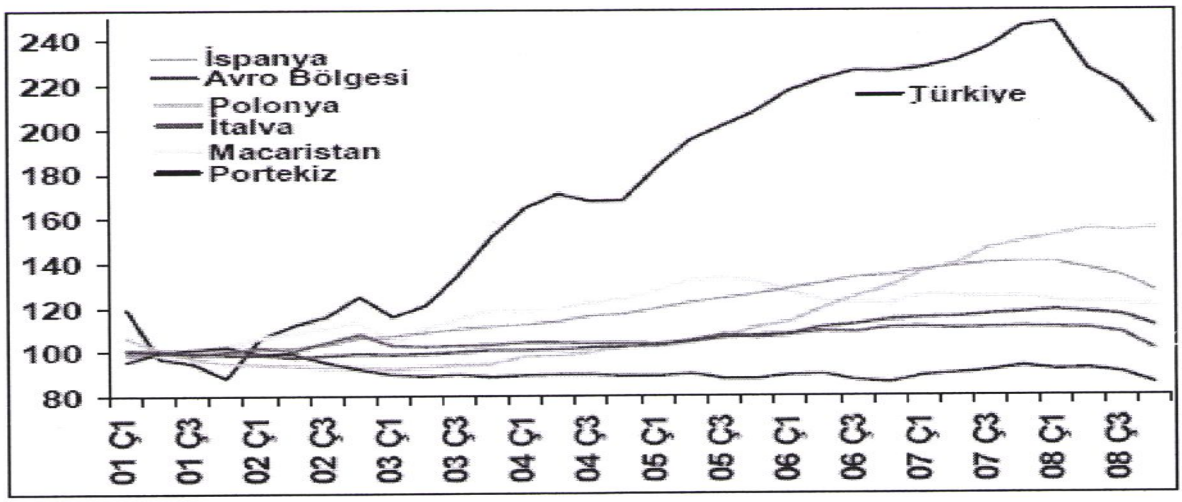

المصدر : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، 2008 والدول على الترتيب من الأعلى: تركيا، منطقة اليورو، بولونيا، إيطاليا، المجر، إسبانيا، البرتغال.

ويتوقع أن تزيد الاستثمارات ذات النوعية الجيدة من معدلات النمو والانتاجية على المدى البعيد.

حيث استطاعت تركيا أن تجذب حجم كبير من الاستثمارات إلى الداخل، وقد اكتسبت رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2004، وحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة

[1]- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 51.

للأمم المتحدة فإن تركيا تحتل مرتبة 16 عالميا من بين أكثر الدول الجاذبية للاستثمار سنة 2007 بمقدار تجاوز 20,1 مليار دولار لتصل نسبتها لأول مرة 1,5 من مجموع الاستثمارات العالمية.

وبذلك استطاعت تركيا تمويل ما نسبته 50%من العجز الجاري من خلال رؤوس الثابتة، واستطاعت أن تجعل من الاستثمارات الأجنبية محركا للنمو.

2- التجارة الخارجية :

سجلت التجارة الخارجية التركية نتائج قياسية بفعل قطاعي السيارات والنسيج التي تحتل الصدارة في صادراتها متبوعة بقطاعات الزراعة الغذائية (مواد خام ومحولة، الآلات، التجهيزات الإلكترونية)،ويعتبر الاتحاد الأوربي الزبون الأول لتركيا باستيراده 56,4% من منتوجاتها، وسجلت هذه النتائج المعتبرة برغم من تسجيلها لعجز تجاري معتبر بفعل التبعية الطاقوية لروسيا ودول الخليج، إضافة إلى استيرادها لـــ 80% من مكونات التجهيزات الكهرومنزلية التي تركبها في تركيا وتصدرها.

ومن حيث نتائج التجارة الخارجية سجلت تركيا نتائج متواضعة في الميزان التجاري خلال الفترة 2005 -2009 بفعل ارتفاع وارداتها مقارنة مع صادراتها،ويبين الجدول أهم مؤشرات التجارة الخارجية لتركيا للفترة 2005 -2009[1].

[1]- دواح بلقاسم، مرجع سابق، ص 118.

الجدول 07 : مؤشرات التجارة الخارجية لتركيا للفترة 2005 -2009.

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي واردات السلع(ملاين الدولار الأمريكي)	116,774	139,576	170,063	201,964	140,921
إجمالي صادرات السلع (ملاين الدولار الأمريكي)	73,476	85,535	107,272	132,027	102,129
إجمالي واردات الخدمات(ملاين الدولار الأمريكي)	10,311	10,739	14,547	16,637	15,607
إجمالي صادرات الخدمات (ملاين الدولار الأمريكي)	26,450	25,269	28,624	34,536	32,759
إجمالي واردات السلع والخدمات(النموالسنوي %)	12,2	6,9	10,7	-4,1	-14,3
إجمالي صادرات السلع والخدمات(النموالسنوي %)	7,9	6,6	7,3	2,7	-5,3
إجمالي واردات السلع والخدمات (%من الناتج المحلي الإجمالي)	25,4	27,6	27,5	28,3	24,4
إجمالي صادرات السلع والخدمات (%من الناتج المحلي الإجمالي)	21,9	22,7	22,3	23,9	23,2
الميزان التجاري (خارج الخدمات) (بملايين الدولار)	33,077	41,059	46,759	53,021	24,896
ميزان العمليات الجارية(ملايين الدولار)	22,197	32,197	38,311	41,946	13,963
التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	47,2	50,3	49,8	52,2	47,7

المصدر : المنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي، 2010.

وتتصدر ألمانيا قائمة الدول الزبونة لتركيا باستحواذها على نسبة 11,3% من مجموع صادرات تركيا والمرتبة الثانية كمورد لتركيا بعد روسيا 10,6% وتصدر مستلزمات النسيج والملابس والحديد والصلب والآلات والتجهيزات الكهربائية، بينما تستورد الآلات والأجهزة الميكانيكية، البترول، المعادن والبلاستيك[1] .

ونشير أنه انخفض عجز التجارة الخارجية بنسبة 20,7% حجم التجارة الخارجية لتركيا في عام 2012، ارتفع بزيادة قدرها 3,6% مقارنة بعام 2011 إلى 389,10 مليار دولار أمريكي، وازدادت صادرات تركيا سنة 2012 بنسبة 13,1% وارتفع إلى 152,537 مليار دولار، الواردات انخفضت إلى 44236,5 دولار بانخفاض 1,8% وتمت الزيادة في الصادرات

[1]- نظرة واحدة إلى تركيا، مرجع سابق، ص 10.

إلى 139 دولة وفي 97 دولة بلغت قيمة الصادرات أعلى الأرقام من أي وقت معنى في عام 2012 .[1]

أصبحت تركيا تتمتع بمعدلات نمو اقتصادية تقترب من مثيلتها في الصين،كما تنافس الشركات التركية بنجاح في الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا الوسطى[2].

[1]- نظرة واحدة إلى تركيا ، مرجع سابق، ص10.

[2]- سمير سبيتان، **"تركيا في عهد رجب طيب أردوغان"** ، الأردن : الجنادرية للنشر والتوزيع ، 2012، ص 54.

المبحث الثالث : المحددات العسكرية التركية.

إن السياسة الخارجية للدول تتأثر بشكل كبير بالقدرات العسكرية للدولة، التي تلعب دورا في تحديد طبيعة القرارات التي يتخذها صانع القرار فيما يتعلق بخدمة مصالح الدولة وتحقيق أهدافها المختلفة.

تعتمد عملية تحقيق أهداف السياسة الخارجية على مدى إمكانية الدولة في التوظيف الإستراتيجي لقوتها المسلحة.

كما تتأثر بشكل كبير بالقدرات العسكرية للدولة، التي تلعب دورا في تحديد طبيعة القرارات التي يتخذها صانع القرارات فيما يتعلق بخدمة مصالح الدولة وتحقيق أهدافها المختلفة.

المطلب الأول : القدرات العسكرية التركية.

1 – القوات المسلحة :

تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الامريكية وهي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيش الفرنسي والإنجليزي مجتمعين.

وبالنسبة للقوات البرية فهي تتألف من أربعة جيوش ميدانية، ولها أربع قيادات وتتوزع على الشكل التالي :

1-الجيش الأول : في منطقة مرمرة.

2-الجيش الثاني : في جنوب شرق تركيا.

3-الجيش الثالث : شمالي شرق تركيا [1].

4-الجيش الرابع : ويسمى " جيش إيجة " في المنطقة الإيجية.

[1]- محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص 37.

1 - الجيش الأول : في منطقة مرمرة :

تقع قيادته في اسطنبول وقسم كبير منه منتشر في الجزء الأوربي من تركيا، مهمته حماية اسطنبول، مضيق البوسفور والدردنيل وشبه جزيرة كوجائلي.

2 - الجيش الثاني : في جنوب شرق تركيا :

مقره في ملاطيا، وينتشر في منطقة جنوب شرق الأناضول، ومهامه دفاعية في مواجهة سوريا، إيران والعراق.

3 - الجيش الثالث : شمال شرق تركيا:

ومقره في ارزينجان، وينتشر شرقي الأنضول، ويغطي الحدود مع جورجيا، أرمينيا، أذربيجان ومن الشرق والمنطقة الشمالية الشرقية.

4 - الجيش الرابع : ويسمى " جيش إيجة " في المنطقة الإيجية:

ومقره أزمير، وتم إنشاؤه في السبعينات نتيجة التوتر آنذاك مع اليونان في بحر إيجة، ويرتبط الجنود الأتراك الموجودين في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلية [1].

ففي تركيا ينم باستمرار إضفاء أهمية على الجيش منذ العهد العثماني ثم عبر قيام الجمهورية في عام 1923، وللجيش التركي القدرة على السيطرة على شؤون الخاصة كالتجنيد والتدريب والترقيات [2].

أنظمة التسلح :

معظم أنظمة التسلح التي تستخدمها القوات المسلحة التركية أمريكية المصدر لكن تركيا عملت خلال السنوات الأخيرة على الاعتماد على أنظمة تسلح من دول أخرى أيضا منها ألمانيا، انجلترا، فرنسا، روسيا، وإسرائيل، وفي موازاة ذلك تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع

[1]- حبيبة لخضر، مرجع سابق ، ص 77.

[2]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق ، ص 56.

إنتاج أسلحة وأنظمة تسلح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها وهي باشرت بعض المشاريع الخاصة بها ، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي دخل الجيش التركي في عملية تحديث شاملة كان الهدف منها :

أ – داخليا :

العمل على توسيع القاعدة الصناعية العسكرية التركية وبالتالي المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد وتامين القاعدة الصناعية العسكرية التي تحقق الحاجات المطلوبة لاسيما وأن التقديرات كانت تشير إلى أن تكلفة التحديثات تبلغ حوالي 30مليار دولار لفترة 8 إلى 10 عاما، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتوسيع دائرة تأثير وتدخل العسكر في السياسة الداخلية لاسيما بعد أن شعر هؤلاء بأن دورهم بدأ يتقلص نسبيا قياسا بالماضي الذين استطاعوا خلاله القيام بثلاثة انقلابات الأعوام 1960-1971-1980.

ب – إقليميا :

محاولة احتواء انعكاسات انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وهذا بمواجهة النزاعات الانفصالية في تلك الفترة خاصة أن تركيا أصبحت تقع في منطقة هشة من الناحية الجيوسياسية في مثلث أزمات البلقان، القوقاز، الشرق أوسطي، وهوما فرض عليها تحديث وتطوير قواتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع عن وحدة وتماسك البلاد ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التي قد تلحق بها [1].

ج – دوليا :

العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي وكدولة محورية ذات دور حاسم من الناحية الجيوإستراتيجية ليس من بوابة صد الشيوعية، بعد أن فقدت هذا الدور إثر

[1]- محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص ص 37- 38.

انهيار الاتحاد السوفياتي وإنما من باب القدرة على تزعم المنطقة عبر تحقيق الأمن والاستقرار وتامين البيئة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في المحيط التركي الكبير وفي الشرق الأوسط أيضا [1].

جدول رقم 08 : المؤشرات العسكرية للقوات المسلحة التركية.

مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية		
عديد القوات المسلحة	510600	
الجيش	402000	
البحرية	48600	
الجوية	60000	
التجهيزات		
دبابات القتال الرئيسية	4205	
دبابات الاستطلاع	250	
عربات قتال مؤللة لمشاة	650	
ناقلات جنب مصفحة	3643	
الطائرات المقاتلة	435	
المروحيات	405	
الغواصات	13	
مدمرات / فرقطات	24	
زوارق إسناد	49	
برمائيات	46	
قاذفات صواريخ أرض أرض	غير متوافر	
قاذفات صواريخ أرض جو	1113	
مدافع مقطورة	685	
مدافع آلية الحركة	868	
راجمة صواريخ متعددة الفواهات	84	
سلاح مضاد للدبابات	1283	
مدافع مضادة للطائرات	1664	
مؤشرات مالية		
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	(2006) 8.30	(2007) 10.88
الإنفاق العسكري (مليون دولار)	(2005) 10301	(2006) 11291
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	(2005) %2.8	(2006) %2.7

المصدر : محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص ص 40-41..

[1]- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 38.

وتقوم عقيدة القوات المسلحة التركية على أربع نقاط أساسية :

- الردع :

عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية وتامين تقدمها في هذا المجال بشكل يؤمن قوة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بيئة خصبة بعدم الاستقرار والمخاطر المحيطة بتركيا، أي تأمين الناحية الدفاعية بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم.

- المساعدة في إدارة الأزمات أوحلها عبر المساهمة العسكرية، إذ تعتبر هذه المهمة من المهمات الأساسية في الجيش التركي وهي بذلك تعطي نموذجا عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتامين السلام وهو دور تفتقده معظم جيوش العالم، لذلك فتركيا من أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام أوحل الأزمات عبر الأمم المتحدة أو الناتو[1].

- الدفاع المتقدم :

ويعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكرا والعمل على تحديد التحرك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية قصد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن والسلام الوليين وإيقافه.

- الأمن الجماعي :

وهو عنصر مهم في عقيدة الجيش خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في أحلاف إقليمية أو منظمات دولية، واعتمادا على هذه العقيدة يعمل الجيش التركي على وضع إستراتيجيات عسكرية ودفاعية تتضمن :

- أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لإستراتيجيات ومبادرات تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحو المنطقة.
- أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.

[1] حبيطة لخضر ، مرجع سابق، ص ص 78 – 79.

- أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الإيجابية مع الدول المحيطة [1].

وبالتالي تلعب المؤسسة العسكرية دورا مهما في صناعة القرار على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

مع مرور 60عاما على عضويتها في الناتو، تجمع تركيا والناتو مصالح كبيرة، فتركيا تعتبر ذراع الناتو الممتد داخل منطقة الشرق الأوسط، وهناك إدراك للأهمية المتبادلة لتحالف الطرفين مع اختلاف ضرورات كل منهما، تقع أهمية تركيا بالنسبة إلى الناتو ضمن إطار توقعات طويلة المدى.

المطلب الثاني : دور المؤسسة العسكرية في السياسة.

المؤسسة العسكرية واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي وهي الأقدم والأكثر تنظيما في تاريخ الدولتين العثمانية والجمهورية، كانت وما تزال عمال الدولة، وقد أسس أتاتورك الجيش على أسس تنظيمية حديثة، على أسس عقيدية وسياسية تتضمن رؤية لسياسة العمة والدور في بناء وحماية الدولة داخليا وخارجيا.

وعلى الرغم من الطابع المؤسساتي الذي يصبغ صناعة القرار التركي، فإن المؤسسة العسكرية التركية أثبتت أنها اللاعب الأقوى في الحياة السياسية، ربما لأن الجيش يعد الحامي الأول لعلمانية الدولة التي انبثقت عن إعلان الجمهورية التركية عام 1923 أوإنهاء الخلافة العثمانية سنة 1924 على يد مصطفى كمال أتاتورك وكذلك من خلال عدد من الاتفاقيات العسكرية على المؤسسة السياسية التركية ، حيث استطاع الجيش معتمدا على دعم رجال الأعمال الكبار ووسائل الإعلام الكبير وتحت شعار حماية العلمانية، التحكم بمسيرة البلاد السياسة من خلال عمليات

[1]- حبيطة لخضر، المرجع السابق، ص ص 80 -81.

انقلاب فعلية في الأعوام 1960-1971 – 1980، كما ساعد على الإطاحة بحكومة نجم الدين أريكان ذات التوجه الإسلامي سنة 1997 [1].

إن الأكاديمية العسكرية تعلم الطلبة الضباط تفوق الجيش على الطبقة السياسية وتصور السياسيين على أنهم يفضلون مصالحهم الخاصة لا تطوير إيديولوجية الدولة وهم بذلك مفصولون عن العالم المدني، وفي تأهب اتجاهه حيث تحاول الأكاديمية العسكرية خلق تركي مثالي، ويبقى الضابط التركي مثال للنجاح في عدة طبقات من المجتمع [2].

وتستمد المؤسسة العسكرية تأثيرها على مرافق الدولة في السياسة الخارجية من خلال أمرين اثنين هما :

1- الأمر الأول هو: دستور يجعل من الجيش الوصي الأول على المبادئ التي جاء بها أتاتورك والمساس بها يهدد بقاء الدولة في حد ذاتها.

2 – الأمر الثاني : يكمن في تأثير المؤسسة العسكرية على مجلس المن القومي والذي تحكمه علاقات ارتباط وتداخل مع جلس الوزراء.

فمن جهة هو تابع لسلطة هذا المجلس بصفته المعني بسياسة الدولة في صياغة القرارات وتنفيذها في جوانبها المتعددة وعلى رأسها الجانب المني، إلا أن مجلس الوزراء يقدم قرارات مجلس المن القومي خاصة ما تعلق بالإجراءات التي تضمن وجود الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها [3].

حزب العدالة والتنمية بقيادة "أردوغان" من إدارة الصراع مع المؤسسة العسكرية ومحاولة كسب ثقة الجيش والتعامل مع دوره المركزي في الحياة العامة التركية ورفض قادة الحزب إقامة دولة دينية.

[1]- كمال عبد الله، مرجع سابق، ص 80.

[2]- جادة ربيح، **"التوجه الغربي في السياسة الخارجية التركية بعد نهاية الحرب الباردة"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2002، ص 53.

[3]- ميشال نوفل، **"مدخل مفهومي للازمة التركية البنية السياسية والحركة الإسلامية شؤون الأوسط"**، العدد 64، 1997، ص 27.

حيث نجح "أردوغان" بسياسة في تفادي التصادم مع الجيش ومحاولة استغلال توجهات الجيش ذاتها في تقدم الدولة التركية واستقرار الحكومة التركية واستمرارها، ومنها إعلان أن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي هو من أولى أولويات برنامجه.

وكانت بمثابة أحد الأساليب المهمة لتفادي هيمنة الجيش ذاته وذلك بإزالة كل الحواجز التي تقف أمام إفساح المجال للحريات وحقوق الإنسان،وهي الحق يق التي أكدها تقرير التقدم الذي أعدته المفوضية الأوربية ونشرته في 05 نوفمبر 2003، والذي أشار إلى تقدم تركيا في التطورات السياسية المهمة والتي تعد اقترابا من قيم الاتحاد الأوربي والذي من شأنه تسهيل عملية دخول تركيا للاتحاد الأوربي وتقوية موقفها التفاوضي في ديسمبر 2004[1].

المطلب الثالث : دور تركيا في حلف شمال الأطلسي (ناتو).

يعتبر حلف شمال الأطلسي الذي أسس في 04أفريل 1949 أحد أهم الأحلاف العسكرية عالميا في لتاريخ، ضم عند إنشائه اثنا عشر دولة،أغلبها من دول أوربا الغربية، وارتفعت إلى 29 دولة في نهاية القرن العشرين، وكانت تركيا قد انضمت إلى الحلف عام 1952، تأسس حلف شمال الأطلسي في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تتيح للدولة الحق في الدفاع عن نفسها منفردة أوبالتعاون مع دول أخرى، وذلك نتيجة عجز الأمم المتحدة عن إرساء قواعد بناء لنظام أمن جماعي دولي [2].

خلال الحرب الباردة لعبت الجغرافيا التركية دور الجناح الجنوبي في سياسة الناتوفي مواجهة الاتحاد السوفياتي، وبعدها هجمات 11 ديسمبر 2001، وتبنى حلف الناتوسياسة جديدة أدت إلى تدخل الناتو في أماكن بعيدة جغرافيا عن أوربا والأطلسي واستفادت تركيا بعض من تلك الأهمية الجغرافية نتيجة تدخل الناتوفي تلك المناطق حيث ساعدت الأوربيين وسهلن غزوأفغانستان

[1]- بلقاسم زوزو، **الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2013، ص 42 -43.

[2]- بوطوش سميرة، **العلاقات التركية الأمريكية (2002-2012) وآفاقها المستقبلية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 58.

وقامت أيضا بإرسال قوات تركية وإدارة معسكر قوات التحالف في كابول عامي 2002-2005 ن وتجدر الإشارة أنه بلغ عدد الجنود الأتراك الذين شاركوا في عملية الناتوالمختلفة 3250 جنديا 1840 منهم عاملون مع قوات التحالف في أفغانستان،كما أرسلت حوالي 600 عنصر كجزء من التحالف الذي أنجز عملية الناتو في ليبيا.

أما اليوم مع عملية إعادة هيكلة الناتو سيتم تخفيض عدد مقرات قيادة قوات الناتو العاملة في الخارج من 13 إلى 07 ونتيجة لذلك سيتم استبدال قاعدة القيادة الجوية الواقعة في أزمير لتصبح قاعدة قيادة جديدة للقوات البرية، وبذلك ستستضيف تركيا إحدى أكبر مقرات القيادة الناتو على أراضيها [1].

وحسب "حسين ديري أوز" مسؤول شؤون الدفاع والتخطيط في الناتو فإن تزايد أهمية الدور التركي في الحلف ناتج عن توافق المصالح التركية الإستراتيجية مع مصالح دول الأعضاء الأخرى [2].

وفي إطار وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع الحلف ليضم دولا بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيسه، فضلا عن انطلاق عمليات لتوسيع وتكييفه بما يتناسب مع الظروف الدولية الجديدة.

[1]- إبراهيم بابهون، المرجع السابق، ص 112.

[2]- أحمد تهامي، **"تركيا وتوسيع الناتو الفرص والتحديات"**، السياسة الدولية، العدد 144، جانفي 2003، ص 03

جدول رقم 09 : جدول يوضح الدول التي تدخل فيها الناتووطبيعة التدخل.

المنطقة	السنة	طبيعة التدخل
البوسنة والهرسك	1995	نشر قوات حفظ السلام فيها
يوغسلافيا وكوسوفو	1999	القيام بضربات جوية على يوغسلافيا ودخول قوات الناتوفي كوسوفو
مقدونيا	2001	إرسال قوات الحفاظ على السلام
أفغانستان	2003	تكليف حلف الناتوبمهمة قوات المساعدة الأمنية الدولية إيساف
باكستان	2006	أعمال الإغاثة الإنسانية للتخفيف من آثار الزلزال الذي ضرب باكستان
الولايات المتحدة الأمريكية	2006	إغاثة المتضررين من إعصار كاترينا
ليبيا	2011	القيام بعمليات عسكرية

المصدر : حراش عفاف، تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوربي في فترة حزب العدالة والتنمية (2002-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 60.

وقد تسبب هذا الأمر في أن تتحول نظرة تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في إطار من التغيرات والأوضاع الدولية الجديدة وتحاول كل دولة في حلف الناتو أن تستفيد من عملية التكيف الجديدة في حلف الناتو من أجل أن يخدم مصالحها الإستراتيجية ويجب على تركيا في ظل الأوضاع الجديدة في حلف الناتو أن تحدد أولوياتها ومصالحها الإستراتيجية وأن تعمل على إعداد نظرة سياسي عملية وتكوين خلفية عملية ونظرية من أجل أن تتعامل مع المتغيرات الديناميكية التي طرأت على وظائف هذا الحلف الإستراتيجي بعد أن دخل الحلف مرحلة الاستقرار[1].

[1]- أحمد داود اوغلو، المرجع السابق، ص ص 252 - 253.

دور تركيا في حلف الناتو هو دور هام للمصالح الإستراتيجية للحلف، وقد حاولت تركيا الخروج عن هذا الدور الوظيفي وتحويله إلى مشاركة فاعلة بحسب منهج السياسة النشطة الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية الحاكم، فكان هناك ثلاث محطات بارزة بهذا الشأن، الأولى في عام 2007 عندما قررت إعادة تقييم الشراكة الإستراتيجية مع حلفاءها الغربيين بسبب تأجيل الولايات المتحدة الأمريكية طلبها الحصول على دعم الحلفاء في التعامل مع هجمات حزب العمل الكردستاني التي تنطلق من شمال العراق، والثانية في عملية ليبيا 2011 عندما شككت تركيا في الأهداف الغربية والأطلسية للتدخل في ليبيا، وحاولت تكييف هذه الأهداف لتتقارب مع أهدافها ثم وافقت لاحقا على الانضمام للعملية، والثلاثة عام 2011 -2012 عندما بدأت ملاحظاتها الخاصة قبل أن تبرم اتفاقها مع الناتو لاستضافة منشآت الإنذار المبكر المضاد للصواريخ على أراضيها [1]، ووافقت تركيا على إنشاء محطة على أراضيها في مدينة مالاتيا جنوب شرق أنقرة كخطوة أولى لبناء الفرع الصاروخي (سي إ ت، 2012) وغيرها، بحيث تم توقي ع على تلك الاتفاقية بعد مفاوضات توصلت إلى عدم ذكر سوريا وإيران بالاسم كتهديد محتمل، وفي تصريح علني لداود أوغلو قال في : " لن نقبل أبدا مهاجمة أي من دول الجوار انطلاقا من أراضينا، ونحن لا نريد المشاركة في أي تهديد من هذا النوع خاصة ضد إيران "، ولكن هذا لم يمن الجدل الذي نشأ حول الدرع الصاروخي في تركيا على المستوى العالمي [2].

[1]- عماد يوسف قدورة، **"عضوية تركيا في الناتووطالبات الإقصاء"**، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 05.

[2]- أحمد تهامي، المرجع السابق، ص 4.

المبحث الرابع :تأثير التحالفات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية التركية.

لقد كان للبيئتين الدولية والإقليمية تأثيرات كبيرة على السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث وجدت تركيا نفسها أمام متغيرات دولية وإقليمية وفي قلب دوائر جيو-سياسية تتشكل من جديد أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، وبدا ها في المستقبل إمكانية القيام بدور محوري في المنطقة الممتدة من قارات آسيا وإفرقيا وأوربا.

المطلب الأول : تأثير البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية التركية.

تتحدد السياسة الخارجية التركية وفقا للمستوى الإقليمي بمدى مساس بؤر التوتر بالمن القومي التركي، ويرى رئيس الوزراء " أحمد داوود أوغلو" أن الترابط بين القضايا الدولية والإقليمية وبعضها البعض على تركيا عدم الاكتفاء بال تركيز على علاقاتها بدول الجوار المباشر، حيث أن فعالية تركيا الإقليمية والعالمية لها تأثير معزز لوحدتها الوطنية وتكاملها وهيكلها الموحد[1].

أولا : العلاقات التركية العربية.

رغم أن التعايش بين الأتراك والعرب مدة تزيد عن أربعة قرون في ضل الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تربطهم في العصر الحديث بحكم الجزار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقات التركية العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت تشوبها السلبية، فالأتراك يعتقدون أن العرب تآمروا في الحرب العالمية الأولى مع القوى الاستعمارية لتفكيك الإمبراطورية العثمانية وأدى ذلك في النهاية إلى وقوع العرب أنفسهم تحت الهيمنة الغربية في حين يعتقد العرب أن الوجود العثماني (التركي) في الوطن العربي كان استعمارا تحت شعار الدين، في البعد السياسي التاريخي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى انطلقت النخب التركية في سياستها اتجاه الدول العربية من أنها تقدم نموذجا طورته خصيصا ليناسب التطور السياسي والعقائدي والاقتصادي في المنطقة العربية [2].

---

[1]- محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص 90.

[2]- خورشيد حسن دلي، **"تركيا وقضايا السياسة الخارجية"**، دمشق : اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 39.

وكان من أبرز السياسات التركية التي كرست الشعور السلبي لدى العرب تجاه تركيا، إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربي وإلغاء تعلين اللغة العربية ومنع الآذان باللغة العربية وضم لواء الإسكندرون السوري والاعتراف بالكيان الصهيوني سنة 1948 مباشرة عقب إعلان قيامه،إضافة إلى تطور علاقات تركيا مع الغرب ومحاولتها ربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي، وعلى الرغم من انضمام تركيا إلى حلف بغداد الذي جمعها مع العراق، الدولة العربية الوحيدة إلا أن بيت الدول فضلت عدم الانتماء إليه.

من جانب شعرت تركيا بخيبة أمل تجاه موقف العرب حيال قضية قبرص،إذا رأت العرب لم يقفوا إلى جانبها في هذه القضية 1965، وبعد فترة هدوء نسبية عادت السياسة التركية لتزيد من تراكمها السلبية تجاه العالم العربي من خلال مشروعات المياه في منابع دجلة والفرات بأراضيها، وهي مشروعات من شأنها إلحاق الضرر بسوريا والعراق، اضافة إلى الاحتياجات المتكررة لشمال العراق لمطاردة حزب العمال الكردستاني والمشاركة في الحلف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية مطلع التسعينات، مع توقيع اتفاق التعاون والتدريب العسكري بين تل أبيب والقوة في عام 23 فيفري 1996،كانت أساس الخلاف بين تركيا وسوريا، ووصول العلاقة بينهما إلى حافة الحرب نهاية 1998، حيث طويت مشكلة حزب العمال الكردستاني مع اتفاقية "أضنت" في 20 أكتوبر من العام نفسه، كانت العلاقات السورية التركية قد بدأت ميسرة انفتاح غير مسبوق تمثلت في مشاركة الرئيس التركي " أحمد نجدت سيزر" في جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد عام 2000، والمشكلة الكردية في شمال العراق كانت هي أساس خلاف بين النظام العراقي وتركيا[1].

وبعد حرب الخليج الثانية تغير تأثير دور العراق نتيجة ظهور معادلات داخلية وإقليمية ودولية جديدة، حيث شهد الموقف التركي السياسي،تحولات مهمة 2003 سبب المفاوضات المعقدة والشاملة بين الأتراك[2] والأمريكيين حول شروط المشاركة التركية في الحرب حيث ايقن الأتراك أن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في مسألة ضرب العراق وتغيير النظام واقامة عراق

[1]- حبطة لحمر،مرجع سبق ذكره،ص ص101-100.

[2]- محمد نور الدين، **احتلال العراق وتداعياته غربيا واقليميا ودوليا"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص 408.

جديد، لذا كانت توجهات أنقرة بالنسبة لملف العراق هي أن تأخذ بعين الاعتبار استمرار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية المستمر منذ 50 سنة من جهة والابقاء والحفاظ على الوضع القائم في العراق من جهة أخرى خشية انقلاب المعادلات وظهور نتائج في غير مصلحة تركيا، وكانت المعادلة التركية تقوم على ركيزته:

1-السعي إلى منع نشوب حرب، ومن ثم تفادي أي تغيير جوهري في التوازنات القائمة.

2-وفي الوقت نفسه التدرج في التعاون مع الادارة الأمريكية تجاه العراق[1].

فالموقف التركي من الحرب على العراق،انطلق من توقعات حول ما تتضمن عنها الحرب وما يترتب عليها من انعكاسات قد لا تكون في خدمة المصلحة التركية في المنطقة، وفي هذا المجال سعت تركيا إلى تدعيم علاقاتها بكافة الفصائل السياسية في العراق وذلك في إطار إستراتيجيتها،لحفظ الاستقرار في المنطقة ولتحقيق مصالحها العليا، حيث قام الرئيس العراقي " جلال طالباني"بزيارة رسمية إلى أنقرة 2008 بدعوة من نظيره التركي عبد الله غول، الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد وأنقرة، وفي نفس السنة قام رئيس الوزراء التركي" رجب طيب اردوغان" بزيارة تاريخية لبغداد.

حصل خلالها على موافقة حكومة نوري المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني، ووقع الطرفان اتفاقية لإنشاء مجلس "التعاون الاستراتيجي"[2]

لقد انقضى بعض الوقت قبل أن تظهر روح جديدة من الواقعية في المواقف التركية إزاء العراق، بينما أخذت تتضح الوقائع الجديدة بالمسألة العراقية، وقد نبع ذلك من بروز مواقف تركية متفرقة وجزئية تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل الدبلوماسية والاقتصادية أكثر منها عوامل سياسية.

[1]- محمد نور الدين، مرجع سابق ، ص 423.

[2]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق ، ص 101.

هذه العوامل فرصة على تركيا أن يكون لاعبا متأنيا في حقل صناعة الساسة الخارجية، وأن يأخذ في الاعتبار قوانين اللعبة والتوازنات التي يسمح بها النظام من دون أن يكبل نفسه عندما يرى مناسبا إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في اتجاهات مختلفة سواء كان إسلاميا أوعربيا[1]

ثانيا:العلاقات التركية الإسرائيلية:

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية بالتحسن في كافة المجالات،فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950، ورغم أن العلاقات بينهما مرت ببعض المحطات التي شهدت فيها تراجعا شكليا في مجال التمثيل السياسي كما في عام 1956 على إثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي وعام 1980 على إثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها، إلا أن العلاقات بين البلدين ضلت متينة وقوية[2]، وكانت أهم مرحلة في العلاقات التركية الإسرائيلية هي المرحلة التي دخلت فيها العلاقات مرحلة جديدة من التعاون العسكري أوبالأحرى الإستراتيجي مع توقيع البلدين اتفاقا للتعاون العسكري عام 1996، وعلى الرغم من إشباع نطاق الدول المستهدفة بالاتفاق التركي الإسرائيلي ليشمل بلدانا عربية وأخرى مجاورة غير عربية، وتحديدا إيران، فإن ذلك لا ينبغي أن المستهدف الأساس به هو الجانب العربي، وتحديدا سوريا والعراق وكذلك مصر، إلى جانب والتعاون العسكري الموثق بين تركيا وإسرائيل تشهد العلاقات الاقتصادية بينهما تطورا كبيرا حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بين البلدين في العام 2000[3].

تعمل الدولتان في مشروعات مشتركة تشمل الأقمار التجارية ونقل البضائع وتوليد الكهرباء ، والتصنيع المشترك للكهرباء... وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام

[1]- مشيل نوفل، **"عودة تركيا إلى الشرق:الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية"**،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010،ص ص 73-75.

[2]- حورشيد حسين دلي،مرجع سابق، ص 62.

[3]- مراد فول، **"العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 34.

2002 ، استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية وإن كانت توترت في السنوات الأخيرة، لكن الاتفاقيات لم تلغى، حيث تذبذبت العلاقات التركي الإسرائيلية.

وبدأت السياسة التركية تحقق نوعا من التوازن بين بعدها الغربي المتجسد في العلاقة مع أمريكا وإسرائيل وبين تحسن العلاقة مع الدول العربية ولاسيما سوريا، وكانت هذه نقطة تحول بين العلاقات التركية والإسرائيلية [1].

حيث قادة أنقرة مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، حيث لم يلقى الدور التركي بالوساطة بين إسرائيل وسوريا تشجيعا في الإدارة الأمريكية التي كانت تسعى لعزل سوريا وإقصاءها عقابا لها على دورها في لبنان.

رغم بعض التوترات التي تحدث من الحين إلى الآخر في العلاقات الثنائية التركية والإسرائيلية، إلا أن أنقرة تدرك أهمية البوابة الإسرائيلية بالنسبة إلى توجهاته نحو الغرب كمفتاح لقبولها بين الغرب.

ثالثا : العلاقات التركية الإيرانية.

يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بالمتضاربة إيجابا وسلبا ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني - الصفوي للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا المنية المشتركة عبر الحدود [2]، وقد كانت الفترة بين عامي 1953 -1979، هي الأكثر تقاربا وتعاونا بين البلدين، حيث تواصلت العلاقات الثنائية في المجالين العسكري والاستخباراتي تحت تأثير الحرب الباردة، ولكن عند إعلان الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بدأت العلاقات تميل للفتور بسبب التغير الجذري في السياسة الخارجية الإيرانية من خلال محاولة تبني :

- طرد التأثيرات الخارجية الإقليمية ولاسيما التدخلات الغربية.

[1]- محمد عبد العاطي التلولي ، مرجع سابق، ص ص 104 – 105.

[2]- خورشيد حسن دلي، مرجع سابق ، ص 56.

- تصدير الثورة الإسلامية [1].

دخلت كل من تركيا وإيران في تحالفين رئيسيين أثناء القرن العشرين، ميثاق سعد أباد وميثاق بغداد،الذين عرفا في وقت لا حق بمنظمة المعاهدة المركزية " السنتوا "[2].

وبعد قيام الثرة الإسلامية في إيران بادرت تركيا إلى الاعتراف بالنظام الجديد وقبلت تغييره قبولا كاملا دون أي محاولة منها للتدخل لتحديد نتيجة الثورة أوتغييرها، ورفضت الانصياع لأمريكا في فرض عقوبات اقتصادية على إيران بعد حادث احتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية عام 1979 [3].

وبقيت العلاقات التركية الإيرانية تمتاز بنوع من التوتر وعدم الثقة، فالاتفاق الأمني الموقع بين البلدين عام 1992 لم يحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية، فأنقرة تتهم إيران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا، فيما طهران تتهم أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق إيران [4].

عام 1993 وقعت الدولتان بروتوكولا أمنيا تعهدت كلتا الدولتان بعدم السماح لأي منظمة إرهابية معارضة للدولة الأخرى بالتواجد على أراضيها، أما في فترة تولي "نجم الدين أربكان"، ذي التوجه الإسلامي اتسمت العلاقات التركية الإيرانية بالهدوء والتقارب إلى حد كبير جدا، وذلك انطلاقا من فكرة "أربكان" وتوجهاته بضرورة التقارب مع دول العالم الإسلامي كحل لمشكلات تركيا، غير أن العلاقات الثنائية بين البلدين قد شهدت توترا حادا وتصعيدا خطيرا للعلاقات فيما بينهما، إثر إعلان طهران 1999 عن قيام طائرات تركية مقاتلة بقصف قرية إيرانية على مقربة من حدود البلدين، و لم تنته هذه الأزمة إلا في 28 جويلية 1999 غداة

[1]- كمال عبد الله، مرجع سابق ، ص 152.

[2]- فليب روبنس، **"تركيا والشرق الوسط"**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 1993، ص 68.

[3]- رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان صراع المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، القاهرة: دار الشروق، 1994، ص 187.

[4]- خورشيد حسن دلي، مرجع سابق ، ص ص 57 -65.

اجتماع لجان أمنية تركية مشتركة في مدينة (أورمية) الحدودية أسفرت عن توقيع اتفاقية التعاون المني ومكافحة الإرهاب [1].

وبعد غزوالعراق 2003 كانت إيران قد استغلت الفراغ الذي خلفه سقوط النظام العراقي السابق وانهيار معادلة التوازن في المنطقة لمصلحتها، فإن أنقرة قد حاولت استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران كي تمدد قدميها في فناءها الخلفي ن وفي عام 2004 وقعت أنقرة وطهران اتفاقية تعاون امنيا صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية. سعيا من إيران استدراج تركيا بعيدا عن توجهها التق ليدي ناحية[2] الغرب، ومن بين ما تواجهه تركيا أيضا الملف النووي الإيراني ودور إيران الإقليمي المتزايد والعلاقات بين تركيا وإيران يحكمها توازن القوة والركب، ورغم تزايد دفء العلاقات بين البلدين فإن مؤسستي السياسة الخارجية والدفاع في تركيا تشعران بعدم ارتياح تجاه حصول إيران على تكنولوجيا نووية خوفا من اختلال توازن القوة الحساس في منطقة مضطربة في الوقت نفسه لا تؤيد تركيا نسف التحسن الأخير في العلاقات الثنائية مع إيران، حيث أبرمت اتفاقيات اقتصادية بين البلدين في مجال النفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل، ووقعت تركيا إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سلمية، وعارضت الولايات المتحدة الأمريكية أعزل إيران وفرض حصار اقتصادي عليها[3].

وهذا يدل على أن العلاقة بين تركيا وإيران هي علاقة ذات طابع تنافسي إستراتيجي تتسم بالريبة ومحاولة تحقيق كل طرف لمصالحه من خلال العلاقة المتبادلة للارتقاء كقوة إقليمية في المنطقة.

[1]- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص92.

[2]- محمد عبد العاطي، المرجع نفسه، ص ص 160 – 161.

[3]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق، ص 93.

المطلب الثاني : تأثير البيئة الدولية على السياسة الخارجية التركية.

أولا : العلاقات التركية الأمريكية.

اتسمت العلاقات التركية الأمريكية بشيء من الثبات إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [1]، حين قامت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والتحاد (السوفياتي) سابقا ومحاصرته ورد خطره والاستعداد لأي مواجهة عسكرية محتملة معه[2].

وانطلقت الولايات المتحدة الأمريكية أ في علاقتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيواستراتيجي لتركيا في مواجهة (السوفياتي) سابقا، وقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات تنصت ورادار وفيما حضيت تركيا على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أن قواتها البرية تتلقى الحصة الكبرى من بين قوات الحلف الأطلسي، وبالرغم من أن العلاقات بين البلدين مرت بفترات توتر لاسيما بعد ظهور أزمة قبرص عام 1974، إلا أنها شهدت تقدما بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين 10 جانفي 1980 والتي أعطت لتركيا دورا كبيرا على الصعيد العسكري والإستراتيجي في المنطقة [3]، ورغم توقع البعض تراجع أهمية تركيا ودورها في الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السفياتي وانتهاء الخطر الشيوعي وعدم الحاجة لسياسة "سد المنافذ " التي وفرت لتركيا دورا مهما طيلة الحرب الباردة، إلا أن العكس هوالذي حصل، ففي إطار المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة الأمريكية رسم إستراتيجيتها العالمية برز دور تركيا كبلد مفتاح بحكم موقعه الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوربا، قادرة على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الوسط في مواجهة خصوم واشنطن.

[1]- محمد عبد العاطي، مرجع سابق، ص 80.

[2]- حبيطة لخضر، مرجع سابق ، ص 94.

[3]- نبيل البدري، **"تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945"**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 32.

وما زاد من أهمية تركيا ظهور مصادر جديدة للطاقة، أي النفط والغاز بكميات كبيرة في دول بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة، حيث تأمل أن تقتدي هذه الدول بالنموذج التركي العلماني وليس الصيغة الإيرانية للراديكالية الإسلامية، في المقابل تحرص تركيا على توطيد علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر، حيث تضل تطلعات الحكومة التركية في الانضمام للاتحاد الأوربي عامل ضغط مهم عليها في سعيها للحصول على الرضا الأمريكي ومن ثم مساعدة واشنطن لها لتحظى بالقبول لدى الاتحاد الأوربي، يضاف إلى ذلك تلك الطموحات التركية المتمثلة في رغبتها في الحصول على دعم وتدخل أمريكي ملائمين من أجل تسوية القضايا العالقة مع اليونان خصوصا المسألة القبرصية على نحولا يضر بالمصالح التركية من ناحية كما يعظم من فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوربي من ناحية أخرى [1].

وإذا كانت العلاقات الأمريكية التركية قد شهدت وترا ملحوظا في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد أن كلا الطرفين كان حريصا على ألا يؤثر خلافاتهما على الشراكة الإستراتيجية بينهما، مما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات ويزيد من مساحة الالتقاء [2].

ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002 بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الإستراتيية الأمريكية في المنطقة، لتنفيذ إستراتيجية تركية تخدم المصالح التركية في المقام الأول، فبعد طرح الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير في 28 يناير 2004 أثناء لقاء الرئيس الأمريكي "جورج بوش" مع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في البيت الأبيض، حاولت تركيا طرح مشروع بديل هوالاتحاد شرق أوسطي حتى يكون أهل الشرق الأوسط هم المنتفعون من خيراته ولكن هذا المشروع لم يلقى اهتمام وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي [3].

[1] - حبيطة لخضر، مرجع سابق، ص 96.

[2] - محمد عبد العاطي، مرجع سابق ص ص 149 – 150.

[3] - كمال عبد الله، مرجع سابق، ص ص 121 – 123.

وقد شكلت الولايات المتحدة الأمريكية عامل ضغط على تركيا للتراجع عن أي تصعيد أو مواجهة إعلامية ضد إسرائيل وكان ذلك بتدخل الإدارة الأمريكية مباشرة في حل الخلافات السياسية بين الحكومتين تركيا وإسرائيل، مطالبة الطرفين بتوقف التصريحات اتجاه بعضهما كما مثل رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق 2003 أزمة غير متوقعة للولايات المتحدة الأمريكية ، ورغم ذلك فإن كلا الطرفين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يعد أي منهما الآخر عدوا أوخصما ، على العكس فهو يعطيه الأولوية جدية في حساباته ومداركه حول الأمن والدفاع،وكذلك المصالح القومية [1].

ثانيا : العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي.

عندما أعلن "أتاتورك" عن إلغاء الخلافة الإسلامية وقيام دولة علمانية تعتمد في دستورها القوانين الأوربية، فقد اتخذت إجراءات عديدة تعلق بإلغاء كافة المظاهر التي تربط تركيا بماضيها الإسلامي وتقترب من الاندماج مع الغرب، وقد عملت الحكومات التركية المتعاقبة على بناء المؤسسات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من مجتمع الغرب، واتخذت الالتزامات المطلوبة في هذا الإطار إزاء الأحلاف العسكرية العربية، فقد انضمت تركيا إلى الحلف الأطلسي في 1954 ، تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأوربية المشتركة ونجحت في عام 1964 في توقيع اتفاقية القوة للشراكة الاقتصادية الأوربي، وقد تقدمت من تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي قي سنة 1987 ولكن المفوضية الأوربية أصدرت قرارها برفض الطلب التركي[2].

وأوضحت أن تركيا تعاني من نقص في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحوري في إدارة الحياة السياسية، إضافة إلى القيود القانونية التي تحد ن حرية العمل السياسي، إلى جانب بعض الإجراءات التي تنقص من الخصوصيات الثقافية للأكراد في البلاد، ومن ثم كان على تركيا

[1]- ياسر بشير العشي، **"السياسة الخارجية التركية اتجاه القضة الفلسطينية في ظل الحكم حزب العدالة والتنمية، 2002-2013"** ، مذكرة ماجستير، البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة والدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، 2014، ص 94.

[2]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق، ص ص 83 – 85.

مواصلة الانتظار الطويل [1]، وعام 1999 يمكن التأريخ لبداية مرحلة الأوربية في تركيا، مع قبول الاتحاد الأوربي في قمة هلسنكي تركيا عضوا " مرشحا" للانضمام إليه [2].

وما يلاحظ في سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي هو إدراكها صعوبة الانضمام لهذا النادي لتخوف أوربا من المد الإسلامي لهذا يلاحظ توجه تركيا نحو البعد العربي والإسلامي.

ثالثا : العلاقات التركية الروسية.

حينما قامت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا) أخذت أمريكا تقيم الأحلاف للإطاحة بالاتحاد السوفياتي بمحاصرته وردء خطره والاستعداد لأية مواجهة عسكرية محتملة.

وقد وافق ذلك أن الاتحاد السوفياتي (سابق) اخذ يطالب تركيا بمقاطعتي (فارس، واردهان)، وأخذ يهدد باحتلالها، على الرغم من أن اتفاقية أنقرة التي كانت عقدت بين تركيا وروسيا عقب الحرب العالمية الأولى تنص على أنهما مقاطعتان تركيتان، حينئذ أصبح الجو مهيئا لإدخال تركيا حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي وضع تركيا خط الدفاع الأول أمام الاتحاد السفياتي، وكانت تركيا تعتقد أن دول الجوار الجغرافي تهدد أمنها مما دفعها للدخول في التحالفات الغربية وهكذا انخرطت السياسة الخارجية التركية في إستراتيجية الاحتواء الرئيسية التي تمت في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خلال العقود الماضية وكان ذلك لاحتواء النفوذ الروسي في آسيا الوسطى [3]، ويبدو أن السياسة الخارجية التركية أمست أكثر مقاربة لحدود إمكانياتها تجاه روسيا.

إن اتفاقيات الحد من التسلح بين موسكو والحلف الأطلسي لا ريح تركيا، حيث انتقلت وحدات رئيسية في القوات المسلحة الروسية إلى شرق الأدرال مما خفف الضغط عن الغرب، ودفع به تجاه تركيا، لذلك كان لزاما على تركيا أن تراقب عن كثب تحولات القوة الروسية خلال العقود المقبلة.

---

[1]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق، ص 175.

[2]- محمد طه جابر، **"تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب تآمر غربي صهيوني ماسوني"** ، دمشق: دار الفكر، 2002، ص 305.

[3]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق، ص 88.

وبعد تمزق الاتحاد السوفياتي طرأ تبدل على الأولويات التركية، حيث فتح السقوط السوفياتي أمام تركيا آفاق جديدة لتؤدي دور القوة الإقليمية الأكثر مهابة في منطقة القوقاز وفي حوض البحر الأسود، حيث دفعت تركيا مع نهاية 1992 مع مجموعة دول البحر الأسود (روسيا وأوكرانيا ومولدوفيا وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا) ومع مجموعة دول البلقان (بلغاريا رومانيا وألبانيا واليونان)، معاهدة التعاون الاقتصادي وقد تم عقد المؤتمر وتوقيع المعاهدة على الرغم من الصراعات التاريخية بين بعض الدول، إن تاريخ العلاقات الروسية العثمانية يقدم أدلة كافية على أهمية الكتلة الجيوسياسية الضخمة الشمالية لبلاد الأناضول، في حين أن الحتمية الجيوسياسية تفرض أن يكون لروسيا الديمقراطية المسالمة تأثيرا هائلا على المصالح التركية، وتبقى العاقات التركية الروسية علاقات إستراتيجية تحددها مصالح البلدين[1].

[1]- محمد عبد العاطي التلولي، مرجع سابق، ص 88.

الفصل الثاني

تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

شهدت سياسة تركيا اتجاه الصرع العربي الإسرائيلي مواقف كثيرة خلال هذه الحقبة التاريخية ، منذ الدولة العثمانية مرورا بسقوط الخلافة الإسلامية وقيام الجمهورية التركية ووصولا إلى قيام دولة إسرائيل واعتراف الجمهورية التركية بها ، بالإضافة إلى تأثير نهاية الحرب الباردة عن مواقف وتوجهات السياسة الخارجية التركية وذلك في أربعة مباحث ، حيث سنتطرق في المبحث الأول لموقف الدولة العثمانية من الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة (1299 – 1923) ويتناول المبحث الثاني موقف الجمهورية التركية من الصراع العربي الإسرائيلي في عهد كمال أتاتورك (1923 – 1938) ، المبحث الثالث : موقف تركيا من الحروب العربية الإسرائيلية وفي المبحث الرابع : تأثير نهاية الحرب الباردة عن الاتجاهات السياسية الخارجية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

المبحث الأول : موقف الدولة العثمانية من الصراع العربي الإسرائيلي.

تباينت مواقف الدولة العثمانية من الصراع العربي الصهيوني وذلك حسب قوة الدولة وسلاطينها منذ نشأتها إلى سقوطها .

المطلب الأول : موقف الدولة العثمانية من الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام (1299-1874):

عمل العثمانيون على إقامة علاقات ودية مع البلاد العربية منذ ظهورهم 1299 حتى نهاية القرن 16 عندما ضموا غليهم البلاد العربية ، فبعد معركة مرج دان فالت يانهزم فيها المماليك من العثمانيين انتقلت تبعية فلسطين للعثمانيين [1].

كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية وقد تباينت مواقف الدولة العثمانية من فلسطين بحسب قوة وضعف السلاطين عبر تاريخ العثمانيين ن فقد كانت سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين و الحفاظ عليها وحمايتها واضحة وجلية في عقول وأذهان كثير من السلاطين العثمانيين[2]، فلما فتح السلطان **سليم الأول مصر 1517**، أصدر مرسوم يمنع اليهود من الهجرة إلى سيناء ، وواضح من هذا المرسوم بأن اليهود كانوا يريدون ضم الإقليم المصري وإستطانه على أساس أنه يضم الوادي المقدس طوى الذي كله الله سبحانه وتعالى فيه موسى عليه السلام [3]، بالإضافة إلى منع الهجرة إلى القدس احتراما للعهدة العمرية التي أقرت منع اليهود من السكن مع أهل القدس في القدس [4].

وبعد وفاة السلطان سليم عهدت الخلافة إلى ابنه السلطان الملقب **بالقانوني 1520**، الذي تحققت في عهده إنجازات كثيرة في العالم الإسلامي آنذاك ، وحظيت القدس باهتمام خاص

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **"إدارة الصراعات والأزمات الدولية ، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة"** ، كتب عربية للنشر والتوزيع ، ص 122.

[2]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 16.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي ، **"الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث"** ، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر ، ط02 ، 1998 ، ص 246.

[4]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 16.

حيث قام السلطان سليمان القانوني بتجديد سور القدس وتجديد عمارة قبة الصخرة ،كما قام ببناء جدار الحرم وأبوابه [1].

وقد تعزز دور اليهود في الإمبراطورية العثمانية وتغلغلهم في مؤسساتهم في عهد السلطان محمد الرابع (Mehamed VI :1648 – 1671) مع ظهور ما اصطلح على تسميتهم يهود الدونما ، بعد حادثة إشهار حاخام إزمير بشتاي زيفي* Besthtay Zivee إسلامه للإفلات من عقوبة الموت بتهمة إثارة الفتنة متخذا اسم محمد عزيز أفندي ، آمرا أتباعه بالتستر عن طريق اعتناق الدين الإسلامي وارتياد المساجد والقيام بعادات وتقاليد المسلمين ، مع الحفاظ بالتعاليم اليهودية التوراتية في السر وعدم البوح بها ، وذلك حتى يتسنى لليهود الاندماج في المجتمع العثماني، والتغلغل في مؤسساته الرسمية لخدمة مصالح اليهود لتنشأ منذ ذلك التاريخ طائفة الدونما *، التي تدعي الإسلام وتبطن اليهودية[2].

ومع مرر الزمن وصلت أعداد منهم إلى مناصب رفيعة في الدولة والجيش هيأت لهم ما كانوا يصبون إليه ولاسيما في عهد الضعف الذي مر على الدولة العثمانية .

وفي عام 1832 وقعت فلسطين تحت سلطة إبراهيم باشا بن محمد علي وبضغط من الدول الكبرى وصل نفوذ اليهود إلى هذا الحكم الجديد فقد تمكن اليهود من دفع الرشاوي والاتصال بالدول الغربية للضغط على إبراهيم باشا للسماح لهم بالإقامة في القدس ، وفي وقتها تعاظم نفوذ الجمعيات والمؤتمرات اليهودية التي كانت تدعوا إلى إقامة اليهود في فلسطين ، وظل اليهود يتمتعون بالنفوذ في عام 1834 بثورة على حكم "إبراهيم باشا"، فقام بقمع الأهالي وزجهم في السجون بمساعدة اليهود وبعد أن خرجت قوات إبراهيم من فلسطين غابت الحماية

---

[1]- محسن صالح ، **"تركيا والقضية الفلسطينية"** ، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2010 ، ص 7.

*- شبتاي تزيفي ، المؤسس الحقيق ليهود الدونمة الذي استغل بعض النصوص الدينية العبرانية التي تدعوا إلى ظهور مسيح جديد في عام 1648 يحكم العالم متخذا من نفسه المسيح المنتظر .

*- الدونمة Donmeh : كلمة مركبة من جزءين ، دو بمعنى اثنين (فارسية الأصل) و نمه ، بمعنى نوع من ومعنى الكلمة الفرقة القائمة على نوعين من الأصول ، النوع اليهودي ، والنوع الإسلامي ، أطلق الأتراك على اليهود المتظاهرين بالإسلام عبارة الدونمة .وهي مصدر مشتق فعل دونمك ، أي عاد أو رجع ، أما المصدر فيعني المرتدون عن دينهم .

[2]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 37.

عنهم[1]، فشعروا بالخوف فسارعوا لحليف جديد وكان في ذلك الوقت بريطانيا العظمى التي سارعت وقدمت طلبا للباب العالي لإنشاء قنصلية في القدس ، وبعد جهود كبيرة بين رد ورفض وتوسط تم افتتاح القنصلية، وكان أول أعمالها تقديم الحماية لليهود ,

ولكنهم اصطدموا بموقف السلطة العثمانية بعد أن آل إليها حكم بلاد الشام، وكان موقفها حازما وحاسما، وقد قامت قائمة اليهود في شتى أنحاء العالم للعمل ضد الدولة العثمانية [2].

وفي هذه الفترة استفاد اليهود من عمليات التحديث حين صدرت القوانين الإصلاحية المعروفة باسم التنظيمات (1839) والتي تضمنت حقوق كل سكان الإمبراطورية على اختلاف طوائفهم ومن ضمنها اليهود[3] ، واستطاع رجل الأعمال اليهودي الإنجليزي "موشيه مونتيفيور" أن يحصل على ضمانات من الدولة العثمانية بالحماية والامتيازات حيث أنشأ المستعمرات بدءا من عام 1839 – 1840 ، وقد تضاعف عد اليهود من ألف وخمسمائة يهودي سنة 1937 سنة 1840 ثم خمسة عشر ألفا سنة 1860 ثم اثنين وعشرين ألف مستعمر يهودي عام 1881، يرتكز غالبيتهم في القدس ، وقد حصل مونتيفيور على مرسوم عثماني عام 1859 بشراء أرض خارج أسوار القدس أقام عليها مستشفى ومباني لليهود وتحولت إلى أول مستعمرة يهودية في القدس باسم "يمين موشيه "[4].

وبعد ذلك قامت الدولة العثمانية بعدة إجراءات منها إنشاء مجلس بلدي في القدس سنة 1863 وكان المجلس الثاني الذي تشكل بعد مجلس بلدية اسطنبول وجعل فلسطين ولاية مستقلة عن سوريا سنة 1872 كما تم تثبيت القدس كمتصرفية مستقلة عن ولاية سوريا سنة 1874

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 17.

[2]- المرجع السابق، المكان نفسه.

[3]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 37.

[4]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 18.

وضم قضاء الناصر إلى متصرفية القدس وفصل عن ولاية بيروت وذلك بسبب استخدام رؤساء اليهود والسماسرة الطريق لتهريب اليهود المهاجرين غير قانونيين الواصلين إلى ميناء بيروت [1].

المطلب الثاني : موقـــف الدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني من الصرع العربي الإسرائيلي (1876 – 1908) .

تولى السلطان عبد الحميد الثاني العرش عام 1876 – 1908 وقد أبدى اهتمام جديا بمستقبل فلسطين ، وشعر بأهمية الخطر الصهيوني المتجه نحو الأراضي المقدسة في فلسطين ،ورفض السلطان عبد الحميد في نفس العام عروض " حاييم غوديلا " لشراء مساحات من الأراضي في فلسطين لإسكان المهاجرين اليهود فيها .

كذلك قام السلطان عبد الحميد الثاني بتغيير الوضع الإداري لمدينة القدس لإحكام سيطرته المباشرة عليها ، وأصدر الباب العالي مرسوما بتحريم بيع الأراضي لليهود [2].

وسجلت الدولة العثمانية ممثلة بالسلطان عبد الحميد الثاني أول موقف رسمي معلن من الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أفريل عام 1882 بعد تزايد عدد المهاجرين اليهود من أوربا الشرقية إليها ، إذ أعلنت أنه يسمح لليهود المهاجرين إلى أراضيها بالاستقرار في فلسطين ، بل يمكنهم الهجرة إلى داخل أي ولاية عثمانية أخرى ويستقروا فيها كما يريدون شرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين وأن يقبلوا مرسوم الدولة العثمانية عليهم [3]،وأن لا يسمح لليهود بالدول إلى فلسطين إلا في حالة واحدة وهي الحج والزيارة المقدسة ، كما أن يحجز جواز سفر الزائر ويودع في مراكز الشرطة حيث يتم استبدال الجواز الأحمر به مؤقتا ولكن اليهود اخترقوا هذه القوانين بمساعدة قناصل الدول الأوربية وصار عدد اليهود يزداد يوما بعد يوم ، مما أدت إلى صدامات بين

---

[1]- محمد عيسى صالحية ، **"مدينة القدس المكان والأرض (العرب واليهود) 1848 – 1958** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2009 ، ص ص 16 – 17.

[2]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 18.

[3]- فدوى بصيرات ، **"السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876 -1908)"** ، مجلة المستقبل العربي عن موقع :.www.caus.org.ld/bdf/emargazinearticles/mustaqbal-422

العرب واليهود عام 1886 وفطن الباب العالي إلى هذا الموضوع فأصدر قوانين جديدة عام 1888 [1]، نصت على منع الهجرة اليهودية إلى فلسطين مع السماح لليهود الأجانب بزيارة فلسطين على أن لا يتجاوز إقامتهم فيها ثلاث أشهر ، تلاه أمر آخر أكثر حزما من سابقه ، يمنع بموجبه دخول اليهود الأجانب إلى فلسطين بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها ، ما لم يقدموا ضمانا بمغادرة فلسطين خلال ثلاثين يوما ، كما اتخذت إجراءات المنع ذاتها في حيفا وبيروت واللاذقية وغيرها من موانئ الساحل الشامي ، وأحضر رؤساء البعثات الدبلوماسية في اسطنبول نص قرار مجلس الوزراء العثماني يمنع استيطان اليهود في فلسطين [2].

في هذه الفترة ظهرت الحركة الصهيونية على مسرح الأحداث ، والتي حددت في مؤتمرها الأول في مدينة بال (Bâte) السويسرية عام 1889 أهدافها الرئيسية في برتوكول مؤلف من 24 مادة ، والتي تتمحور حول السعي لإقامة دولة لليهود ، تقرر لاحقا أن تكون على أرض فلسطين [3]، فبدأ هرتزل مؤسس الصهيونية يكثف جهوده دبلوماسي نحو السلطان عبد الحميد من أجل السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها ،فأرسل إليه "فليب نيولينسكي " وكان صديق للسلطان من أجل شراء أرض فلسطين [4]، المر الذي أثار حفيظة السلطان العثماني الذي رفض المشروع الصهيوني بشدة ، بالرغم من الأموال الطائلة التي عرضت عليه ، بالإضافة إلى التسهيلات والوساطات لتخفيض مديونية الإمبراطورية العثمانية لدى الدول الأوربية [5]، حيث رد على اقتراح هرتزل قائلا : " أنصحه ألا يسير أبدا في هذا الأمر لا أقدر أن أبيع ولو قدما من البلاد ، لأنها ليست لي بل لشعبي ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم وقد غذوها فيما بعد بدمائهم ، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا ليحتفظ

[1]- - ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 19.

[2]- سهيل صابان ، **"صفحات مجهولة من تاريخ الأطماع الصهيونية في فلسطين"** ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود عن موقع : . Facukty.KS4.edu.sa/73454/doclib17/

[3]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 38.

[4]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 19.

[5]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 39.

اليهود بملايينهم فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود عن فلسطين دون مقابل بملايينهم ، غنما تقسم إلا على جثنا ولن أقبل بتشريكنا لأي غرض كان [1].

بعد هذا الموقف أكد هرتزل أنه لن يفقد الأمل ، بعد مرور شهري حاول هرتزل من جديد الاتصال بالأوساط العثمانية لعرض مغريات مضاعفة ، فعرض مبلغ عشرين مليون جنيه إسترليني لا تعيدها مطلقا ،وغنما تحسمها من الضرائب التي تفرض على المهاجرين اليهود إلى فلسطين سنويا مقابل السماح بهجرة لا محدودة إلى فلسطين وتشجيعها وإعطاء اليهود حكما ذاتيا فيها ، لكن السلطان رفض رفضا قاطعا وفضل القروض الأوربية رغم سيئاتها ، للحيلولة دون خضوع الدولة العثمانية للضغوط المالية الصهيونية [2]، ونجد السلطان عبد الحميد قد كتب مرسومات بخط يده عام 1896 ليحول دون استيطان اليهود فلسطين خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية في فلسطين ، بعثها إلى الصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع، من خلالها نلتمس وعي السلطان عبد الحميد الثاني الكامل للهدف الحقيقي من هجرة اليهود ،وهو تشكيل حكومة ماسونية (يهودية) في فلسطين بتشجيع الدول الأوربية [3]، وعلى الرغم من تلك التدابير فإن السلطان "عبد الحميد الثاني" لم يكتف بها لحماية فلسطين من الهجرة اليهودية وإنما أصدر مزيدا من اللوائح في عام 1900 لتشديد الرقابة على الهجرة منها أن يسلم جميع اليهود القادمين إلى فلسطين جوازاتهم إلى السلطات العثمانية التي تمنحهم بطاقات خاصة ، توضح مهنة كل زائر يهودي جنسيته والغرض من زيارته ، ومنها إبعاد كل من تجاوز إقامته المدة المقررة ، إما عن طريق الشرطة أو عن طريق القنصل المخصص ، ومنها تحريم امتلاك أي شيء من الأراضي والعقارات فيها [4].

[1]- حبيطة لخضر ، مرجع سابق ، ص 87.

[2]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 20.

[3]- فدوى بصيرات ، مرجع سابق ، ص 43.

[4]- سهيل صابان ، مرجع سابق ، ص 06.

بذل هرتزل جهودا كبيرة للاتصال بالسلطان عبد الحميد الثاني ، فنجح في مقابلته ، حيث قابل السلطان عبد الحميد في 1901 لوساطة مارلينغ ، وقد حاول إقناع السلطان عبد الحميد بالتخلي عن معرضته لهجرة واستيطان اليهود في فلسطين رغم كل ما عرضه من مغريات كانت للدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها –آنذاك- حيث يقول "مارلينغ" القائم بأعمال السفارة في الاستانة، " رفض السلطان عبد الحميد كل مشاريع الهجرة غير المحددة لليهود إلى تركيا ، ووضع عقبة في طريق إدخال جماعي لليهود الأجانب " ، وبذكر "السلطان عبد الحميد الثاني" في مذكراته أن يهود العالم تعاونوا في المحافل الماسونية وعرضوا علي الأموال من أجل مساعدتهم وإسكانهم في فلسطين ورفضت ، ويضيف : أن هرتزل زعيم الصهيونية لم يستطع إقناعي بأفكاره بإنشاء مزارع لليهود في فلسطين لأنني أعرف أنهم سيقيمون حكما ذاتيا وبذلك تكون المسألة اليهودية قد انتهت، وربما كان هرتزل محقا بالنسبة لشعبه ولكن نسي أن الذكاء وحده ليس كافيا وأضاف السلطان عبد الحميد قالا : إن الصهيونية تريد إقامة حكومة ولا تريد أرضا زراعية ، وإنني أعرض عن هذه السفالة وليعلموا أن كل فرد في إمبراطوريتنا يكن لليهود الكراهية طالما هذه نواياهم وإنني أخبرهم أن يبتعدوا عن فكرة إنشاء دولة في فلسطين لأنني مازلت أكبر أعدائهم "[1]. ولم يتمكن اليهود ممن الهجرة إلى فلسطين إلا بعد إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني من حكم الدولة العثمانية ، وتهيأت لهم الأجواء المناسبة في ضل حكم الاتحاد والترقي ، حيث قال هرتزل : " أقر على ضوء حديثي مع السلطان أنه لا يمكن الاستفادة من تركيا إلا إذا تغيرت حالتها السياسية بدخولها في حرب أو وقوعها في مشاكل دولية ...."[2]، وقال أيضا : " إن اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض الموعودة طالما السلطان عبد الحميد قائم في الحكم مستمرا فيه " .

وأرجع بعض المؤرخين سبب رفض السلطان "عبد الحميد الثاني" للمشروع الصهيوني في فلسطين إلى :

1- ردود الفعل العربية الإسلامية ضد الهجرة اليهودية .

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص ص 20 – 21 .

[2]- سهيل صابان ، مرجع سابق ، ص 06.

2-شعور السلطان العثماني بخطورة الحركة الصهيونية وأطماعها في فلسطين .

3-دور الجامعة الإسلامية والشاعر التي انبثق منها [1].

المطلب الثالث : موقـــف الدولـــة العثمانيـــة من الصراع العربي الإسرائيلي في عهد الاتحاديين (1909-1923) .

بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني ، عينت اللجنة الثورية الجديدة السلطان محمد الخامس سلطانا للدولة العثمانية والذي شهد حكمه تبوأ اليهود مناصب حساسة في الإدارة الجديدة ، فقد تم تعيين جاويد بيك (Cevit bak) وزيرا للمالية وطلعت بيك(talaat bek) وزيرا للداخلية ، والواقع أن وصول الاتحاديين للحكم والوضع الكارثي للاقتصاد العثماني جعلهم يتطلعون لإرضاء اليهود سعيا منهم لاستمالتهم ، وج لب الموال اليهودية لانتعاشه ، ويدخل في هذا الإطار القرار الذي أصدره طلعت باشا (talaa t Baacha) بعد وساطة ناجحة من قبل رئيس الحاخامات اليهود في مصر وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في الاستانة والذي نص على ما يلي :

1- تسامح تركيا مع مواطنيها اليهود .

2- إزالة القيود الإدارية المفروضة على الاستيطان اليهودي .

3- ضمان الحرية الثقافية والدينية لليهود [2].

حيث استطاع اليهود استغلال الظروف المستجدة بعد انقلاب 1908 في أقصر فترة زمنية فأسسوا شركة تطوير أراضي فلسطين ،برئاسة الاقتصادي الألماني " آرث روبين " ، وكانت مهمتها إدارة مزارع جديدة ومراكز سكانية متطورة ،كما سهلن وساندت موجات الهجرة ، بلغت هذه الشركة ذروتها في وضع أول حجر أساسا لمدينة يهودية في فلسطين سمتها " تل أبيب "

[1]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص ص 40-41.

[2]- مراد فول ، المرجع نفسه ، ص ص 45 - 46.

أي " تل الربيع " وشكلت جيشا صغيرا لحماية هذه المدن والمستوطنات على شكل ميلشيات سميت بالدوريات الليلية "هاشو مير " وأسسوا مدارس تعتمد اللغة العبرية في تدريسها [1].

وأصبحت الهجرة اليهودية منذ ذلك الحين لا تعدو أن تكون على قول الزعيم الصهيوني " ناحوم غولدمان " (Nahum Goldman) : "إن عملية الاستيطان كلها لا تعدو أن تكون مشكلة توفير وسال نقل تحمل اليهود من أوربا إلى فلسطين طالما لديهم التأشيرة بذلك من السلطات العثمانية وتذكرة السفر من إنجلترا "[2].

وقد ساءت العلاقات كثيرا بين العرب الذين من بينهم الفلسطينيين وجمعية الاتحاد والترقي خلال الفترة 1909 – 1916 ، خلال سياسة الأتراك الاتحاديين إزاء الأقاليم العربية وظروف الحرب العالمية الأولى، فسياسة جمعية الاتحاد والترقي أو الأتراك الاتحاديين كانت تقوم على الإرهاب وتتريك الشعوب العثمانية وارتكاب أنواع المظالم [3].

انضمت حكومة الاتحاد والترقي إلى جانب الألمان في الحرب العالمية الأولى وخرجت مهزومة منها ، ومع بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914 كان قد بلغ عدد اليهود في فلسطين 80 ألفا [4]، غير أن مواقفهم المؤيدة للحلفاء جلب لهم متاعب كثيرة لصالح هؤلاء مع الحكومة الاتحادية [5]، فانخفض عددهم إلى 55 ألفا، وصدر بعد هذا وعد بلفور الصادر عام 02 نوفمبر 1917 بعد مفاوضات قادها " حاييم وايزمان" عن الحركة الصهيونية " و"أرتور جيمس بلفور " عن الحكومة البريطانية الذي نص في صيغته النهائية على :

- التأييد البريطاني لإقامة وطن قومي لليهود .
- التعاون البريطاني في التوصل لتحقيق هذا الهدف.

---

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 24.

[2]- محمد حسين هيكل ، **"المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل"** ، القاهرة: دار الشروق 1996 ، ص 156.

[3]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 24.

[4]- هدى درويش ، **" العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدولة 1648 إلى نهاية القرن العشرين"** ، الجزء الثاني، دمشق : دار القلم، 2006، ص 114.

[5]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 48.

- وجوب تجنب ما من شأنه تهديد حقوق الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى وبمركزهم السياسي فيها [1].

لقد أحدث وعد بلفور أثرا عميقا في نفوس العرب المسلمين خاصة بعد التصريح الذي أدلى به الصدر العظم "طلعت باشا " بإطلاق حركة الهجرة لليهود في 05 جانفي 1918 .

وفي نهاية 1918 نجحت المحاولات الصهيونية في إقناع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا واليابان في الحصول على موافقته بشأن وعد بلفور .

بذلت الحركة الصهيونية مجهودات كبيرة من أجل قضية توطين اليهود في فلسطين في جدول أعمال مؤتمر الصلح " (08 جانفي 1919) وقد أثمرت هذه المجهودات إقرار مناطق انتداب مؤقتة في مناطق معينة كانت تابعة سابقا للإمبراطورية العثمانية منقبل عصبة الأمم نوكان على رأس هذه المناق فلسطين التي كانت محل مفاوضات بين بريطانيا والحركة الصهيونية لإعداد وثيقة انتداب رسمية، وفي 25 أفريل 1920 قرر المجتمعون في مؤتمر سان ريمون إعطاء حق انتداب فلسطين لبريطانيا كما تضمنت معاهدة سيفر (Séves) ما جاء في تصريح بلفور ، وهذا دون اعتراض من الحكومة التركية مما يدل بصورة واضحة على الموقف التركي المؤيد لإنشاء كيان يهودي على أرض فلسطين [2].

ودخلت تركيا خلال هذه الفترة في صراعات داخلية بين السلطان وحيد الدين والحكومة الوطنية الناشئة بقيادة مصطفى كمال أجبرت من خلالها تركيا على توقيع معاهدة سيفر (Séves) التي نصت على إنشاء دولة كردية شرق الأناضول وجعل مرمرة والدردنيل متروعة السلاح ووضع المضائق التركية تحت الحماية الدولية [3].

من خلال هذا قرر اليهود الإطاحة بالسلطان عبد الحميد وإبعاده عن الحكم فاستعانوا بالقوى الماسونية، والجمعيات السرية الاتحاد والترقي " تركيا الفتاة " وحركة القومية العربية ،

[1]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 49.

[2]- ألان تايلور ، **"مدخل إلى إسرائيل"** ، ترجمة شكري محمود نزيم ، بيروت: دار مكتبة الحياة ، 1996 ، ص ص 50 – 51 .

[3]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 52.

والدعوة للقومية التركية الطورانية ، ولعب يهود الدونمة دورا رئيسيا في إشعال نار الفتن ضد السلطان وعزله سنة 1908 [1].

ومن هنا فقد أكدت الأحداث التي جرت في فلسطين بعد هجرة اليهود إليها وقيام الكيان الصهيوني مدى صواب رأي السلطان عبد الحميد الثاني وثباته في موقفه، حيث رأى في ذلك الوقت المبكر بثاقب نظره وبعد تفكيره السياسي المحنك ضرورة عدم توطين اليهود المهاجرين في فلسطين ، حتى يبقى العنصر العربي المسلم محافظا على موقفه ونفوذه الطبيعي فيها ، إذ إنه كان متيقنا من انه إذا ما سمح لليهود بالتوطين في فلسطين فإنهم يستطيعون في وقت قليل جدا أن يجمعوا في أيديهم وسائل القوة في المكان الذي يستقرون فيه ، وفي هذه الحالة نكون قد وقعنا قرارا بموت إخواننا في الدين كما يقول السلطان "عبد الحميد رحمه الله" [2].

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 22.

[2]- سهيل صابان ، مرجع سابق ، ص ص 06 – 07 .

المبحث الثاني : مـــوقف الجمهورية الركية من الصراع العربي الإسرائيلي في عهد كمال أتاتورك (1923 – 1938).

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،ظهرت مؤشرات واضحة على قرب انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام جمهورية على أنقاض هذه الإمبراطورية وذلك تحت زعامة أب الأتراك كمال أتاتورك متبعة مسار الانعزال في سياستها الخارجية.

المطلب الأول : انهيار الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية .

تولى السلطنة والخلافة بعد السلطان عبد الحميد الثاني أخوه محمد رشاد إلا أنه في الحقيقة لا يملك أي سلطة فعلية ، وإنما السلطة أصبحت جمعية الاتحاد والترقي ، وعدت الحكمة العثمانية تركية في مضمونها ، قومية في عصبيتها ، بينما كانت من قبل عثمانية في مضمونها وإسلامية في رابطتها [1]، فتم إلغاء التعامل باللغة العربية أو أي لغة أخرى ، بخلاف اللغة التركية ، الأمر الذي أثار العرب في تركيا ، فتكونت حركات عربية سرية لكن السلطات التركية الجديدة واجهتها بالقمع.

قاد رجال الاتحاد والترقي الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى فدخلت الحرب إلى جانب دول الوسط ، ألمانيا والنمسا وكانت النتيجة الهزيمة ، ودخلت قوات الحلفاء اسطنبول في نهاية الحرب ، وفقد العثمانيون السيطرة على البحار المحيطة بها ، وسيطرت اليونان على الأرض التركية من ضمنها مدينة أزمير وفرضت رقابة أوربية على معاملات الدولة العثمانية [2]، وأصبح الخليفة كالأسير .

---

[1]- علي محمد محمد الصلابي ، الدولة العثمانية: **"عوامل النهوض وأسباب السقوط"** ، بور سعيد: دار البارق لنشر والتوزيع ، 2001، ص ص165 – 466 .

[2]- عبد اللطيف الصباغ ، **"تاريخ الدولة العثمانية"** عن الموقع :

bu.edu.eg/poatal/uploads/arts/history/2104/crs-956/files/abdelatif%20mohammed%20andelatif%20as%20sabbagh%20=othman%20emp%20history.pdf . Consulté le (15/01/2015).

إن خلع السلطان "عبد الحميد" وقيام جمعية الاتحاد والترقي في الحكم كانت خطوة أساسية نحو تحقيق المخطط الذي تم أثناء الحرب ، وبعد الحرب فاتفق الحلفاء على تقسيم العالم الإسلامي الخاضع للدولة العثمانية بين الحلفاء ، تجلى ذلك في معاهدة سايكس بيكو 1916 السري في الوقت الذي وعد فيه العرب بالاستقلال ، وأهم ما تضمنته هذه المعاهدة:

- أن يكون جنوب العراق لبريطانيا ، وساحل سوريا الشمالي (لبنان والساحل الشمالي من سوريا) لفرنسا .
- تتكون دولتان عربيتان شمال العراق وأواسط بلاد الشام وجنوبها ، يكون النفوذ في الأولى التي تشمل شمال العراق وشرق الأردن لبريطانيا والنفوذ في الثانية التي تشكل أواسط سوريا والجزيرة العراقية لفرنسا .
- تكون فلسطين دولية .
- تكون الاستانة والمضائق (البسفور والدردنيل)لروسيا ، بالإضافة إلى وعد بلفور الذي أصدرته بريطانيا للصهيونية 1917/11/02 بأن تكون فلسطين وطنا قوميا لليهود.

حيث توجت هذه المرحلة بتسليم تركيا لأبشع حركة تغريب وتدمير للقيم الإسلامية بنقلها من دولة إسلامية إلى دولة ذات طابع غربي ، فيمكن القول بأن الفترة التي بدأت في تركيا بخلع السلطان عبد الحميد وتولي الاتحاديين للحكم هي الفترة التي اجتمعت فيها إرادة الحاكمين والاستعمار غلى تصفية الدولة العثمانية [1]، وكانت من أخطر الأحداث التي تعرضت لها السلطنة العثمانية في هذه الفترة ، الخلافات الداخلية التي هددت هذه الأخيرة في كيانها وكان على رأسها الخلاف بين السلطان وحيد الدين والحكومة الوطنية الناشئة بقيادة مصطفى كمال [2].

وفي فترة الاضطراب الداخلي عقدت معاهدة الصلح بين الجولة العثمانية والحفاء في 10 اوت 1920، في مدينة سيفر الفرنسية ، وقد نصت المعاهدة على تخلي الدولة لليونان عما تبقى من تراقيا بما ذلك أدرنة ، كما تخلت الدولة عن حقوقها في جزيرتي أمبرولا تندوس ، وغن

[1]- علي محمد محمد الصلابي ، مرجع سابق ، ص ص 466 – 467 .

[2]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 52.

احتفظت بجزر بحر مرمرة والاستانة وقطاع من أراضي الدولة في أوربا ، أما شروط المعاهدة الأخرى فقد قلصت سيادة الدولة العثمانية ، فقد حددت عدد الجيش العثماني بحوالي 50000 جندي يخضعون لإشراف الضباط الأجانب وحددت سلاح الجيش و الأسطول وقد أرغم لسلطان العثماني على توقيع المعاهدة تحت تهديد الأسطول البريطاني وقوات الحلفاء [1].

وكان من الطبيعي أن تنظم المقاومة من أجل طرد المحتلين وكانت بقيادة مصطفى كمال حيث أعلن أمام الشعب التركي : "إن كل التدابير التي تستخدم لا يقصد منها غير الاحتفاظ بالسلطنة والخلافة وتحرير السلطان والبلاد من الرق الأجنبي [2]، فانفجرت الروح الوطنية الكامنة لدى الأتراك ، وتحمسوا لمقاومة المحتلين، وعقد مؤتمر آرضروم بتاريخ 22جويلية 1919 وتم عقد الميثاق الوطني ، كما عقد مؤتمر سيواس وانتخب مصطفى كمال رئيسا له وأيد المؤتمر القرارات التي تقضي بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة والتمسك باستقلال الشعب وتأسست جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي برئاسة مصطفى كمال وأعلن عن إجراء انتخابات جديدة في 12 جانفي 1920 وفاز بالأغلبية فيه أنصار مصطفى كمال واجتمع المجلس النيابي في 23 أفريل 1920 في أنقرة التي اتخذها مصطفى كمال عاصمة للدولة وسمي المجلس الوطني الكبير [3] .

وقد نجم عن هذه الخلافات وجود حكومتين في تركيا في وقت واحد حكومة في اسطنبول ضعيفة يرأسها السلطان محمد السادس "وحيد الدين" وهو حاكم شرعي يستمد وجوده من حق توارث العرش العثماني وحكومة أنقرة ذات سلطات واسعة يرأسها مصطف كمال وهو حاكم فعلي [4].

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 25.
[2]- إسماعيل أحمد ياغي ، مرجع سابق ، ص ص 226 – 227.
[3]- المرجع نفسه ، ص ص 227 – 228.
[4]- المرجع نفسه ، ص ص 228 – 229.

وفي هذه الفترة وخلال تزعم مصطفى كمال للمقاومة استطاع أن يحرر كل الأراضي التركية ، وأن يتوج بلقب أب الأتراك أتاتورك ، فتحت قيادته تمكن أن يكسر شوكة الأرمن بالجبهة الشرقية في حين استطاع الجيش الوطني بالجبهة الغربية أن يوقع باليونان هزيمتين متتاليتين (جانفي 1921 –مارس 1921) على يد المير ألاي عصمت بك ، المعروف ب عصمت إينونو، كما انه سرعان ما انسحبت كل من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا تحت ضربات المقاومة التي استغلت الخلافات الفرنسية الإنجليزية على مناطق النفوذ[1]، وكان نتيجة هذه الانتصارات التوقيع على معاهدة لوزان، التي نصت على عودة السيادة التركية على كل الأراضي التي تشمل عليها تركيا الحالية وألغت الامتيازات الأجنبية ونتيجة ذلك انسحبت قوات الحلفاء ودخلت القوات التركية اسطنبول، وأصدر المجلس الوطني قرارا نص على أن تكون أنقرة عاصمة للدولة بدلا من اسطنبول،كما صدر قرار آخر بإعلان تركيا دولة جمهورية برئاسة "مصطفى كمال " واختير عصمت إينونو أول رئيس لوزرائها [2].

وتظاهر مصطفى كمال مؤقتا بالاحتفاظ بالخلافة ،غير أن الخليفة لم يمارس أي سلطات للحكم ، ثم في العام 1924 قام أتاتورك بدعوة الجمعية التركية وقدم مشروع قرار إلغاء الخلافة التي أسماها " هذا الورم من القرون الوسطى " [3]، وقد أجيز القرار الذي شمل نفي الخليفة وتلا ذلك إلغاء الوظائف وأصبحت الأوقاف ملكا للدولة ، وهكذا حقق مصطفى كمال ما طلبه الإنجليز لنجاح مؤتمر لوزان وتفرد كمال بحكم البلاد بعد إلغاء الخلافة الإسلامية فألغى القانون الإسلامي والحروف العربية واستبدلها بالحروف اللاتينية وتبنى التقويم الميلادي وأسس مصطفى كمال حزب الشعب الجمهوري ، وكانت مبادئ الحزب تشتمل على الأهداف التالية : (القومية ، الجمهورية الشعبية العلمانية الثورية ن سلطة الدولة ، وفرض نظام الحزب الواحد) ، ومضى قدما في الطابع

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 52.

[2]- إسماعيل أحمد ياغي ، مرجع سابق ، ص 231.

[3]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 52.

العلماني العصري على تركيا الحديثة ، في الوقت الذي أضعف فيه الطابع الإسلامي [1]، وذلك تنفيذا لشروط كرزون الأربعة(وهو رئيس الوفد الإنجليزي في مؤتمر لوزان) وهي:

1-قطع كل صلة لتركيا بالإسلام .

2-إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءا تاما .

3-إخراج الخليفة وأنصاره والإسلام من البلاد ومصادرة أموال الخليفة .

4-اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم [2].

المطلب الثاني : موقف كمال أتاتورك من الصراع العربي الإسرائيلي (1924-1938).

عند تولي مصطفى كمال أتاتورك رئاسة الدولة التركية الحديثة قام بمجموعة من الإصلاحات التي تدعوا إلى علمانية الدولة التركية ، فطوى بذلك صفحة الدولة العثمانية ، وأحل محلها تركيا العلمانية .

وفي إطار معاهدة لوزان التي أقرت حق الأقليات الدينية المسيحية في الحماية ، لم تكن هذه المعاهدة بعيدة عن اليهود ، فقد كان حضور يهود الدونمة بارزا في جميع مراحلها من خلال حاييم نعوم مستشار البعثة التركية في المؤتمر ن والمعين من قبل المجلس الوطني التركي الجديد.

لقد كانت نصوص هذه المعاهدة إيجابية للأقليات الدينية ، وعلى رأسها اليهود ، على اعتبار أن المادة الثامنة والثلاثون (38) منها ضمنت إعطاء اليهود الحرية الكاملة لكل سكان تركيا بدون تمييز ، بسبب المولد أو القومية أو اللغة أو العنصر أو الدين أو العقيدة... وكانت الطائفة اليهودية أكثر استفادة من الوضع الجديد ، فلقد لقيت ثناءا كبيرا من قبل مصطفى كمال أتاتورك، نضير تضحيتها من أجل تركيا خلال حرب التحرير ، فقد أجاب هذا الأخير عن سؤال وجه إليه من قبل المحامي اليهودي "رفائيل أماتو" ، يتعلق باليهود الأتراك كما يلي :" يوجد بيننا عناصر من مختلف الأجناس الذين وحدوا مصير الأتراك .. ومن هذه الأقليات الإسرائيليين هؤلاء بينوا

[1]- إسماعيل أحمد ياغي ، مرجع سابق ، ص 228.

[2]- علي محمد محمد الصلابي ، مرجع سابق ، ص 372.

صدقهم تجاه شعبنا ودولتنا ...إنهم يعيشون بيننا حياة راقية وكريمة و بناءة وسيواصلون في المستقبل عيشهم بيسر وسعادة في تركيا " [1].

فتح موقف "كمال أتاتورك" من الطائفة اليهودية المجال أمامها للتغلغل في المؤسسات الرسمية التركية ، فلم يعد النشاط محصورا على الحياة العامة فقط .

في المقابل وجه قادة الأتراك الجدد انتقادات ولوم شديدين للعرب بسبب تأييدهم للحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى ، فقد اعبروا الثورة العربية بقيادة "الشريف حسين" ، بمثابة خيانة حقيقية، فتحالف هذا الأخير مع بريطانيا وإعلانه الثورة ضد الأتراك جعلهم ينظرون بعين الريبة والشك لكل ما هو عربي ومسلم ، بل أكثر من ذلك تأكيدهم على تخليهم عن توجههم الشرقي من خلال رفعه شعار " شرقت وداع " ، أي وداعا أيها الشرق [2]، لقد كان رد الفعل التركي والسلبي واللامبالي اتجاه صك الانتداب البريطاني على عموم فلسطين ، وذلك بإقرار من عصبة الأمم سنة 1922م ، الذي حول وعد بلفور أمرا واقعا ، إلا انعكاسا لموقفها السلبي اتجاه القضايا العربية الإسلامية ، فتركيا لم تتحرك بهذا الشأن وكان الأمر لا يعنيها بالرغم من كونها الدولة صاحبة السيادة على الإقليم قبل الوجود البريطاني فلم تبدي أي تحرك والتزمت الصمت والحياد [3].

ويجمع العارفون بشؤون النظام التركي الجديد ، أنه بعد الانهزام في الحرب العالمية الأولى وتحقيق الاستقلال بعد حرب التحرير ضد الغزاة الأوربيين لم يكن يشغل بال القادة الأتراك الجدد سوى ثلاثة قضايا جوهرية هي [4] :

- إيجاد هوية قومية ملائمة .
- إعداد نظام سياسي يتوافق مع تلك الهوية .

---

[1]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 53.

[2]- محمد عيسى ، **"الموقف التركي وازمة الشرق الأوسط"** ، مجلة سياسات دولية ، العدد 17 السنة 05 ، 1968 ، ص 115.

[3]- هيثم الكيلاني ، **"النظرية الإسرائيلية في التفاوض"** ، بحوث إستراتيجية ، العدد 01 ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1994 ، ص 15.

[4]- يوسف إبراهيم الجهماني ، **" أتاتوركية القرن العشرين"** ، دمشق: دار حوران ، 2000، ص ص 28 -29 .

- حل قضية التحديث .

اتخذت تركيا الحديثة مبادئها من العديد من النماذج العلمانية الأوربية ، فعن الفرنسيين أخذت العلمانية والدولة القومية المركزية ، وعن السوفييت أخذت الشمولية (نظام الحزب الواحد واقتصاد الدولة)، أما سويسرا فأخذت عنها القانون المدني ،كما استلهمت القانون الجنائي والتجاري عن كل من إيطاليا وألمانيا على التوالي[1]، كما كان لظروف تركيا الداخلية وحساسية علاقاتها الخارجية مع معظم الدول الجوار ، لاسيما الاتحاد السوفياتي، اليونان والدول العربية المجاورة ، (سوريا والعراق) الأثر البالغ في رسم توجهات سياستها الخارجية ، سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي ، حيث انتهجت سياسة حيادية أساسها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى بدون استثناء وتحت أي ظرف بغية تحقيق الاستقرار للدولة الجديدة، متخذة شعار " السلم في الداخل وفي العلم " كمبدأ أساسي في علاقاتها الخارجية .

هذا المبدأ الجديد في السياسة الخارجية التركية حددت أهدافه كالتالي [2]:

1-التأسيس لعلاقات طيبة مع جميع الدول وخاصة دول الجوار .

2-حل الخلافات بطرق سلمية .

3-تشجيع التعاون الإقليمي والدولي من أجل المساهمة في السلام والاستقرار والأمن والمشاركة في مثل هذه المساعي .

آمنت تركيا في بدايتها الأولى بأن المشاكل يجب حلها بالطرق السلمية إن أمكن ذلك، وهذا بهدف التفرغ لتسوية المشاكل الداخلية و إلحاق الشعب التركي بمستوى الحضارة المعاصرة ويتجلى هذا التوجه في تصريحات مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك [3].

[1]- يوسف إبراهيم الجهماني ، **" تركيا وإسرائيل"** ، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،1999، ص 33.

[2] -oral sandar, “turkish foeign policy forces of conlinty” , turkish reviewquartly – digest, volume 07, N°37 winter 1994 , p 37.

[3] -bilge criss and qinar , bilgin « turkish foreign policu toured mideleast merai » volume 01N°01, january 1997 , http://meria.cdi.ac.il/1997issuel/jvan13.html consulte le 10/01/2015

ففي تصريح له بتاريخ 01 أكتوبر 1928 أدلى ما يلي : " أنه من الطبيعي ومن السهل توضيح العامل الذي يجعل دولة في غمرة الإصلاحات الأساسية والتطور في حاجة ماسة للسلم والهدوء في الداخل وفي العالم"، ويضيف قائلا : " الأتراك يرغبون في العيش بسلام مع كل المم وإقامة علاقات أخوية مع القوى الكبرى والصغرى عل سواء "[1].

المبادئ الجديدة التي تبنتها تركيا في علاقاتها الخارجية تجلت بوضوح في رفضها المطلق للأحلاف العسكرية لقناعة قادتها الجدد بأن أي حلف سيواجه بحلف مضاد ، كما أكدت تخليها عن أي إدعاء في مملكات الدولة العثمانية ، على إثر إعلان مصطفى كمال أتاتورك : " إن تركيا لا تعد وريثة للدولة العثمانية ورغم محدودية علاقاتها مع الشرق الأوسط في المراحل الأولى لقيام الجمهورية التركية ، بسبب نفور الأتراك من تمتين علاقاتهم مع الدول العربية على خلفية مواقفهم السابقة ، حيث أصر القادة الأتراك على تجاهل العرب ، لذلك ظلت العلاقات الدبلوماسية التركية العربية محدودة للغاية ، واقتصرت على بلدين اثنين هما مصر والعراق ، ثم توسعت لتشمل السعودية بعد إعلان الملك عبد العزيز آل سعود نفسه ملكا على نجد والحجاز وملحقاتها في جانفي 1926.

ورغم الزيارات التي قام بها مسؤولون عرب إلى تركيا قصد الرقي بهذه العلاقات وتلطيف الأجواء ، خاصة زيارة الملك فيصل ملك العراق لتركيا في صائفة 1931 وزيارة الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن نهاية ماي 1937 ، إلا أن الأتراك لم يبدو أي جهد لتحسين العلاقات مع الدول العربية المستقلة آنذاك[2].

فطيلة حكم أتاتورك (1823 – 1938) لم يقم أي مسؤول تركي بأي زيارة إلى أي بلد عربي ، بل أكثر من ذلك أهمل أتاتورك عن قصد علاقته مع العرب [3].

[1] -bilge , crisse and pinar , Op , cit, Page web .

[2]- محمد نور الدين ، **حجاب وحراب الكمالية وازمات الهوية في تركيا** ، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر ، 2001 ، ص 23.

[3]- محمد نور الدين ، مرجع سابق ، ص 33.

فإلى غاية 1937 ظلت المنطقة العربية بعيدة عن الاهتمام التركي، على أساس أنها تحت الانتداب البريطاني والفرنسي ، وهي لا تعدو أن تكون ضمن مناطق نفوذ هاتين القوتين العظيمتين التي ما فتي قادة الأتراك الجدد يسعون للتقرب منهم وتحسين العلاقات معها ومع الدول الغربية كافة [1].

التوجه الجديد لسياسة الخارجية التركية ألحق أضرار بالغة الخطورة بفلسطين ، فعلى المستوى الداخلي التركي ، عرف اليهود معاملة مميزة دون الأقليات الأخرى خاصة اليونانية والأرمينية ، اندمج أغلبية اليهود مع السياسة الجديدة ، فعاملوهم معاملة مميزة [2].

ويجمع المؤرخون أن محدودية العلاقات مع دول المشرق الأوسط خاصة العربية منها ، يعود إلى إصرار القادة الأتراك الجدد على تجاهل القضايا العربية لدرجة أنها أصبحت قناعة ثابتة ، حتى عندما أصبحت القضية الفلسطينية مطروحة أمام المحافل الدولية ، ظل الموقف التركي من القضايا الدولية العامة وقضية فلسطين خاصة ارتبط بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعلاقاتها مع القوى العظمى خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبالاعتبارات المصلحية ، فتوجهاتها الغربية العلمانية وسعيها من أجل اللحاق بالدول المتقدمة رهن موقفها وجعله يتماشى مع الدولتين السالفتين الذكر المؤيدتين للمشروع الصهيوني [3].

ويمكن القول أن الانسحاب التركي من المشرق العربي خاصة فلسطين، بحكم كون هذه الأخيرة كانت محل الأطماع اليهودية وعدم تحمل تركيا لمسؤولياتها اتجاهها ووصول قادة جدد إلى الحكم في أنقرة يكنون مشاعر العداء للعرب والإسلام ، كان من بين الأسباب التي جعلت فلسطين في متناول الحركة الصهيونية .

---

[1] -Bilge criss and bilgin , Op cit , page web.

[2]- محمد حرب ، **"العثمانيون في التاريخ والحضارة"** ، دمشق : دار القلم ، 1989 ، ص ص 124 – 124 .

[3]- نجدت فتحي صفوة ، **"موقف تركيا من قضية فلسطين"** ، المستقبل العربي ، العدد 45 ، نوفمبر ، 1982 ، ص 91.

المبحث الثالث : مواقف تركيا من الحروب العربية الإسرائيلية .

اتسمت السياسة الخارجية التركية بالوضوح والانفتاح في مواقفها اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي وقد تجلى ذلك بوضح في الحروب العربية الإسرائيلية من خلال مواقفها الداعمة للعرب محافظة في نفس الوقت على علاقاتها الإستراتيجي مع إسرائيل .

المطلب الأول : موقف تركيا من حربي 1948.

بدأ عصر تركيا بزعامة مصطفى كمال أتاتورك الذي وقع على معاهدة لوزان عام 1923 والتي اقتضت بعض شروطها بعد مطالبة تركيا لأي من الأراضي التي كانت تتبع للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى ، وقطع صلة تركيا بالإسلام مما سهل في استقرارا اليهود بفلسطين واحتلالها [1].

موقف تركيا من حرب 1948:

في أكتوبر 1947 عارضت تركيا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين وصوتت ضد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ويبدو من هذا أن تركيا رفضت الاعتراف بالدولة اليهودية في الوقت الذي ألقى فيه مندوب تركيا " السيد بايدور" كلمة في اللجنة السياسية في 1947/05/01 دافع فيها عن استقلال فلسطين وقد لقي موقف تركيا هذا تقدير الزعماء العرب ، من بينهم رئيس الجمهورية السوري آنذاك "شكري القوتلي" الذي أرسل برقية شكر إلى " عصمت إينونو " رئيس الجمهورية التركية في تلك الفترة [2].

[1]- يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، **"أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية"** ، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2011، ص 15.

[2]- هدى دروشي ، مرجع سابق ، ص 128.

ويرى الدكتور "محمد الدوداني" أنه يمكن تفسير موقف تركيا المؤيد للعرب عند التصويت على قرارا التقسيم في الأمم المتحدة بوقوعها تحت مؤثرين داخلي وخارجي :

أ – المؤثر الداخلي :

حرص الحكومة على إرضاء بعض شرائح الرأي العام المحلي المتمسك بالدين الإسلامي والمتعاطف مع باقي شعوب الأمة الإسلامية خاصة بعد أن بدأ حزب الشعب الجمهوري 1946 في تخفيف القيود على الدين تحت ضغط نشاط الحزب الديمقراطي الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى القاعدة العريضة من العناصر المدنية في الريف التركي والتي تمثل 75% من مجموع السكان .

ب – المؤثر الخارجي :

وتمثل في خوف تركيا من أن يؤدي قيام دولة يهودية في فلسطين إلى زيادة عناصر التوتر بالمنطقة ،ومن ثم يتضاعف اهتمام الاتحاد السوفييتي بها ، وتزداد مطامعه في مضيق البوسفور والدردنيل التركيين كمنفذين إلى البحر الأبيض المتوسط [1].

في عام 1948 غادر اليهود وخاصة الطبقة المتوسطة والفقيرة منهم تركيا إلى دولتهم الجديدة إسرائيل ، ووصل عدد اليهود في تركيا في ذلك الوقت إلى 30 ألف مواطن يهودي من أصل 80 ألف .

إن اليهود قد تمكنوا من إنشاء كيانهم الاستعماري بدعم الدول الغربية ، التي زودت اليهود بأحدث الأسلحة ، وقد قام هؤلاء بطرد العرب السكان الأصليين في فلسطين ، الأمر الذي أدى إلى حدوث مذابح مثل مذبحة دير ياسين سنة 1947، وكفر قاسم حتى انتهوا باغتصاب الأرض العربية واحتلالها [2].

انضمت تركيا عام 1948 تحت تأثير الضغط الغربي إلى عضوية لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية مع بريطانيا وفرنسا، بعد أن أصبح تحقيق الأمن القومي والحصول على المساعدات الاقتصادية من أولويات التوجه التركي نحو المنطقة والذي لا يحقق إلا باعتبارها

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 27.

[2]- هدى درويش ، مرجع سابق ، ص ص 128 – 129 .

شريكا موثوقا به عن العرب ، ومشاركة تركيا في اللجنة اعتبر انتقالا من موقعها المؤيد للعرب إلى موقع آخر محايد ، ولكن ضمنيا يأتي لمصلحة الغرب وإسرائيل ، فكانت هذه المحادثة أولى خطوات الافتراق بين العرب وتركيا [1]، وقد اعترض العرب على إنشاء هذه اللجنة التي كان هدفها إرغام تركيا على اتخاذ موقف الحياد بين العرب وإسرائيل [2]، وأنها تعمل تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية والضغوط الصهيونية على تركيا بهدف إتاحة الوقت لتوطيد أقدامهم في فلسطين [3].

كان لانحياز تركيا إلى الغرب أثره الحاسم على السياسة الإقليمية وبصورة خاصة صارت حاجة تركيا الماسة التماس موافقة الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على إنشاء الناتو هي التي تحتل المكانة الأولى قبل الوضع الإقليمي ، وفي مارس 1949 ، أقنعت تركيا بالاعتراف بدولة إسرائيل ، وبتغيير خطها استطاعت تركيا أن تنتفع بالظروف المتغيرة الناشئة بعد نجاحات إسرائيل العسكرية في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1947 – 1948 ، وجاء ضعف الأنظمة العربية الظاهر يزيد ثقة أنقرة بأن عضوية الدول العربية غير ذات أهمية [4].

وقد بررت تركيا اعترافها بإسرائيل عام 1949 بان غايته كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب لعالمية الثانية [5].

وكان لاعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949 ثم تبادل العلاقات الدبلوماسية معها مستوى السفراء سببا جديدا لتوتر العلاقات العربية التركية[6].

لتصبح تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة **حريت Hurriyet** التركية في 30مارس 1949 مقال جاء فيه : " تقضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل ومما لاشك فيه أن الأخيرة ليست ببعيدة قبول ذلك كأمر واقع وعلى مر الأيام يمكن إزالة

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 27.

[2]- محمد بلعابد ، **"السياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل 1996 -2010"** ، مذكرة ليسانس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، الجزائر ، 2011، ص 16.

[3]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 28.

[4]- فليب روبنس ، مرجع سابق ، ص 93.

[5]- محمد بلعابد ، مرجع سابق ، ص 16.

[6]- محمد عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص16.

هذه المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل " ، كما أشار بعد ذلك الرئيس التركي عصمت إينونو بقوله : " لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثا ، ونأمل بأن تصبح عنصر سلام و استقرارا في الشرق الأدنى ومن الواضح فإن سياسة تركيا انطلقت من مصالح واعتبارات ذاتية للحصول على الدعم الغربي والأمريكي وذلك ما عبرت عنه صحيفة أولوس في أفريل 1949 حيث قالت :" إن تركيا سائرة في هذه القضية كما في القضايا الأخرى على السياسة الواقعية ، فلا هدف لها سوى مصالحه الخاصة بها ، ولا يشغل بالها غير المخاطر التي تواجهها "[1].

المطلب الثاني : موقف تركيا من حرب 1967 .

بدأت تركيا منذ النصف الثاني من الستينات تعيد النظر في سياسة الانحياز المطلق للكتلة العربية تحت تأثير قيام الولايات المتحدة المريكية بسحب صواريخ جيوبيتر النووية من تركيا كجزء من الصفقة التي وضعت نهاية الأزمة الكوبية ، وبفعل رسالة "ليونيد جنسون" لأنقرة في عام 1964 والتي عبر فيها الرئيس الأمريكي عن رفضه دعم الموقف التركي تجاه قبرص ، هذا دفع تركيا إلى إعادة النظر في العلاقات الدولية وأنها مجرد ورقة في التدافع السوفياتي الغربي [2]، طرأت تغييرات جذرية على السياسة الخارجية التركية نحو الوطن العربي منذ عام 1964 ، وذلك نتيجة الأزمة القبرصية[3]، ورغبة تركيا في نيل التأييد العربي في صراعها مع اليونان ، ومع دخول الحركة القومية العربية إثر انهيار الوحدة بين مصر وسوريا المحاذية جغرافيا لتركيا مرحلة من الاعتدال السياسي ، حيث طرأ تحسن على العلاقات العربية التركية [4]، إذ أدرك القادة الأتراك أنه في توطيد أواصر الصداقة مع الوطن العربي خدمة لمصالح تركيا القومية [5].

[1]- يسري عبد الرؤوف ، يوسف الغول ، مرجع سابق ، ص 17.

[2]- صدام أحمد سليمان ، مرجع سابق ، ص 21.

[3]- محمد عبد العاطي التلولي ، مرجع سابق ، ص 16.

[4]- حبيطة لخضر ، مرجع سابق ، 31.

[5]- محمد عبد العاطي التلولي ، مرجع سابق ، ص 16.

ففي ربيع عام 1967 بدت معالم انفجار حرب جديدة بين الأقطار العربية والكيان الصهيوني ، عندها بذلت الأقطار العربية من أجل دفع الحكومة التركية لاتخاذ موقف واضح من الصرع العرب الصهيوني ، وقبل نشوب العدوان الصهيوني على الوطن العربي قام كل من سفيري العراق وليبيا في زيارة خارجية تركيا في 23 مارس 1967 ، إذ طالب الحكومة التركية مساندة العرب في حالة قيام حرب مع الكيان الصهيوني [1].

والجدير بالذكر أنه حدثت مظاهرات في تركيا في ذلك الوقت احتجاجا على الموقف الإسرائيلي ضد مصر والأقطار العربية [2]، وبهذا الخصوص انقسم الرأي العام التركي في الصحافة التركية بعد حرب 05أكتوبر 1967 إلى قسمين : اليسار الذي وضع المسؤولية على تركيا لأنها أصبحت هي الحارسة للمصالح العربية ضد العرب ونتيجة لذلك قامت مصر بمساندة مكاريوس ، أما القسم الثاني فقد اتسم بعدم ارتياحه عن العرب بسبب المساندة السوفياتية للعرب التي دفعت تركيا إلى التورط في الحرب العربية الصهيونية .

وبعد حرب أكتوبر عارضت تركيا ضم الراضي العربية بالقوة من قبل الكيان الصهيوني ورفضت تركيا تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ، ونادت بانسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية وصوتت بجانب المشروع السوفييتي في الأمم المتحدة [3].

ويمكن القول إن موقف تركيا المعارض لاحتلال إسرائيل الأراضي العربية عام 1967 ، لم يكن هروبا عن سياستها التقليدية المؤيدة لإسرائيل، إنما ظهرت بوادر التحسن في العلاقات التركية العربية ، بعد الاعتراف العربي بالقرار 242 الذي يعترف بإسرائيل كدولة أي أن التحول الفعلي من الجانب العربي لا تركي وكلما مالت المواقف العربية إلى الاعتدال كان الحضور التركي في العالم العربي أكثر قبولا وقد وصف أحد الكتاب هذه الفترة بأنها الدبلوماسية في أفضل حالاتها،

[1]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 117.
[2]- هدى درويش ، مرجع سابق ، ص 257.
[3]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 121.

حيث تمكنت تركيا من الأعراب عن مشاعرها الودية نحو الدول العربية المعنية بحرب 1967 من غير أن تسخط إسرائيل[1]، فتركيا اتبعت سياسة مزدوجة تجاه العرب والكيان الصهيوني [2].

وقد أعلنت الحكومة التركية على لسان وزير خارجيتها -آنذاك- أن تركيا لن تسمح باستخدام التسهيلات الدفاعية " القواعد العسكرية " التابعة لحلف شمال الأطلسي " المجودة في تركيا ضد الأقطار العربية ، وأخذت تركيا موقف إيجابيا عند عرض القضية العربية في الأمم المتحدة ، إذ وافقت الحق العربي في هذا المجال ، ورفضت ضم الأراضي العربية بالقوة من الكيان الصهيوني [3].

ومن جانب آخر أبدى وزير الخارجية التركي في كلمة ألقاها أمام مجلس الأعيان التركي عن رغبته في التقارب مع الأقطار العربية ، وأعلن وزير الخارجية التركي في 1967/10/10 : "لا ترغب تركيا بسيطرة إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة "[4]، أثناء الحرب طالبت تركيا بوقف القتال بناءا على قرارات الأمم المتحدة وعلى الرغم من هذا استمرت إسرائيل في عملياتها الحربية وفي ذلك الوقت قدمت تركيا المساعدات الغذائية إلى مصر (150000) دولار ، الأردن(250000) مليون دولا ر، وسوريا (100000) دولار وذلك تعبيرا عن تعاطفها وصداقتها للبلاد العربية [5]،إن تقارب تركيا مع الأقطار العربية كان خطوة منطقية في المدة الواقعة بين 1964 – 1967 ، بسبب وضع حد للعزلة والبحث عن الدعم والمساندة للقضية القبرصية بين شعوب العالم الثالث [6]، وفي 1967/07/29 ، تم عقد لقاء في طهران ضم رؤساء دول كل من إيران ، تركيا ، باكستان ، للتباحث حول أزمة الشرق الوسط ، وقد انتهى الرأي في هذا الاجتماع بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية، أما الرأي العام التركي فإنه وقف مع

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 32.
[2]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 121.
[3]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 119.
[4]- المرجع السابق، المكان نفسه.
[5]- هدى درويش ، مرجع سابق ، ص 256.
[6]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 119.

العرب في قضيتهم ، و فيما يخص بحزب الشعب الجمهوري فإنه أكد على وقوف الحكومة بجانب الحياد ، أما اليسار التركي فإنه عد إسرائيل بمثابة دولة إمبريالية إذ أيد العرب في كفاحهم ضد الإمبريالية [1].

المطلب الثالث : موقف تركيا من حرب 1973.

في سنتي 1970و 1971 صوتت تركيا لصالح القرارات المعارضة لضم إسرائيل لكل من القدس ومرتفعات الجولان [2]، فقد بدأت السياسة الخارجية التركية منذ السبعينات بالميل نحو الأقطار العربية وقد تجلى ذلك بوضوح في حرب أكتوبر 1973 [3] وكان هناك نشاط دبلوماسي كبير في تركيا ، عندما نشبت الحرب العربية الصهيونية 1973، إذ اجتمع سفراء مصر وسوريا مع " بايولكن " وزير خارجية تركيا وقد طلبوا منه إعلان تأييد تركيا ضد الكيان الصهيوني ، وفي اليوم التالي من هذا اللقاء أكد السفراء العرب في أنقرة رغبتهم في مساعدة تركيا على تحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الصهيوني ،وفي الوقت نفسه أصدر القناصل العرب في اسطنبول بيانا مماثلا لاجتماع سفراء العرب في أنقرة .

عرضت تركيا في 06أكتوبر 1973 لسوريا استخدام مينائها الذي يقع على الساحل الجنوبي من تركيا بغية تلقي المساعدات من دول العالم الثالث[4]، وأعلنت تركيا في 10 أكتوبر 1973 من أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية مستحيل القبول ولا يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال اتخاذ طلبات الدول العربية في الاعتبار [5]، وقد سلم سفير سوريا في 11أكتوبر 1973 رسالة إلى فخر الدين كورتورك رئيس جمهورية تركيا وقتئذ عن رئيس جمهورية سوريا

[1]- هدى درويش، مرجع سابق، ص 257.

[2]- محمد بلعابد ،، مرجع سابق ، ص 21.

[3]- مراد فول ، مرجع سابق ، ص 96.

[4] - -Nedim Yalansiz , « Turkish.medle east Relations in the cold war era and the great pouvrs » , history studies , volume4, issue2, july 2012 , p 400.

[5]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص ص 125 – 126 .

يطلب منه دعما في الوقت نفسه قابل السفير العراقي في أنقرة وزير خارجية تركيا مطلبا إياه بموقف أكثر حيوية وطلب لقاء كورتورك [1]،وعليه ظل التوتر قائما حيث لم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها في الحلف الأطلسي خلال حرب 1973 لتزويد إسرائيل بالسلاح وسمحت للطائرات السوفياتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها إلى مصر لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب [2].

أما بالنسبة لموقف الرأي العام التركي فنرى أن الأنباء المتعلقة بحرب أكتوبر أخذت الصدارة في الصحافة التركية ، على الرغم من انشغال الأحزاب التركية بالحملات الانتخابية العامة، إذ أن مصر وسوريا قد أعلنت الحرب على الكيان الصهيوني من خلال رفضه تطبيق قرار مجلس الأمن 242 والصادر في 22 نوفمبر 1967[3].

أما لأحزاب السياسية فإنها عبرت في هذه المدة عن دعمها للقضية العربية إبتداءا من أن الأحزاب اليسارية المتطرفة كالموالين إلى اليمين المتطرف بالنسبة لليسار التركي، يرمز العرب عندهم الكفاح ضد الإمبريالية الغربية أما بالنسبة للقوميين الأتراك فيرون العرب أبطالا لحركة عدم الانحياز [4].

تميزت المرحلة التي تلت حرب 1973 بين العرب وإسرائيل باعتدال المواقف العربية من جهة وبظهور العرب كقوة اقتصادية نفطية أساسية وذات تأثير عالمي من جهة أخرى ، ويمكن فهم الموقف التركي الإيجابي كانعكاس للوضع العربي القوي ، الذي نتج عن حرب عام 1973 ، كما يمكن تفسير هذا الموقف برغبة أنقرة كسب التأييد العربي إلى جانبها بعد احتلال قواتها شمال قبرص في عام 1974 ، وأشهر هذا الدعم التركي العربي الصلح الثنائي ين مصر وإسرائيل وبعدها جاء اعتراف مصر وهي أكبر الدول العربي وأقواها سنة 1979 بإسرائيل يسهل عودة أنقرة إلى علاقة

[1]- يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص 18.

[2] - أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 126 .

[3]- يسري عبد الرؤوف يوسف الغول ، مرجع سابق ، ص 18.

[4]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 126 .

أكثر توازنا بين الجانبين العربي والإسرائيلي [1]، وبالتالي لم يكن بالإمكان توقع إجراءات جدية جوهرية لدعم الأقطار العربية لأن مثل هذه الإجراءات من وجهة نظر الأتراك تكون موجهة ضد الكيان الصهيوني ، في الوقت الذي أكد فيه الأتراك تبني سياسة الحياد في المنطقة وإن هذه الإجراءات تتعارض ووجود تركيا في الأحلاف الغربية التي تؤيد السياسة الصهيونية[2].

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 33.

[2]- أحمد نوري النعيمي ، مرجع سابق ، ص 125.

المبحث الرابع :تأثير نهاية الحرب الباردة على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

كانت تركيا ، نهاية الاتحاد السوفييتي جزء من إستراتيجية غربية ذات هدف واحد محدد ، مواجهة الخطر الشيوعي ،ومع زوال هذا الخطر شهد المحيط الجيوسياسي لتركيا جملة من التطورات و التحولات دراماتيكية كاشفا في الوقت نفسه آفاقا جديدة للتحرر أمام أنقرة ، ما حول تركيا إلى ساحة مفتوحة لشتى الاحتمالات ،كذلك إلى قوة قادرة على التأثير فيما يتصل بمحيطها الإقليمي من قضايا ومشكلات المستجدة .

المطلب الأول : موقف تركيا من الصراع العربي الاسرائيلي في فترة (1990-2002):

انهي انقضاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي الدور التركي التقليدي كلاعب أساسي أطلسية ضد الشيوعي ، لكنه لم ينهي أهميته بل يمكن القول إن الدور التركي أصبح كواجهة الآن أكثر أهمية وشمولية وتعقيدا ، مما كان عليه كما في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، كذلك في الشرق الأوسط[1]، ففي العامين 1990و 1991 توالت المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية لتفتح آفاقا واسعة أمام التوجهات التركية الجديدة مستندة إلى المرتكزات التالية : مركز تركيا في الجماعة الأوربية والحلف الأطلسي ومطامعها الإقليمية ورؤيتها لمجال حيوي جديد في آسيا الوسطى ، وضعف المجموعة العربية وضعف أمنها القومي ومطامع تركيا في مياه النهرين الدوليين دجلة والفرات ، ومشكلاتها الحدودية مع سوريا وإيران والعراق والتسوية المحتملة للصراع العربي الإسرائيلي [2]، جميع هذه المتغيرات حررت تركيا من الالتزام بقواعد حسن الجوار ، وركزت على مصالحها الخاصة ، ووجدت أن إسرائيل هي الأقرب إلى مصالحها [3].

---

[1]- محمد نور الدين ، **"تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات "**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر ، 1997 ، ص 237.

[2]- هيثم الكيلاني ، **"البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية ، التركية الإسرائيلية"** ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 1997 ، ص 122.

[3]- هدى درويش ، مرجع سابق ، ص 140.

في أزمة الخليج التي انفجرت عام 1990 – 1191 ، قامت تركيا تماشيا مع قرار مجلس الأمن رقم 661 الذي يقضي بفرض الحضر الاقتصادي على العراق بسبب حربها مع الكويت بإغلاق خط الأنابيب العراقي التركي الذي كان ينقل قدرا كبيرا من الصادرات العراقية للنفط،كما أوقفت تجارتها مع العراق إلى جانب السماح للقاصفات الأمريكية باستخدام قاعدة (أنجرليك) الجوية، وفي هذه الحرب فقدت تركيا عائدا كبيرا لها بسبب إغلاق خط الأنابيب وارتفاع أسعار النفط ، ولقيت خسارة فادحة في اقتصادها قدرت بسبعة ملايين من الدولارات[1]،مشاركة تركيا بالتحالف الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العرق عام 1991 كان لإثبات الأهمية الإستراتجية لتركيا في منطقة الشرق الوسط ، وبالتالي تعتبر تلك السياسة تجاوزا لأهم مبادئ السياسة التركية الخارجية في الفترات السابقة والقائمة على الانعزالية وعدم التدخل في الشؤون الدولية ، وهذا ما اكد عليه الباحث التركي سولي أوزال حينما قال : "فيم تتعرض تركيا لأعمق أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية خلال الفترة الجمهورية تجد أنقرة نفسها متورطة في شؤون الشرق الوسط بكثافة وحدة غير مسبوقين"[2]، ولاحقا قامت تركيا بإعلان عن استعدادها لاستضافة أي مؤتمر لحل القضية الفلسطينية ، وعبرت عن ترحيبها ودعمها لمؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام 1991 .

ويعزي هذا التحول الانفتاحي في الموقف التركي إلى العديد من المتغيرات التي أثرت على السياسة التركية ، منها انهيار الاتحاد السوفييتي ،وزوال الخطر الشيوعي وظهور جمهوريات تركية جديدة محيطة بتركيا مثل : (القبارصة الأتراك ، أذربيجان ، تركمنستان ، أوزبكستان ، كازخستان، قيرغزستان)[3].

[1]- هدى درويش ، مرجع سابق ، ص 140.

[2]- هانس كريمر، **"تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"** ، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: العبيكان للنشر ، 2001 ، ص 125.

[3]- سمر محمود محمد حسان ، **"الدور التنموي لتركيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، (2002 – 2010)"** ، مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2012، ص 24.

علاوة على ذلك، تفرد الوليات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها تركيا في السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، وما نتج عن ذلك من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية [1]،فقد رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في نوفمبر 1991 بانعقاد مؤتمر مدريد وعده خطوة على طريق السلام مذكرا بأن الحل الوحيد هو الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام[2]، وفي العام نفسه قامت بإرسال باخرة إلى فلسطين تحمل مئة طن من السكر في فبراير 1991، وتبعتها باخرة أخرى في ماي 1991 تحمل مساعدات مختلفة [3]، بالإضافة إلى هذا تميزت الفترة الواقعة بين 1990 – 1993، بالوقوف التركي الكلي إلى جانب الغرب، حيث أعادت تركيا علاقاتها بإسرائيل في أواخر 1990 ورفعت مستوى تمثيلها الدبلوماسي عام 1991 ، وتطور التعاون في المجال المائي ، بالإضافة إلى توقيع على وثيقة بشأن مبادئ التعاون بين وزارة الدفاع التركية ووزارة الدفاع الإسرائيلية في العام 1992 ، وفي العام نفسه أقيم احتفال الدولتين بذكرى مرور 500عام على الهجرة اليهودية إلى الدولة العثمانية هربا من التعذيب والقتل في أوربا [4].

في عام 1993 أحدث اتفاق أوسلو " الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في سبتمبر 1993 العديد من ردود الفعل سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، فعلى صعيد الموقف التركي رحبت تركيا بتوقيع الاتفاقية والبدء في العملية السلمية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، بهدف تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي ، حيث شكلت العملية السلمية حسب وجهة النظر التركية [5]، مخرجا لها من سياسة الحذر والحرص التي كانت تنتهجها في فترة الخمسينات وأواسط الستينات ، وفي هذا الإطار يقول هانتس كرايمر :"إن اتفاقية أوسلو شكل عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل " ،كما أدى اعتراف المنظمة بإسرائيل إلى تقليص

[1]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 24.
[2]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 38.
[3]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 28.
[4]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 36.
[5]- هانس كرايمر ، مرجع سابق ، ص 225.

ضرورة إتباع موقف شديد الحرص على الموازنة بين الدول العربية وإسرائيل ، فالتحسين الحذر للعلاقات الثنائية الذي كان منذ عدد من السنوات أمكن قلبه إلى عملية تطوير سريع لسلسلة طويلة من أشكال التعاون الواسع وبعيد المدى على مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية [1].

وفي مارس 1993 تم إنشاء مجلس الأعمال التركي الإسرائيلي وفي أكتوبر من العام نفسه قامت الدولتان بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة للتعامل مع التهديدات الإقليمية مثل الإرهاب والأصولية ، وكذلك تعزيز تعاونهما العسكري ، والاستخباري في وجه سوريا وإيران والعراق ، وكذلك شهد شهر نوفمبر من العام نفسه زيارة أول وزير خارجية تركي "حكمت تشيتين " لإسرائيل [2]، وقد توج هذا التعاون بين البلدين بزيارة رئيس الدولة الإسرائيلي (عازار وايزمن) ووزير الخارجية الإسرائيلي " شيمون بيرس لتركيا في 25 فبراير 1994 من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والعسكرية ، كذلك قامت رئيسة الوزراء التركية " تانسو تشيلر " بزيارة إسرائيل في 31 مارس 1994 وقعت من خلالها على العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية [3].

وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة لتركيا مع إسرائيل في ذلك الوقت استمرت تركيا في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للقضية الفلسطينية، حيث تفاجأت إسرائيل بشكل كبير حينما قامت " تانسو تشيلر " رئيسة الوزراء التركية بزيارة بين الشرق في القدس خلال زيارتها لإسرائيل في عام 1994 واجتماعها بوفد فلسطيني برئاسة "فيصل الحسني"[4].

وفي أعقاب التوقيع على الاتفاقية العسكرية والأمنية في فبراير 1996 قام رئيس الجمهورية التركية "سليمان ديميريل" بزيارة إسرائيل تم خلالها التوقيع على اتفاقية تجارة حرة [5]، وفي أعقاب

[1]- هانس كرايمر ، مرجع سابق ، ص 225.
[2]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 37.
[3]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 33.
[4]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 38.
[5]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 33.

الاتفاقية العسكرية نفت تركيا أن تكون موجهة ضد أي بلد عربي أو غير عربي (إيران) في المنطقة، ففي 1996/04/09 صرح وزير الخارجية التركي : " أن أنقرة ليست في حاجة لمساعدة إسرائيل على ضرب سوريا وليست لديها الرغبة والنية في ذلك ، واتفاقية التعاون العسكري التي وقعتها تركيا مع إسرائيل لا تعتبر معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سوريا أو إيران وإنما تهدف إلى قيام إسرائيل بمساعدة تركيا على تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية (الشبح) وتبادل الخبرات في مجالات العسكرية [1].

بلغت ردود الفعل العربية المعارضة للاتفاق بين تركيا وإسرائيل ذروتها مع البيان الختامي لقمة رؤساء وملوك الدول العربية ، التي انعقدت في القاهرة يومي 22 و23 جويلية 1996 والذي أعرب عن القلق من الاتفاق المذكور ودعوة تركيا إلى إعادة النظر به بما يمنع المساس بأمن الدول العربية ، وجاء الموقف الفلسطيني معايرا للمواقف العربية ، حيث يرى فؤاد ياسين-ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة- أن وجود علاقات جيدة لتركيا مع إسرائيل ومع الفلسطينيين يساهم في تحقيق السلام في المنطقة [2].

زيادة على ما عبر عنه الرئيس الفلسطيني السابق "ياسر عرفات" أثناء زيارة الرئيس التركي "سليمان ديميريل" إلى غزة في 1999 عن الموقف الرسمي الفلسطيني بتأكيده على أهمية وضرورة الدور التركي وخاصة ما يقوم به الرئيس "سليمان ديميريل" شخصيا للحفاظ على عملية السلام [3].

وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000 زادت موجات التعاطف مع الفلسطينيين في الشارع التركي ، واتسم الموقف التركي من انتفاضة الأقصى باستخدام لهجة قاسية في توجيه الانتقادات إلى إسرائيل من خلال التصريحات التي أطلقتها على السياسة الإسرائيلية ووصفها أعمال القتل التي تقوم بها إسرائيل "بالإبادة الجماعية"، والمرتبطة تاريخيا ومعنويا بما اقترفه هتلر تجاه اليهود.

[1]- هيثم الكيلاني ، مرجع سابق ، ص 121.

[2]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 39.

[3]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص ص 34 – 35 .

كما أدان الرئيس التركي –آنذاك- نجدت سيزر ، الأعمال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ووصفها بأنها عنف واستفزاز[1]، وترجمة لهذه المواقف صوتت تركيا في ديسمبر 2000 بالموافقة على قرار مجلس الأمن رقم 1322 والذي نص على: "شجب التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم الشريف في القدس في 28 ديسمبر 2000 وأعمال العنف التي وقعت بعد ذلك في الحرم و في جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967 مما أسفر عن استشهاد أكثر من 80 فلسطينيا [2]".

وبعد فشل قمة كامب ديفيد التي حدد موعدها في 11 جويلية 2000 بالولايات المتحدة الأمريكية التي جمعت "ايهود بارك" و"كلينتون" و"ياسر عرفات"، والتي كان براك لا يريد منها السلام بل يرد حشر عرفات في زاوية لا يستطيع معها إلى رفض سلسلة الاقتراحات غير المقبولة مثل إنشاء كنيست في حرم المسجد الأقصى ، ووفقا لهذا الاقتراح سوف تقسم منطقة الحرم القدسي الشريف أفقيا بين المسلمين واليهود [3].

أما فيما يتعلق بالموقف التركي من حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مقره بمدينة رام الله في مارس 2002 فقد قال رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد : ياسر عرفات هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ومن المؤسف حقا أن يتعرض لهذا الهجوم [4].

المطلب الثاني : مواقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي من الفترة (2002- 2009).

شهدت العلاقات العربية التركية تطورات مهمة على مختلف المستويات بعد عام 2002، على الرغم مما مرت به من مراحل ضعف على كافة المستويات ، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا طرأ تحول على السياسة التركية في تعاملها مع القضايا العربية عامة

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 41.

[2]- مجلس الأمن ، موجز العمال السنوي عن الموقع الإلكتروني :
http://www.un.org/arabic/sc/roundup/2000/intro.html .Consulte le 15/02/2015.

[3]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 41.

[4]- المرجع نفسه، المكان نفسه.

والصراع العربي الصهيوني خاصة ، وتجلى ذلك من خلال المواقف والتصريحات والمبادرات الدبلوماسية والإجراءات العملية التي قامت بها تركيا على الصعيد الإقليمي والدولي وذلك تجسيدا للمبادرة الدبلوماسية التي تنتهجها تركيا من أجل تنفيذ توجهات سياسية الخارجية الانفتاحية على العالم العربي والإسلامي .

وقد سعى حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه لطمأنة الداخل والخارج ،حيث أظهر قادة الحزب خطابا تصالحيا أعلن فيه احترامهم للنظام العلماني ،كما حرصوا على كسب ود قادة الجيش بالرغم من محاولات العسكر الحيلولة دون تمكين الحزب من المشاركة في الانتخابات ،وقد صرح "أردوغان" أنه تخلي عن أفكاره السابقة حين كان عضوا قياديا في حزب الفضيلة بزعامة أربكان، أما "عبد الله غول"، فلقد نفى "تهمة " أن تكون لديه أجندة إسلامية وأعلن انهم ليسوا إسلاميين وإنما أعضاء في حزب محافظ وغاية ما يمكن أن يوصفوا به أنهم ديمقراطيون مسلمون مثل الديمقراطيين المسيحيين في أوربا [1].

منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة انتقلت العلاقات العربية التركية من حالة توتر إلى حلة التقارب[2].

أبدت تركيا في أوت 2003 مشروع قرار يدين إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري وانتقد رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" اغتيال الشيخ أحمد ياسين واصفا الاغتيال بأنه عمل إرهابي ، وفي ماي 2003 ، رفض أردوغان قبول دعوة لزيارة إسرائيل قائلا : "إنه لا يمكن لأي سياسي تجاهل مشاعر الغضب الشعبي من ممارسات شارون وحكومته ضد الشعب الفلسطيني ،كما اتخذ خطوة غير متوقعة بسحب السفير التركي من إسرائيل للتشاور وأعلن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية، وتعيين سفير بدلا من قنصل لدى السلطة ، وقبل هذا رفض استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيريل شارون" في مطار أنقرة ، كما رفض طلبات زيارات للعديد من الوزراء المسؤولين الإسرائيليين إلى تركيا ، فضلا عن تأجيل زيارة كانت مقررة

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 124.

[2]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 84.

لوزير خارجيته "عبد الله غول" ، إلى "تل أبيب" لما يقارب العام ، وكان الحرص التركي واضحا عند إتمام هذه الزيارة على أن يقوم "عبد الله غول" بزيارة إسرائيل والمناطق الفلسطينية تأكيدا على دعم تركيا للمواقف الفلسطينية [1].

وفي بيان صادر عن المركز الصحفي برئاسة الوزراء التركية في 09/جوان 2003 ، أعرب رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" عن مساندة الحكومة التركية لخارطة الطريق ،وفي الوقت ذاته اتصل هاتفيا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيرييل شارون" مؤكدا على أن حكومته عازمة على تطوير علاقاتها مع إسرائيل ، وتنشيط التعاون في مختلف المجالات بين البلدين ، معربا عن ارتياح تركيا للنتائج التي أسفرت عنها مؤتمر شرم الشيخ والعقبة ، والجدير بالذكر أن قمة شرم الشيخ ركزت على سبل محاربة الإرهاب وخاصة الإرهاب الفلسطيني وكيفية البدء بتنفيذ خارطة الطريق [2].

هذه المواقف المتضاربة في السياسة التركية تدل على التصورات الجديدة للسياسة التركية نحو إقامة علاقات جيدة مع جميع الأطراف الإقليمية من أجل القيام بدور الوسيط، مترجمة بذلك أهم مبادئ السياسة الخارجية التركية التي وضعها حزب العدالة والتنمية المتمثلة بسياسة تعدد الأبعاد حفاظا على المصالح التركية .

في ماي 2004 قامت القوات الإسرائيلية باجتياح مدينة رفح وفرضت عليها حصارا ، وعزلتها عن باقي محافظات قطاع غزة في عملية أطلق عليها اسم "قوس قزح " أدت العملية العسكرية إلى استشهاد 58 فلسطينيا بينهم 12 من الأطفال وإصابة 200 مواطنا بجروح [3]، وعلى إثر ذلك توالت ردود الأفعال الفلسطينية والعربية والدولية المنددة بالعدوان الإسرائيلي ، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي في 19 ماي 2004 قررا يدين إسرائيل على قتل المدنيين الفلسطينيين في منطقة رفح، وأضاف بيان المجلس : " يساوره بالغ القلق إزاء ما قامت به إسرائيل

---

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص ص 124 - 125.

[2]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 48.

[3]- تقرير بعنوان :"**نكبة رفح الجدية ، الفترة 13 – 14 /05/ 2004**" ، المركز الفلسطيني لحقق الإنسان ، عن الموقع :
http://www.chrgaza.org/files /reports/arabic/rafah.html consulté le 15/01/2015.

مؤخرا من تدمير للمنازل في مخيم رفح للاجئين مطالبا إياها ضرورة التزام إسرائيل بعدم هدم المنازل في مخالفة للقانون الدولي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستخدم الفيتو ضد مشروع القرار وامتنعت عن التصويت نظرا لفداحة المجزرة علاوة على ذلك وصفت منظمة العفو الدولية عمليات هدم المنازل بأنها ترقى إلى مستوى جرائم حرب حسب اتفاقية جنيف الرابعة [1].

أما على صعيد ردة الفعل التركية ، فقد وصف رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" ، السياسات الإسرائيلية بأنها : " إرهاب دولة " وأضاف : " إن ما فعلتموه في رفح هو قتل جماعي للفلسطينيين ومن لم تقتلوه هدمتم بيته ، وفي هذا إرهاب ، ولا أجد كلمات أخرى أصفه بها ، إن إسرائيل دفنت العروض التركية للوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين "[2].

جاءت ردة الفعل الإسرائيلية على تلك التصريحات من خلال بيان صدر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية وصفت فيه التصريحات التركية بتصريحات مؤسفة ، وعلى الرغم من ذلك قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة إلى إسرائيل في 2005 وضح فيها عن الموقف التركي من خلال قوله : " علاقاتنا الطيبة مع إسرائيل لا تمنعنا من توجيه انتقادات صريحة ...أتمنى أن تضيف زيارتي دفعة جديدة لعلاقتنا" ، أما وزير الخارجية الإسرائيلي " سيلفيان شالوم" فرد عليه قائلا : " بإمكان تركيا أن تكون جسرا لعلاقاتنا مع العالم العربي " ، وبالتالي هذا يبرهن على أن العلاقات الإسرائيلية التركية لن تتأثر بالانتقادات خاصة أنه تم في هذه الزيارة مناقشة تعزيز التنسيق الاستخباراتي، والعلاقات الاقتصادية والعسكرية، وهذا يؤكد حرص تركيا وإسرائيل على المحافظة على العلاقة الإستراتيجية التي تربطهما [3].

---

[1]- نص قرار مجلس الأمن 1544 ، المركز الفلسطيني للإعلام على الموقع :
http://www.palestine.info.com/arabic/palestoday/report2004/makaz/page3.html

[2]- أحمد السمان ، **"مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوربي"** ، مركز لدراسات السياسية والإستراتيجية عن الموقع الإلكتروني : http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/01/ct.rizz.html consulté le 15/01/2015

[3]- شارون سعيد جدا بزيارة أردوغان إلى إسرائيل ،موقع العرب نيوز على الموقع الإلكتروني
:http://www.alarabnews.com/show2.asp ?newld16399&pageid=26&partid=1

شهدت بداية 2006 حدثا غير مسار القضية الفلسطينية وذلك بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية واستلامها للحكومة بصفة منفردة ، بعد سنوات من سيطرة حركة فتح عليها ، وقد مثل ترحيب حكومة حزب العدالة والتنمية بفوز حركة المقاومة الاسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية تم تشكيلها لحكومة تحديا لحكومة "حزب العدالة والتنمية" بفوز حركة حماس كان اختيار الشعب الفلسطيني ، وقد علق "أردوغان" رئيس الوزراء التركي بعد فوز حماس بالانتخابات 2006 بيوم واحد فقط أنه يجب احترام قرار الشعب الفلسطيني سواء أعجب ذلك الأطراف الدولية أم لا [1].

خلال العدوان الإسرائيلي ضد لبنان من نفس العام راح الرأي العام التركي يركز أكثر فأكثر على العنف المدمر للعمليات الإسرائيلية أكثر من اهتمامه بالسباب التي أدت إلى انفجار النزاع في جنوب لبنان، ومع قوة الاحتجاج الشعبي التي لم يشهد العالم العربي مثيلا لها ، راحت قيادة حزب العدالة والتنمية يصعد مواقف التنديد بإسرائيل ، تحدث "أردوغان" في اجتماع طارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا محذرا من ان حرب لبنان يمكن أن تقود إلى صدام حضارات ، الخطاب التركي المناهض لأعمال إسرائيل في الحرب ضد حزب الله تناول أيضا حلفاء إسرائيل الرئيسيين لولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وكان مرد ذلك تكتيكات المماطلة التي اعتمدتها واشنطن ولندن خصوصا في الأمم المتحدة بأمل منح إسرائيل المزيد من الوقت للقضاء على القدرة العسكرية لحزب الله على الأرض ، وهكذا فإن وزير الخارجية التركي في حينه "عبد الله غول" ، حذر من عدم تحرك الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الهجمات الإسرائيلية قد يضر بالجهود لدفعه عمليات الإصلاح الديمقراطي في بلدان الشرق الوسط .

وفي النهاية ساهمت تركيا فعلا في البونيفيل المعزز في جنوب لبنان تحت سقف الشرعية الدولية التي يوفرها القرار 1701 وكان الحصول على موافق الأطراف المعينة بوقف إطلاق النار[2].

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 132.

[2]- ميشيل نوفل ،مرجع سابق ، ص ص 81 – 82.

وعلى إثر التدهورات التي حصلت في المنطقة وقصور الأطراف الإقليمية في تنشيط مسارات السلام العربية الإسلامية ، برز الدور التركي كوسيط في مسارات الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث لعبت تركيا دور الوسيط في المفاوضات السورية الإسرائيلية في أفريل 2007، وذلك لإحلال السلام في المنطقة ، رغم أن الهدف الرئيسي من رعاية هذه المفاوضات هو إبعاد النفوذ الإيراني في المشرق العربي، كما لعب الضعف العربي دورا في تسريع تقبل الدور التركي ، وفي السياق الإسرائيلي أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "إيهود براك" أثناء زيارته لتركيا في فبراير 2007 رغبة إسرائيل في أن ترى تركيا البلد المسلم وسيطا بينها وبين الدول المسلمة التي ليست لها علاقات مع إسرائيل وقال أولمرت : " أن لتركيا دورا مهما من الممكن أن تقوم به لتغير مواقف القوى الراديكالية في المنطقة [1].

وبعد هذا بدأ الهجوم العسكري على قطاع غزة في 37 ديسمبر 2008 ، و استمر حتى 18 جانفي 2008 ، ولعبت تركيا دورا مباشرا وفاعلا ووجهت انتقادات شديدة لإسرائيل وحملتها مسؤولية العدوان على قطاع غزة ، وصفته بأنه غير إنساني وظالم وغير مقبول ، وأنه ضربة لمبادرة السلام العربية الإسرائيلية [2]، وبعدها وجه أردوغان انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في الملتقى الاقتصادي العالمي بدافوس انسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ، يوم 29 جانفي 2009 ، وعند عودته فجر اليوم التالي إلى مطار اسطنبول الدولي وجد "أردوغان" في استقباله عشرات الآلاف من مواطنيه مشيدين بموقفه في دافوس ورافعين شعارات التأييد للقضية الفلسطينية [3].

[1]- محسن محمد صالح، **"التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007"**، بيروت: مركز الزيتونة للاستشارات،2008، ص ص 204 – 205.

[2]- حبيطة لخضر ، مرجع سابق ، ص 154.

[3]- صدام أحمد سليمان الحجاحجة ، **"دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة ، 2002 – 2010"** ، مذكرة ماجستير جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011 ، ص ص 107 – 108.

المطلب الثالث: مواقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي 2010 – 1014.

في 21ماي 2010 قامت القوات الإسرائيلية بالاعتداء على سفينة مرمرة التركية في المياه الإقليمية التي كانت نقل مجموعة من نشطاء السلام معظمهم من الأتراك الساعين إلى دخول غزة التي تعيش في ظروف الحصار منذ عام 2009 ، إذ قامت مجموعة من القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية بتنفيذ إنزال جوي على كبرى السفن مرمرة التركية ، التي كانت تحمل أكثر من عشرة آلاف طن من المساعدات الإنسانية ، وقتل من جراء ه عشرة أتراك من الذين كانوا على متن السفينة وجرح آخرون ، وقد أثارت المجزرة ردود أفعال دولية على المستويين الرسمي والشعبي ، نددت جميعا بالجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين ، وطالبت بإجراء تحقيق دولي، وكان هناك تفكك واضح في مواقف الرباعية الدولية التي طالبت معظم أطرافها بإنهاء الحصار ، بينما وجد الأمريكان والإسرائيليين أنفسهم معزولين عالميا، غير أن الزخم العالمي سرعان ما تم امتصاصه وإضعافه [1].

أما الموقف التركي فقد ندد بهذا الاعتداء ووصلت العلاقة لتركية الإسرائيلية إلى حد القطيعة الدبلوماسية، وذلك لأن هذا التورط الإسرائيلي فاقم التوتر في العلاقات بين البلدين ، ومثل نقطة تحول مفصلية في تاريخ علاقتهما، فقد اتسم الموقف التركي اتجاه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية بالتصريحات و الانتقادات القاسية ، إضافة إلى اتخاذ قرارات حاسمة وواضحة وذلك من خلال إلغاء الصفقات العسكرية المطالبة برفع الحصار عن غزة وتشكيل لجنة تحقيق دولية[2].

اتخذت تركيا مجموعة من الإجراءات الصارمة سواء كان ذلك على التصريحات الرسمية ، أو من خلال تحركاتها الدولية في مجلس الأمن، فعلى مستوى الخطاب الرسمي التركي وجهت تركيا على لسان المسؤولين الرسميين انتقادات واسعة لإسرائيل .

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص 149.

[2]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 73.

حيث توجه "أردوغان" بكلامه إلى إسرائيل بالقول : " إن ترك الدم يجري لا يليق بالأمة التركية ولا بالشعب التركي ... مللنا كذبكم وأنصحكم أن بذلا تختبروا صبر تركيا ، فكما صداقتنا قوية فإن عداوتنا قوية بنفس القدر"، ووصف العدوان بأنه "إرهاب دولة وقرصنة" ، أما وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو"، فكان كلامه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إشارة إلى المعايير المزدوجة التي تنتهجها اتجاه العالم من جهة وإسرائيل من جهة أخرى قائلا : " من الناحية النفسية يشبه الهجوم على السفينة التركية هجمات 11 سبتمبر 2001 وعلى أمريكا لذا نتوقع تعاطفا كاملا معنا، الأمر هنا لا يتعلق بالاختيار بين تركيا وإسرائيل بل هو اختيار بين الصحيح والخطأ بين الشرعي وغير الشرعي[1]، وعلى صعيد الإجراءات العملية قامت تركيا بسحب السفير التركي من تل أبيب واستدعت السفير الإسرائيلي في تركيا ، وألغت مشاركة إسرائيل في ثلاث مناورات عسكرية مشتركة ، علاوة عل ذلك أعلنت أنها ستعيد النظر في العديد من الصفقات العسكرية الموقعة بين الطرفين ، وقرر مجلس الأمن تطبيق الاتفاقيات التابعة للصناعة الأمنية التركية تجميد ستة عشر مشروعا أمنيا تبلغ تكلفتها مليار دولار [2].

وعلى الصعيد الدولي ، توجهت تركيا إلى مجلس الأمن من اجل إصدار بيان يدين إسرائيل، توجت تلك المجهودات بإصدار مجلس الأمن بيانا في 01جوان 2010 ، جاء فيه أن المجلس يدين الأعمال التي نتجت عن ذلك بخسارة أرواح بشرية لا تقل عن عشرة وعن سقوط العديد من الجرحى، والبدء بلا تأخير بتحقيق محايد يتمتع بالمصداقية والشفافية ويتطابق مع المعايير الدولية ، ويطالب بالإفراج الفوري عن السفينة وكذلك المدنيين الذين تعتقلهم إسرائيل والسماح للدول المعنية باستعادة جثث الضحايا والمصابين عبر أجهزتها القنصلية [3].

[1]- سمير محمود محمد حسان ، مرجع سابق ، ص 73.

[2]- إسماعيل أبو هدية ، **"إسرائيل وأسطول الحرية"** ، شؤون الشرق الأوسط ، العدد 136 ، 2010 ، ص 173.

[3]- مجلس الأمن القومي يدين الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية ، فرانس24 على الموقع :

:http://www.france24.com/ar/20100601-un-securuty-countil-condemn-israel-and-flotilla.gazza.activist-impartial-univestgation. Consulte le 18/02/2015.

كما حددت تركيا ثلاثة أمور لعودة العلاقات التركية الإسرائيلية على لسان رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" ، منها رفع الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة .

استمرت تركيا في دعم قطاع غزة إنسانيا وإغاثيا عن طريق الكثير من المؤسسات التركية التي بدأت العمل في قطاع غزة ، وعن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني ، إلى أن شن الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الثاني على قطاع غزة في نوفمبر 2012.

وخلال الزيارة التي أجراها "أحمد داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا إلى قطاع غزة، أجرى لقاء مع رئيس الوزراء الفلسطيني "إسماعيل هنية" قال "داوود أوغلو" : "آلامكم آلامنا ومستقبلكم مستقبلنا اعلموا أن كل قطرة دم تراق هنا تولد جروحا كبيرة في قلوب 75 مليون إنسان يعيشون في الأناضول مؤكدا أن تركيا تقف في مواجهة الظلم الواقع على غزة ، وتطالب بالوقف الفوري للاعتداء الإسرائيلي على غزة ،و إنهاء الحصار الذي تفرضه إسرائيل عليها" .

وقد ظهر أثر الثورات العربية خلال الحرب على أعلى مستوى ولعل إسرائيل أرادت من وراء هذا العدوان اختبار النظام العربي الرسمي الذي حدث في بنيته تغييرا نوعيا بفضل توارث الربيع العربي التي أوصلت أحزابا إسلامية إلى الحكم في بعض الأقطار العربية مثل : تونس ومصر ، وهي أحزاب معادية للمشروع الصهيوني وللهيمنة الصهيونية والأمريكية في المنطقة[1].

وفي وقت لاحق من انتهاء الاعتداء على غزة ساندت تركيا وبكل قوة القرار الفلسطيني التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لنيل صفة دولة مراقب غير عضو[2] ، حيث طالب "أحمد داوود أوغلو" وزير الخارجية التركي يوم 09 أكتوبر 2012 برفع صفة فلسطين داخل الأمم المتحدة من مراقب إلى دولة مراقب غير عضو ، ونقلت وكالة الأناضول عن "داوود أوغلو" قوله:" إن مطلبنا في الوقت الراهن هو منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة " وبعد أن صوتت تركيا بالإيجاب بمنح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة ،كانت أول

[1]- ياسر بشير العشي ، مرجع سابق ، ص ص 159 – 160.

[2]- محمد كامل أبو فول ، "**مواقف تركيا من العدوان على** غزة" ، على الموقع :
www.noon.post.net/con,tent/3660 consulté le (19/04/2015).

المهنئين بعد حصول ذلك ، حيث هنأ الرئيس التركي عبد غول الريس الفلسطيني محمود عباس بالقرار [1].

وعلى إثر هذه الموقف الداعمة للقضية الفلسطينية قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" ، اعتذارا رسميا عن الهجوم على أسطول الحرية وذلك في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في 22 مارس 2010 ، إضافة للسماح بمرور البضائع لقطاع غزة، ودفع التعويضات للضحايا وقد أعلنت تركيا قبول هذا الاعتذار ،كما شدد "داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا في كلمته للقمة العربية العادية 24 التي انطلقت في 26 مارس 2013 في العاصمة القطرية الدوحة ، على أن الاعتذار الإسرائيلي لن يثني تركيا عن الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية، وأضاف "داوود أوغلو" وان تركيا دائما ملتزمة بالقضية الفلسطينية و تدعم إقامة سلام شامل وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالعودة لحدود 1967 ودعا إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها تجاه المجتمع الدولي [2].

وجاء العدوان الثالث على القطاع في جوان 2014 وهو العدوان الأطول حيث استمر 51 يوما من القتل والتدمير واستهدف المدنيين ، وتركيا ومنذ اليوم الأول أدانت العدوان الإسرائيلي وطالبت بوقفه فورا ، على لسان رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء الخارجية ، وحتى على لسان نواب البرلمان الذين تظاهروا أمام السفارة الإسرائيلية تنديدا بالعدوان وطالبة بوقفه،كما عاود "أردوغان" أيضا التأكيد على أن التطبيع مع إسرائيل لن يتم في ظل رفع الحصار عن قطاع غزة [3].

والمر الآخر الذي لا بد من الالتفات إليه هو أن خطابات "أردوغان" النارية ضد الحرب على غزة هي في جزء منها جاءت ضمن النسق العام للانتخابات التركية التي فاز بها كأول رئيس

[1]- ياسر بشير العشي، مرجع سابق ، ص ص 160-161.

[2]-رجب طيب أردوغان، **"رؤية للسلام العالمي،ترجمة طارق عبد الجليل واحمد سامي العايد"** ،القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع،2013، ص64.

[3]- محمد كامل أبو فول ،مرجع سابق ، page web

تركي منتخب مباشرة ففي خطاب أمام مؤيديه في مدينة طوقاط قال "رجب طيب أردوغان" : "إن الشعب التركي لا يمكن أن يغلق على نفسه الأبواب ولا يهتم بالأمور الخارجية ولا يمكن أن يدير ظهره لغزة بلاد الشهداء والمظلومين التي يقصفها الجيش الاسرائيلي يوميا، بل إن أردوغان وصف الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من وراء عدوانها على غزة بأنها نفس الأهداف التي حاول هتلر تحقيقها والمتمثلة في إقامة جنس مسيطر وهو التصريح الذي اتهم نتنايهو من ورائه أردوغان بمعاداة السامية وانتقدته واشنطن بقسوة" .

رغم ذلك حافظت العلاقة بين البلدين -رغم اهتزازها- على مستويات معقولة من الثبات، فمثلا كشفت صحيفة "إيدينلك " التركية على أن الطائرات الإسرائيلية التي تقصف مدينة غزة تتزود بالوقود التركي الذي يتم نقله عبر مينائي مرسين و دورتيول ، التركيين إلى ميناء حيفا [1].

[1]- عاطف أبو سيف، **"إسرائيل العالم والعدوان على غزة"** ، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات / عن الموقع :
www.madarcenter.org/files/451/55 ...pdf consulté le 04/04/2015.

الخاتمة

الخاتمـــــــة :

تعتبر تركيا أحد القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الوسط والمحيط الإقليمي والدولي، وذلك لما تتمتع به الدولة التركية من مقومات عدة أدت إلى منحها أهمية جيوبوليتيكة و جيو إستراتيجية هامة في المنطقة .

فمن خلال موقعها الحساس تلعب تركيا دورا رياديا في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري مع دول الجوار ن لذا فهي تقع ضمن إستراتيجية الدفاع عن المصالح الغربية في الخليج العربي ، فتركيا أفضل مجال حيوي لحماية مصالحها .

ويظهر من خلال هذه الدراسة أن السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي قد تأثرت بعاملي الجغرافية والاقتصاد اللذان يعتبران محددان مهمان في هذه العلاقة نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية والجغرافية في تحديد علاقة تركيا بالدول العربية .

فتركيا تتأثر بما حدث في دول الجوار العربية نتيجة القرب الجغرافي ،إضافة إلى أن منطقة الخليج العربي تعتبر مجال حيوي للاستثمارات التركية وتنشيط التجارة التركية تجاه الدول العربية مما يكسبها ميزة اقتصادية ورغم أهمية هذه العوامل إلا أنه لا يمكن إنكار دور البيئة الدولية و الإقليمية في تأثيرهما على صنع السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار الإقليمي ، فتركيا لا تستطيع أن تحيد عن النظام العالمي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية الوحيد الممسك بالتأثيرات العالمية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ، رغم إظهار لنفسها أحيانا باستقلالية قراراتها ، وفي الوقت نفسه الجانب الإقليمي له تأثير في كيفية إدارة تركيا لسياستها الخارجية وبشكل خاص علاقتها مع دول الجوار .

ارتباط تركيا تاريخيا بالمشرق العربي عموما وبفلسطين على وجه الخصوص منذ الخلافة العثمانية يحكمه الوازع الديني ، والتاريخ المشترك والمصير الواحد حيث أن كل هذه العوامل مشتملة جعلت تركيا متمسكة بهذه المنطقة وألقت عليها مسؤولية تاريخية أثناء الخلافة العثمانية للحفاظ على المقدسات الإسلامية وخصوصا في فلسطين .

سقوط الخلافة العثمانية وتأسيس تركيا الحديثة أدخلها عهدا جديدا قائما على المبادئ التي أرستها العلمانية بقيادة كمال أتاتورك ،وكان أول موقف تاريخي قامت به تركيا العلمانية منذ ظهور القضية في الشرق الوسط والعالم الإسلامي (القضية الفلسطينية) إلى الوجود ، فكونها أول دولة إسلامية اعترفت بقيام إسرائيل وعملت على تطوير علاقاتها على كافة المستويات ، خصوصا على الصعيد العسكري ، والاستخباري ، وهذا ما يعكس ابتعاد تركيا عن المحيط العربي والإسلامي وماضيها الحضاري .

ولكن رغم رفض تركيا للأوضاع التي انجرت عن حرب 1967بين العرب وإسرائيل وما تلاها من سلسلة مواقف تركية بمجموعة من المسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية كمواقفها عن القدس التي رفضت تركيا توحيدها واعتبارها عاصمة لإسرائيل وبالمقابل اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية في تركيا الحديثة بدأ مع بداية صعود الإسلاميين مع تسليم " نجم الدين أربكان " وحزب الرفاه وعلى الرغم من تدخل المؤسسة العسكرية التركية لحماية العلمانية وإزاحة حزب الرفاه عن الحكم ، إلا أن ذلك لم يشكل عائقا أمام تواصل سيطرة الإسلاميين على الحكم بنجاح حزب إسلامي آخر ففي مطلع القرن الواحد والعشرين وتحديدا في 2002 ، حيث سعى حزب العدالة والتنمية لإرجاع تركيا إلى المحيط العربي والإسلامي ، وتميزت السياسة الخارجية لتركيا والتي جاء بها الحزب بنظرة إستراتيجية للأحداث والعلاقات مع الخارج ، وهذا برسم صورة وتصور جديدين بعيدا عن الانفعالات ويحكم فيها تاريخ تركيا وجغرافيتها بصفة رئيسة ، ولعل أبرز تجليات التعاطف مع قضايا المنطقة وخاصة القضية الفلسطينية وتعاطف الشعب الرافض للاعتداءات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وهو ما دفع الساسة الأتراك لاتخاذ مواقف ناقدة لساسات الإسرائيلية التي لاقت صدى كبير في الأوساط الفلسطينية والعربية والإسلامية .

وبصعود حركة حماس ووصولها للحكم ، ووقوف تركيا إلى جانبها لأنها وصلت عن طريق انتخابات ديمقراطية واختارها الشعب، ولعل أكبر منعرج في علاقة تركيا بالقضية الفلسطينية تتمثل أساسا في محطتين هما : أحداث غزة نهاية 2008 ، والرفض التركي الشديد لها والذي

تجسد في ملتقى " دافوس" والذي يعكس بداية القطيعة في العلاقات التركية الإسرائيلية وتعيين الخطاب التركي الرسمي نحوها ، والمحطة الثانية هي أحداث أسطول الحرية الذي استهدف الأتراك وهذا زاد الشرخ في علاقة تركيا بإسرائيل وهو ما يضع العلاقات بين البلدين على المحك وضرورة مراجعة التعاون العسكري بينهما .

لقد ساعدت حالة الفراغ التي تعيشها منطقة الشرق الوسط غياب الدول العربية الكبرى كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية ، تركيا لأن تلعب دورا نشطا في مجريات الأحداث في المنطقة وتأكيد ذاتها كقوة إقليمية لا يمكن تجاوزها ، فكان لها دورها في عملية تسوية السلمية ، كما كان حضورها على الساحة الداخلية الفلسطينية خصوصا محاولاتها لإنهاء الانقسام الفلسطيني.

ومن هنا استطاعت تركيا خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية أن تلعب دورا جوهريا في القضية الفلسطينية بصفة خاصة والصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة ، كذلك أن تمسك بوتيرة التحالفات الإقليمية في ظل الفشل الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة ليعيد مجد السلطة العثمانية وأن تكون تركيا الدولة الإقليمية الأقوى المتفق عليها من جميع الأطراف متخذة من الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية مدخلا للبروز كقوة إقليمية ودولية فاعلة، جاعلة من علاقتها مع إسرائيل المحرك الأساسي لمواقفها من القضايا العربية .

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال :

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الأحزاب السياسية الفائزة بالانتخابات البرلمانية العامة لسنة 2011	10
02	سير الانتخابات العامة (البرلمانية) في الفترات السابقة ومقارنتها مع النتائج الأولية لهذه الانتخابات	10
03	بعض المؤشرات الجغرافية حول تركيا.	19
04	مؤشرات زراعية .	26
05	النمو الزراعي.	28
06	التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد %.	34
07	مؤشرات التجارة الخارجية لتركيا لفترة (2005-2009).	37
08	المؤشرات العسكرية للقوات المسلحة التركية.	42

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الصادرات الزراعية.	29
02	مقارنة الاستثمارات على المستوى الأوربي 2001=100.	35

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أ- الكتب باللغة العربية :

01- أردوغان رجب طيب، رؤية للسلام العالمي،ترجمة طارق عبد الجليل واحمد سامي العايد، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع،2013،

02- أوغلو أحمد داود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية: ترجمة، محمد جابر ثلجي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

03- أنطاليا أحمد، التغيرات وإصلاحات في الزراعة التركية، مركز الإرشادات للاستثمارات الزراعية ، 2014

04- البدري نبيل، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945 ، دمشق: اتحاد الكتاب العرب ، 1999.

05 – بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.

06- بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.

07- تايلور ألان، مدخل إلى إسرائيل ،ترجمة، شكري محمود نزيم ، بيروت: دار مكتبة الحياة ، 1996.

08- جهماني يوسف إبراهيم، أتاتوركية القرن العشرين، دمشق: دار حوران للنشر والتوزيع، 2000.

09- جهماني يوسف إبراهيم ، تركيا وإسرائيل ، دمشق : دار حوران للنشر والتوزيع، 2000.

10- حرب محمد، العثمانيون في التاريخ والحضارة ، دمشق: دار القلم للنشر ، 1989.

11- الخراشي بن صالح سليمان ، كيف سقطت الدولة العثمانية، الرياض: دار القاسم للنشر، 1420.

12- دلي خورشيد حسن ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،القاهرة: اتحاد الكتاب العرب ، 1999.

13- دورتي جيمس، وبالستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة ، وليد عبد الحي ، الكويت: عاصمة للنشر والتوزيع والترجمة ، 1985.

14 درويش هدى ، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة، 1648 إلى القرن العشرين، دمشق: دار القلم للنشر والتوزيع ، ط01 ، 2006.

15- روبنس فليب ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 1993.

16- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط01،1998.

17- شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997.

18- سبيتان سمير ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع،2012.

19- صالحية محمد عيسى، مدينة القدس السكان والأرض (العرب واليهود) 1848 – 1958، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 2009.

20- الصلابي محمد محمد علي ، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط ، بور سعيد: دار البارق لنشر والتوزيع ، 2001.

21- صادق محمد إسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان ،القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2013.

22- طه محمد ، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب ، تآمر غربي صهيوني ماسوني، دمشق: دار الفكر، 2002.

23- قدور عماد يوسف، عضوية تركيا في الناتو وطالبات الإقصاء، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2014.

24- محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2009.

25- عبد الكافي عبد الفتاح إسماعيل، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، كتب عربية للنشر والتوزيع، 2010.

26- محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي، دار البيارق للنشر والتوزيع والطباعة .1993.

27- معوض جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998.

28- محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات ، 2010.

29- نور الدين محمد، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

30- نوفل مشيل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010.

31- النعيمي أحمد، نوري أحمد ، الدور الإقليمي لتركيا، عمان: زهران للنشر والتوزيع، 2009.

32- النعيمي أحمد ، السياسة الخارجية، عمان : زهران للنشر والتوزيع ، 2009.

33- نور الدين محمد، حجاب وحراب الكمالية وأزمة الهوية في تركيا، بيروت: رياض ، الريس للكتب والنشر ، 2001.

34- هلال رضا، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان صراع المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، القاهرة: دار الشروق، 1994.

35- هيكل حسنين محمد ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996.

36- هيثم الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية، التركية الإسرائيلية ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، 1997.

37- هانس كريمر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: العبيكان للنشر ، 2001.

38- هاشم الشيب، تركيا صراع الهوية، الدوحة : الجزيرة للبحوث و الدراسات 2006.

39- ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر ، ط02 ، 1998.

ب- المجلات والدوريات :

40- أحمد تهامي، "تركيا وتوسيع الناتو الفرص والتحديات" ، السياسة الدولية ، العدد 144 ، جانفي 2003.

41-السرحان صايل فلاح مقداد، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد 6 ، العدد2 ، 2013 .

42- صفوت نجدت فتحي ، "موقف تركيا من القضية الفلسطينية" ، المستقبل العربي ، العدد 45 ،/ نوفمبر ، 1982 .

43- عوض الله عبد العزيز محمد، "ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا" ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ن العدد 21 -22، مصر ، مركز بحوث الشرق الوسط ، أفريل 207.

44- عيسى محمد ، "الموقف التركي وأزمة الشرق الوسط"، مجلة سياسات دولية ، العدد 17 السنة 05 ، 1968 .

45- الكيلاني هيثم ، "الأمن القومي العربي هموم الأمن القومي العربي مع جواره" ، مجلة شؤون العربية ، العدد 77 ، مارس .

46- الكيلاني هيثم ، "النظرية الإسرائيلية في التفاوض" ، بحوث إستراتيجية ن العدد 01، مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1994.

47- ماركو جان ، "تركيا واوربا كانت ساعة الحقيقة" ، السياسة الدولية ن المجلد 40 ، العدد 1590، يناير 2005.

48- نوفل ميشيل ، "مدخل مفهومي للازمة التركية البنية السياسية والحركة الإسلامية"، شؤون الأوسط ، العدد 64 ، 1997 .

49- وهيب حسين حافظ، "العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي والبشري"، دراسات دولية ، العدد 44، 2014 .

جـــ- التوثيق الإلكتروني :

50- أبو يوسف عاطف ، إسرائيل العالم والعدوان على غزة ، قضايا إسرائيلية ن المركز الفلسطيني للدراسات / عن الموقع :

www.madarcenter.org/files/451/55 ...pdf consulté le 04/04/2015.

51- أبو فول محمد كامل ، مواقف تركيا من العدوان على غزة ، على الموقع :
www.nom-post.net/content/3660
52- باكير حسن علي ،تركيا الدولة والمجتمع ، على الموقع :
http://www.aljazeera.net .
53- تقرير بعنوان، نكبة رفح الجديدة ، الفترة 13- 2004/05/14 ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، على الموقع:
http://www. chragaza.org/files/repots/arabic/rafah.html .
54- تركيا فهم الاقتصاد القطاع المالي لمحة عامة عن البورصة والقطاع المصرفي في تركيا ، ومضة ، مركز معلومات البلدان ، على الموقع :
static.wamda.com/…./TRK.24- Financial sector-arp.
55- توتوجي عبد الإله مصطفى ن حزب العدالة والتنمية التركي ، على الموقع :
http://hamoudi.org/Arabic .
56- أحمد السمان ، مستقبل العلاقات العربية التركية بين المحدد الإسرائيلي والاتحاد الأوربي ، مركز لدراسات السياسية والإستراتيجية عن الموقع الإلكتروني:
: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/01/01/ct.rizz.html
consulté le 15/01/20
57- شارون سعيد جدا بزيارة أردوغان إلى إسرائيل ،موقع العرب نيوز على الموقع الإلكتروني:
http://www.alarabnews.com/show2.asp ?newld16399&pageid =26&partid=1
58- صالحة سمير ، الخارطة الحزبية التركية ، تركيا اليوم ،على الموقع :
www.turkeytoday.com .
59- الصباغ عبد اللطيف ، تاريخ الدولة العثمانية عن موقع :
bu.edu.eg/poatal/uploads/arts/history/2104/crs-956/files/abdelatif%20mohammed%20andelatif%20as%20sab bagh%20=othman%20emp%20history.pdf
60- صابا سهيل ، صفحات مجهولة من تاريخ الأطماع الصهيونية في فلسطين ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود عن موقع :

Facukty.KS4.edu.sa/73454/doclib17/ .

61- مجلس الأمن القومي يدين الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية ، فرانس24 على الموقع:
:http://www.france24.com/ar/20100601-un-securuty-countil-condemn-israel-and-flotilla.gazza.activist-impartial-univestgation. Consulte le 18/02/2015.

62- الموقف الحالي من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، على الموقع :
http://www.moqatel.com/oinshare/dehoth/saisie21/turkeyEU/nedex.html .

63- نص قرار مجلس الأمن 1544 ، المركز الفلسطيني للإعلام على الموقع :
http://www.palestine.info.com/arabic/palestoday/report2004/makaz/page3.html

64- نصيرات فدوى ، السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في تسهيل السيطرة الصهيونية على فلسطين (1876 -1908) ، مجلة المستقبل العربي عن موقع :
www.caus.org.ld/bdf/emargazinearticles/mustaqbal-422.

65- نظرة واحدة على تركيا ، اظنة ومرسين، وكالة التنمية جوكوفارا، على الموقع :
www.CKA.org.tr/dosyala/turky-adana.nersin-at-Gblan20%Im-arabic29M.bdf .

66- وكالة دعم وتشجيع الاستثمارات التركية ، القطاعات ، على الموقع :
http://www.invets.gov.tr/cor-sa/sector/pages/sector.

67- المناخ ، على الموقع:
www.Fod.org/mr/vooter/aquastat/countries-regims/tu/twr-cp.amu.pdf .

د- التقارير :

68- صالح محسن صالح ، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 ، بيروت ن مركز الزيتونة للاستشارات ، 2008.

هـــ- الرسائل والمذكرات :

69- إبراهيم سارة محسن ، الترتيبات الإقليمية في المنطقة العربية ن دراسة مقارنة بين مشروع الشرق الأوسط الجديد ةمشروع المشاركة الأوربية المتوسطة ، رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 2002.

70- بوطوش سميرة ، العلاقات التركية الأمريكية (2002-2012) وآفاقها المستقبلية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، 2014.

71- باهبون إبراهيم ، الأمن القومي التركي ،تحديات وحلول ، 2002 ، 2012 ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية دولية ، الجزائر، جامعة الجزائر ،2013 .

72- التلولي محمد عبد العاطي ، السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002.2008. رسالة ماجستير كلية الأدب و العلوم إنسانية جامعة الأزهر ، غزة .2001 .

73- الحجاجة صدام أحمد سليمان، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة ، 2002 – 2010 ، مذكرة ماجستير جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011 .

74- جادة ربيح، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة ،مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ، باتنة ، 2004.

75- حراش عفاف ، تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوربي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2002- 2011) رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2011.

76- حبيطة لخضر ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية (2002 - 2009)، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر03، الجزائر ، 2012 .

77- حسن كمال عبد الله ، إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، أطروحة دكتوراه ،كلية القانون والسياسة والإدارة ، جامعة السليمانية ، 2001 .

78 – حسان محمود محمد سمر ، الدور التنموي لتركيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ، (2002 – 2010) مذكرة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2012 .

79 - دواح بلقاسم ،دور الاستثمار المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس ، الأردن ، مصر ، تركيا) أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر 03 ، 2010 .

80- الزهراني هاشم بن محمد ، الآثار أمنية للعولمة ، مذكرة ماجستير ،كلية الدراسات العليا ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2002 .

81- زوزو بلقاسم ، الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ،2013 .

82- العشي ياسر بشير ، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (2002 – 2013) رسالة ماجستير ، البرنامج المشترك بين أكادمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا جامعة الأقصى ، 2014.

83- فول مراد ، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2011 .

84- فرحي كريمة ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، دراسة مقارنة بين الصين، تركيا ، مصر ، الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، 2013 .

المراجع الأجنبية :

Books

85- Oliver Boysson , turque : un pole de développement dans une région troublée conjoncture , paris : direction des études économiques et financières

Journales :

86- Candar Ceniz, « redifinig turkeys political center » , journal of democracy , vol 10, N° 4 , 1999 .

87- Mango Andrew , The third turkish republic , the world to day , vol 39 , 1983 .

88 - Rittberger , « approche to the study of foreign policy derived from international relations theorie » , tubinger arbeits papier zur international politik and friedens for shung, worting paper , NRU 6.

89- Sandar oral turkish foeign policy forces of conlinty , turkish reviewquartly – digest, volume 07 w °37 winter 1994 , p 37.

90- trubouritz , « structure and choice in foreign policy analysis » , Mexico center investi gation docencia economicas , NR 79.

91- Yalansiz Nedim , « Turkish.medle east Relations in the col war era and the great pouvrs » , history studies , volume4, issue2, july 2012 , p 400.

Web site :

92- criss and pinar , bilgin « turkish foreign policu toured mideleast merai » volume 01N°01, january 1997sur le site , http://meria.cdi.ac.il/1997issuel/jvan13.html consulte le 10/01/2015

93- telivich michael , turque sur le site : thhp://turquie//econonice/eitturk.html

94- Turkish Ministry of energy and naturel Resources ? sur le site : http://www.energi-gov-tr / consulté le : 10/03/2015

فهـــــرس الموضوعـــــات

الموضـــــــوع	الصفحة
بسملة	
دعاء	
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة.	أ
الفصل تمهيدي .	01
الفصل الأول :محددات السياسة الخارجية التركية .	**16**
المبحث الأول: المحددات الجغرافية والديموغرافية لتركيا .	**16**
المطلب الأول :الموقع الجيو سياسي .	16
المطلب الثاني : تركيا دراسة ديمغرافية.	20
المبحث الثاني : المحددات الاقتصادية لتركيا .	**25**
المطلب الأول : القطاع الزراعي والصناعي .	25
المطلب الثاني : الموارد الطبيعية والسياحية في تركيا .	30
المطلب الثالث :حجم الاستثمارات والتجارة الخارجية لتركيا .	34
المبحث الثالث : المحددات العسكرية لتركيا .	**39**
المطلب الأول :القدرات العسكرية.	39
المطلب الثاني :دور المؤسسة العسكرية في السياسة .	44
المطلب الثالث : دور تركيا في حلف شمال الأطلسي .	46
المبحث الرابع: تأثير التحالفات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية التركية .	**50**
المطلب الأول : تأثير البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية التركية .	50

المطلب الثاني :تأثير البيئة الدولية على السياسة الخارجية التركية .	57
الفصل الثاني : تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .	**63**
المبحث الأول :موقف الدولة العثمانية من الصراع العربي الإسرائيلي 1299 – 1923.	**63**
المطلب الأول : موقف الدولة العثمانية من الصراع العربي الإسرائيلي 1299 – 1874.	63
المطلب الثاني:موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الصراع العربي الإسرائيلي 1809-1908.	66
المطلب الثالث : موقف الاتحاديين من الصراع العربي الإسرائيلي 1909 /1923.	70
المبحث الثاني: موقف كمال أتاتورك من الصراع العربي الإسرائيلي (1924-1938).	**74**
المطلب الأول : انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية .	74
المطلب الثاني :موقف كمال أتاتورك من الصراع العربي الإسرائيلي	78
المبحث الثالث : موقف تركيا من الحرب العربية الإسرائيلية .	83
المطلب الأول : موقف تركيا من حرب 1948.	**83**
المطلب الثاني : موقف تركيا من حرب 1967.	86
المطلب الثالث : موقف تركيا من حرب 1973.	89
المبحث الرابع:تأثير نهاية الحرب الباردة على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .	**92**
المطلب الأول : موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة (1990–2002)	92
المطلب الثاني : موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة (2002 -2009).	97
المطلب الثالث :موقف تركيا من الصراع العربي الإسرائيلي في الفترة (2010-2014).	103
الخاتمة .	108
فهرس الجداول والأشكال	111
قائمة المراجع .	112